عدد 68 — 2 شعبان 1440 (8 أبريل 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أكتوبر 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 205 ليوم الثلاثاء 29 جمادى الأول 1440 (5 فبراير 2019) 5747

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1. مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.
2. مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.
3. مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.
4. مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.
5. مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.
6. مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
7. مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

صفحة

8. مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
9. مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
10. مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
11. مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.
12. مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
13. مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.
14. مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.
15. مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.
16. مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

صفحة

17. مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.
18. مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
19. مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.
20. مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
21. مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.
22. مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

• محضر الجلسة رقم 206 ليوم الإثنين 05 جمادى الآخرة 1440 (11 فبراير 2019) 5764

جدول الأعمال: جلسة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 207 ليوم الإثنين 05 جمادى الآخرة 1440 (11 فبراير 2019) 5798

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1 - مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛

2 - مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

3 - مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

4 - مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

• محضر الجلسة رقم 208 ليوم الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440 (12 فبراير 2019) 5814

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين إثنين:

- الموضوع الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.
- الموضوع الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

• محضر الجلسة رقم 209 ليوم الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440 (12 فبراير 2019) 5845

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2019.

محضر الجلسة رقم 205

التاريخ: الثلاثاء 29 جمادى الأول 1440هـ (5 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة االسادسة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1. مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

2. مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

3. مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

4. مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

5. مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.

6. مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

7. مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

8. مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

9. مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

10. مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

11. مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

12. مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

13. مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

14. مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

15. مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

16. مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

17. مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

18. مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

19. مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

20. مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

21. مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول

التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

22. مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة، وأعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على النصوص المدرجة في جدول أعمال الجلسة، تفضلو السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يتضمن جدول أعمال الجلسة التشريعية الدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية، وعددها 22 مشروع قانون، وهي:

1 - مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

2 - مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

3 - مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

4 - مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

5 - مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.

6 - مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

7 - مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

8 - مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

9 - مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

10 - مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

11 - مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

12 - مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

13 - مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

14 - مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

15 - مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

16 - مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

17 - مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

18 - مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

19 - مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

20 - مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

21 - مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

22 - مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

وللإشارة، فإن جميع هاذ النصوص محالة على المجلس من مجلس النواب، وأن السيد وزير النقل سيتولى تقديم كل هاذ المشاريع نيابة عن الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الرامية إلى الموافقة على الاتفاقيات الدولية وعددها 21، الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين دفعة واحدة.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

إذن أتقدم نيابة عن زميلتي السيدة كاتبة الدولة في الخارجية بعرض لأهم النصوص اللي هي مرتبطة بالتصويت اليوم واللي، كما تفضل السيد المستشار المحترم بتقديمها وهي 21 نصا، مرتبطة أساسا بمجموعة من الاتفاقيات، سواء كانت اتفاقيات ثنائية (حوالي 18 نص) أو اتفاقيات متعددة الأطراف، منها ما وقعت الحكومة بمناسبة الزيارة المولوية السامية لمجموعة من الدول الإفريقية، ومنها ما جاء في إطار الزيارات المتبادلة التي يقوم بها مجموعة من المسؤولين في الدول، سواء الدول الإفريقية أو غير الإفريقية وأيضا التي قام بها مسؤولون مغاربة لهاته الدول.

فعلى المستوى الثنائي 18 اتفاقية، الحيز الكبير منها مع جمهورية الكونغو، وتهم أساسا الاتفاقية المتعلقة باجتناب الازدواج الضريبي، الاتفاقية المرتبطة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، اتفاقية في مجال اللوجيستيك، ثم الاتفاقية المرتبطة أيضا بالتعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، والاتفاقية الخامسة مع جمهورية الكونغو مرتبطة بمجالي الفلاحة وتربية المواشي، ثم الاتفاقية الأخيرة في مجال الطاقة وترتبط باتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة.

أما مع جمهورية نيجيريا الفيدرالية، فقد تم توقيع الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني في يونيو 2018.

مع جمهورية النيجر تم أيضا توقيع اتفاقية تهم قطاع النقل بالأساس، اللي هو مرتبط بالاعتراف المتبادل برخص السياقة، وخاصة أن العديد من الناقلين المغاربة اليوم يرتبطون بهذا البلد في إطار نقل البضائع.

ثم اتفاقيتين مع جمهورية مالي، وهي اتفاقية التاسعة والعشرة، الأولى مرتبطة بالنقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، وأيضا الاتفاقية المرتبطة بالاعتراف المتبادل برخص السياقة.

مع جمهورية بوركينافاسو 3 ديال الاتفاقيات، اتفاقية متعلقة بتسليم المجرمين واتفاقية متعلقة بالتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية واتفاقية ثالثة مع هذا البلد مرتبطة بالتعاون القضائي في الميدان الجنائي.

ثم أيضا هناك اتفاقيات على مستوى أمريكا الوسطى والكاريبي، 3 ديال الاتفاقيات أساسية مع جمهورية الدومينيكان، وتهم قطاع النقل الجوي والجمارك، ثم أيضا اتفاقية اللي هي مرتبطة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي.

مع جمهورية بنما اتفاقية مرتبطة بالخدمات الجوية ووقعت مؤخرا في 19 يناير 2018.

ثم أيضا دائما مع جمهورية أذربيدجان الاتفاقية السابعة عشر، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

ثم الاتفاقية الثامنة عشر اللي هي اتفاقية التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة.

فيما هو مرتبط بالاتفاقيات متعددة الأطراف، هناك 3 مشاريع قوانين:

القانون اللي هو مرتبط ب 35.18 اللي بموجبه يتم الاتفاق على وثائق الاتحاد البريدي العالمي وكل ما هو قرارات اتخذت في المؤتمر 25 للاتحاد بالدوحة في 2012.

ثم أيضا هناك مشروع قانون 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في يوليوز 2003.

ثم الاتفاقية متعددة الأطراف الأخيرة والاتفاقية الأخيرة في هذا المجال ديال الاتفاقيات المعروضة عليكم للمصادقة اليوم، هو مشروع قانون رقم 55.18 المرتبطة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا، اعتمدت في 1991.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمقرر لتقديم تقرير لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشاريع القوانين، وزعت.

بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر والقرار لكم السادة الرؤساء.

ننتقل للتصويت على كل مشروع قانون على حدة.

ونبدأ بمشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.**

ونمر للتصويت على مشروع رقم 20.18، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية حكومة جمهورية النيجر.**

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق المسافرين والبضائع الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.**

نمر للتصويت على مشروع قانون 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.**

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.**

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.**

ونمر للتصويت على مشروع القانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب والضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب والضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد وتربية الأحياء البحرية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.**

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.**

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجريا الفيدرالية.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين**

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجريا الفيدرالية.

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقع بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.**

ونمر للتصويت على مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.

الموافقون: إجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.**

ونمر للتصويت على آخر اتفاقية مدرجة في جدول الأعمال، ويتعلق الأمر بمشروع قانون 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.

الموافقون: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.**

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة.

والآن نمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمامكم مضامين وأهداف المشروع المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وكذا المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، بعد أن استكملت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية الدراسة والاغناء سواء من حيث التعديلات المقدمة في شأنه أو من حيث النقاش الهادف والمفيد، الذي واكب هذا المشروع خلال دراسته في لجنة التعليم.

إن هذا المشروع يستند على مجموعة من المرجعيات الدستورية الأساسية، تأتي في مقدمتها الوثيقة الدستورية التي تنص في الفصلين 25 و26 على تأهيل ودعم الإبداع الثقافي والعرض في مجالات الأدب والفن والثقافة، فيما دعا الفصل 33 السلطات العمومية إلى اتخاذ التدابير المتعلقة بتنمية الإبداع الثقافي والفني.

كما يرتكز مشروع القانون على التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطب والرسائل الملكية، ولاسيما الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية حول السينما.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

يرمي مشروع هذا القانون إلى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات البلاد وتقوم على مبادئ الحكامة وتكافؤ الفرص والشفافية والتنافسية والتعددية والانفتاح على الثقافات وتأهيل القطاع السينمائي، ليكون رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر منحه اختصاصات جديدة، لاسيما في مجال الإنتاج السمعي البصري وتمكينه من آليات الحكامة الجيدة والميكانيزمات الإدارية والمالية، التي تكفل مواكبات التطورات التي يعرفها هذا القطاع على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي.

ويتضمن مشروع القانون المذكور مجموعة من المستجدات المتعلقة بحفظ الذاكرة وتثمين الموروث الثقافي السينمائي، من خلال جمعه وحفظه وترميمه ونشره وتسهيل الولوج إليه، وكذلك على مستوى الجانب المتعلق بدور النهوض بالموارد البشرية لهذا القطاع.

هذا ويعد مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي ثمرة لمنهجية محكمة اعتمدتها الوزارة من أجل ترسيخ الجوانب التشريعية والمؤسساتية، بالموازاة مع البنيات التحتية، كفيلة بتنظيم صناعة سينمائية بالمغرب، اعتمادا على سلسلة من التشاور بين مختلف الفاعلين في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن استحضر بكل اعتزاز وتقدير الأجواء الإيجابية والغنية التي طبعت مختلف مراحل النقاش لهذا المشروع داخل اللجنة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ويشرفني بهذه المناسبة أن أقدم خالص عبارات التقدير والشكر لرئيس اللجنة وأعضاء اللجنة الذين أغنوا النقاش، وساهموا في تجويد هذا النص، بفضل تعديلاتهم ونقاشاتهم الجادة والهادفة.

وللتذكير فقد عرف هذا المشروع 63 تعديل وافقت الحكومة على معظمها، ساهمت بذلك في تجويد النص، سواء من الناحية الاصطلاحية واللغوية أو من خلال إدراج مقتضيات تعزز دور حكامة المركز في اتخاذ القرارات.

تلكم أهم المقتضيات والتعديلات التي عرفها المشروع الجديد المعروض على أنظاركم اليوم من أجل التصويت عليه.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة، وزع.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة 1 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 2.

الموافقون: الإجماع.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 4.

الموافقون: الإجماع.

المادة 5 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 7.

الموافقون: الإجماع.

المادة 8.

الموافقون: الإجماع.

المادة 9.

الموافقون: الإجماع.

المادة 10 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 11 كذلك.

الموافقون: الإجماع.

المادة 12.

الموافقون: الإجماع.

المادة 13 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 14 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 15 كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.**

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحـــق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

أولا: مناقشة مشاريع الاتفاقيات الدولية الإحدى والعشرين

1 - مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في المناقشة والتصويت على مشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية وقعها المغرب مع عدد من الدول.

ويعكس هذا الكم من الاتفاقيات البالغ عددها 21، الحركية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، حيث بلغت الاتفاقيات الثنائية 18 اتفاقية في حين بلغ عدد الاتفاقيات متعددة الأطراف ثلاث اتفاقيات، مما يبرز توجه المغرب إلى تنويع وتوسيع شراكاته على المستوى الدولي، من جهة، ومن جهة أخرى الانخراط في الدينامية التي يعرفها المجتمع الدولي فيما يخص التعامل الجماعي مع عدد من القضايا ذات البعد الدولي من قبيل ما يندرج في مجالات البيئة،منع ومكافحة الفساد، والبريد والمواصلات، وهي مجالات تشكل تحديا حقيقيا أمام بلدنا.

ففيما يخص المجال البيئي نعتبر أن مشروع القانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكوبشأن حظراستيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991 يشكل إطارا لتعزيز جهود المغرب في حماية البيئة، وهواختياراتخذه المغرب بإدماج البعد البيئي في سياسات العمومية والتوجه بشكل قوي نحو تعزيز استعمال الطاقات البديلة بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضبط استيراد النفايات التي يتم استعمالها كمصدرللطاقة الحرارية.

أما فيما يخص مجال منع ومكافحة الفساد، فلا شك أن بلادنا مازالت، بالرغم من المجهودات المتعددة التي اتخذتها الحكومة تعاني من استشراء الفساد وضعف الحكامة في العديد من المجالات وهو ما يضيع على المغرب فرصا كثيرة لتحقيق نمو اقتصادي يمكنها من الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة. وتجدر الإشارة أن المغرب يحتل حاليا حسب تقرير منظمة الشفافية الرتبة 43 وفقا لمؤشر انتشار الفساد في قطاعها العام من بين 180 بلدا وإقليما.

ونأمل أن تساهم المصادقة على مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، في محاربة ومنع انتشار الفساد على المستوى الدولي على أن يستفيد ن الممارسات والتجارب الناجحة في هذا المجال لتعزيز مبادئ الحكامة على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الثنائي فتشمل الاتفاقيات الموقعة ثمانية بلدان منها 5 دول إفريقية وهو ما يعكس توجه الغرب نحو تعزيز حضوره بالقارة الإفريقية بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي. مما يثير الانتباه عدد الاتفاقيات مع جمهورية الكونغو في مجالات مختلفة، وهو ما يؤكد عزم المغرب على تقوية شراكاته مع أكبرعدد من الدول الإفريقية.

في حين أن 3 اتفاقيات تم توقيعها مع دولتين تقع في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي وهي بنما والدومينيكان، وذلك انفتاحا على هذه المنطقة التي مازال المغرب لم يستثمر جميع الإمكانات المتاحة. وندعو في هذا الإطار مواصلة هذه الدينامية على في هذا المجال الجغرافي بالخصوص.

كما نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن تعدد المجالات التي تشملها الاتفاقيات دليل على تنوع ومثانة العلاقات مع الدول المعنية.

- المجال الاقتصادي (الضريبي والجمركي والفلاحة والصيد البحري): 7 اتفاقيات؛

- المجال الأمني والقضائي: 4 اتفاقيات؛

- النقل واللوجستيك وتنقل الأفراد : 6 اتفاقيات؛

- الطاقة: اتفاقية واحدة.

كما نأمل في فريق العدالة والتنمية، أن تعرف مضامين هذه الاتفاقيات طريقها للتنفيذ حرصا على مصداقية بلدنا. كما نأمل أن يتم التنسيق بين وزارة الخارجية ومجلس المستشارين فيما يخص المهام الدبلوماسية التي يقوم بها هذا الأخير من أجل تحقيق الانسجام

والتكامل بينها.

وفي الأخير، نؤكد على أن فريقنا يدعم انفتاح بلادنا على محيطها الدولي من خلال تعزيز علاقاتها الثنائية كما يدعم انخراطها في المساعي الرامية إلى توسيع وتنويع مجالات التعاون مع مختلف دول العالم.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشاريع هذه القوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2 - مداخلة الفريق الحركي

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأبدي وجهة نظرنا بخصوص مشاريع قوانين التي هي عبارة عن اتفاقيات صادقت عليها اللجنة بتاريخ 29 يناير 2019 ويتعلق الأمر:

1 – مشروع قانون رقم: 50.18 يتعلق بالتعاون بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو في مجال الطاقة وتطويرها وكذلك الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

2 – مشروع قانون رقم: 82.18 يهم المجال القضائي والإداري بين المملكة المغربية وحكومة بوركينافاصو ويهدف هذا القانون إلى تثمين العلاقات الصداقة والتعاون خاصة في مجال القضائي والإداري والرسوم التكميلية.

3 - مشروع قانون رقم : 20.18 يهم المملكة المغربية وجمهورية النيجر هذا القانون ينظم المجال السير على الطرق وتسجيل رخص السياقة بأصنافها المختلفة.

4 - مشروع قانون رقم: 28.18 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي يهدف هذا القانون الى تنظيم وتسهيل المنافسة في المجال الجوي بأنواعه، وكذلك الأسعار والخدمات المختلفة والقوانين المنظمة للدخول والخروج.

5 - مشروع قانون 30.18 ينظم هذا القانون تبادل رخص السياقة بأصنافها بين المملكة المغربية وجمهورية مالي إضافة الى تسجيل السير الطرقي فوق تراب البلدين مع إتمام الإجراءات الدستورية التي تنظم الخبرات بين المملكة ونيجيريا الفدرالية.

6 - مشروع قانون رقم : 41.18 هذا القانون هو الآخرينظم الازدواج الضريبي بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان.

7 - مشروع قانون رقم: 81.18 هذا القانون له أهمية خاصة حيث أنه يهتم بجوانب الفساد الإداري، ويهدف إلى خلق الشفافية وكل ما له علاقة بالشؤون العامة.

-8 مشروع قانون رقم: 35.18 هذا القانون يتمحور حول البريد ومواكبة التطورات والمستجدات العالمية في مجال البريد.

9 - مشروع قانون رقم ك 78.18 يهدف هذا الى التعاون والاتفاق حول تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وبوركينافاصو.

10 – مشروع قانون رقم : 77.18 هذا القانون ينظم التشريعات الجمركية واللوجستيكية الدولية بين المغرب وجمهورية الدومينكان.

11 - مشروع قانون 73.18 يخص المجال الجوي والتنقل بين الدولتين إضافة الى تقنين الخدمات للمسافرين وكذلك البضائع المتنوعة والأسواق المفتوحة.

12 - مشروع قانون رقم : 56.18 هذا القانون يهدف إلى تطوير المناطق اللوجستيكية وتحصين المبادلات بين البلدين وكذلك دعم التكوين في المجال بين المغرب والكونغو.

13 – مشروع قانون رقم: 14.18 هدفه المنافسة في الأسواق الحرة وتنظيم قواعد تبادل الحر بين المغرب وباناما.

14 – مشروع قانون رقم: 48.18 هذا القانون ركز على المجال الفلاحي خاصة المواشي وكل ما له صلة بهذا القطاع.

15 - مشروع قانون رقم: 43.18 هذا المشروع ينظم بدوره تربية الأحياء البحرية ومحاربة الصيد العشوائي والغير القانوني وتقنين الموارد السمكية خاصة المناطق الخاضعة لولاياتهما الوطنية.

16 - مشروع قانون رقم : 39.18 هذا القانون يطمح إلى تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بين المغرب وجمهورية الكونغو.

17 – مشروع قانون رقم: 40.18 الهدف من هذا المشروع هو تشجيع الاستثمارات وتقوية التعاون الاقتصادي وتهيء المناخ والظروف الملائمة بين البلدين.

18 – مشروع قانون رقم: 55.18 هذا القانون من بين أهدافه الأساسية حماية صحة الإنسان والبيئة من أخطار النفايات خاصة الخطيرة منها، لذلك أخذ الصبغة الجنائية نظرا لخطورته بين المملكة وباماكو.

19 - مشروع قانون رقم: 83.18 يهتم هذا القانون بالمجال القضائي والتعاون فيه خاصة الجانب الجنائي بين المملكة المغربية وبوركينافاسو، وكذلك تبادل الوثائق والأدلة القانونية.

20 - مشروع قانون رقم: 61.18 يهدف هذا القانون الى تبادل المعلومات والتكوين في المجال الفلاحي والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إضافة الى تنظيم الخبرات بين المملكة المغربية ونيجيريا الفدرالية.

وفي هذا الإطار، إذ نؤكد في الفريق الحركي تفاعلنا الإيجابي مع هذه الاتفاقيات الهامةّ، والتي تجسد التعاون الخلاق بين المملكة المغربية

وأشقائها من العديد من البلدان الإفريقية الصديقة، إيمانا من المملكة بعمقها الإفريقي واستحضارا للأدوار الطلائعية للمغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية في مختلف المجالات، فإننا نتطلع إلى خلق آلية للتنسيق وتتبع تنفيذ هذه الاتفاقيات حتى تتجسد على أرض الواقع.

ثانيا: مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية:

1 - مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون 70.17 يتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

واسمحوا لي أن أؤكد بداية أن السينما المغربية تعتبر اليوم أكثر حضورا في المهرجانات الوطنية والدولية، كما أضحى الحديث عن صناعة سينمائية مغربية وإستراتيجية وطنية للقطاع السينمائي وإعادة هيكلته واقعا يفرض نفسه، خاصة في ظل إقبال الإنتاجات السينمائية العالمية على المغرب، وفي ظل ازدياد الوعي بأهمية التكوين الأكاديمي والتكوين المستمر في أفق تحقيق صناعة سينمائية مغربية تستهدف تنمية هذا المجال الحيوي والرفع من مستواه.

إلا إن تطور السينما المغربية يواجه العديد من الإكراهات ساهمت مُجتمِعة في إضعاف الصناعة السينمائية، والحد من إشعاعها وانتشارها، كما لازالت مسألة الكم والجودة، والكتابة السينمائية، ووتيرة الإنتاج مطروحة بحدة، في ظل التفاوت الحاصل بين وتيرة الإنتاج والبنية التحتية، خاصة مع تراجع عدد القاعات السينمائية.

من جهة أخرى، نعتقد أن المهرجانات السينمائية التي تكاثرت في الفترة الأخيرة من شأنها المساهمة في مصالحة المشاهد المغربي مع القاعات السينمائية، خاصة وأنها تثير نقاشا ساخنا وتلامس قضايا وهموم المواطن المغربي في ظل زحف أفلام ذات مضامين تجارية وتطور التكنولوجيا الرقمية.

السيد الرئيس،

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن موقعنا في المعارضة نساهم في هذه المناقشة بإثارة مجموعة من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: السيد الوزير لم تعتمدوا مقاربة تشاركية تحترم آراء كل الفعاليات المعنية بالصناعة السينمائية، وهذا ما كان يجب أن يكون، وهو ما نؤكد عليه دائما منذ أن صدر دستور 2011، لكن يبدو أن الحكومة كما جرت العادة لا تحترم هذا المبدأ الدستوري، إذ أكدت العديد من الفعاليات المهنية على أن المقاربة التشاركية كانت غائبة، سواء أثناء التحضير، أو الإعداد، أو مناقشة هذا المشروع.

الملاحظة الثانية: لقد قمتم بالاستدلال في عرضكم السيد الوزير بالرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية للسينما بتاريخ 2012/10/16، وما أود تسجيله في هذا الصدد هو أن هذا المشروع سواء فيما يتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، أو ما يتعلق بتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، سيضرب بعض المكتسبات القائمة حاليا في العمق من خلال مركزة جميع القرارات في يد مؤسسة واحدة، هذا وقد تم التراجع على مجال الاستشارة، سواء في ما يتعلق بمنح الرخص، أو سحبها، إلى غير ذلك من المهام.

الملاحظة الثالثة: إن المزيد من التنظيم والاحترافية لمواكبة التطور، لا يمكن أن يتم إلا بضرورة إشراك المهنيين في صناعة القرار، فنجاح أي مبادرة تشريعية مقرون إذا ما أردنا ذلك بفتح المجال أمام جميع مكونات الفضاء السينمائي.

الملاحظة الرابعة: هناك أسئلة عديدة تطرح ونحن نناقش هذا المشروع قانون تتعلق أساسا بالمساس بالمكتسبات، فمثلا في سنة 2012 كانت هناك تقريبا 50 شركة للإنتاج تشتغل في هذا المجال وتساهم ب 80% من المنتوج المغربي، واليوم 65 شركة توقفت عن العمل، 5 شركات فقط هي التي تشتغل حاليا. وفي هذا الإطار نتساءل عن أسباب هذا التراجع؟

الملاحظة الخامسة: إن المشروع قانون في الجانب المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، أوكل مهاما واسعة للمركز السينماتوغرافي المغربي وأعطيت له صلاحيات واسعة أيضا، من قبيل مزاولة كل الأنشطة المرتبطة بالإنتاج، والتسجيل، والبيع، والتوزيع، والاستغلال، والمراقبة، فكيف لمؤسسة أن تقوم بكل هذه المهام وتراقب نفسها في ذات الآن؟ (خصم وحكم).

الملاحظة السادسة: ما لاحظناه في الجانب المتعلق بتنظيم المركز السينماتوغرافي هو المغالاة في مركزة القرارات، بحيث يلاحظ أن مهام هذا المركز توسعت لتشمل أيضا القيام بمهام الكتابة الدائمة لصندوق الدعم، وفي نفس الوقت ينتج أفلاما تقدم كمشاريع للاستفادة من الدعم، إلى جانب الشركات الأخرى المنتجة للأفلام، بمعنى أن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هنا غير قائم، والحياد غير موجود.

الملاحظة السابعة: المشروع المعروض علينا اليوم في الجانب المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي، ذهب باستقلالية هذه المؤسسة إلى أبعد الحدود، وهذا أمر من شأنه أن يجعل من أعماله غير متسمة بالحياد، وضمان تكافؤ الفرص، فمن مسؤوليات هذا المركز منح وسحب الرخص في ذات الوقت، دون إحاطة عملية السحب بالضمانات الأخلاقية والقانونية حماية للفنانين وصناع الأفلام، هذا

من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تركيبة الأجهزة الإدارية المكلفة بالتسيير لا تفيد التوازن، فيما بين السلطة التنفيذية والإدارية وباقي مكونات المجال.

الملاحظة الثامنة: بخصوص الأجهزة الإدارية المكلفة بالتسيير، في اعتقادنا كان يجب ضبط هذه التركيبة أكثر، والانفتاح على بعض الهيئات التي سيكون لوجودها قيمة مضافة ولن تؤثر في القرارات. فحينما نتحدث عن السينما فإن النقاد لهم دور مهم في التوجيه والتأطير والتنبيه، لذلك كنا نتمنى إدراج هذه الفئة ضمن تركيبة الأجهزة الإدارية المكلفة بالتسيير.

السيد الرئيس،

بالرغم من الملاحظات التي أثرناها سواء في اللجنة أو خلال هذه المداخلة، فإننا نعتقد أن هذا المشروع قانون سيمكن من إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي والارتقاء بالصناعة السينمائية وإعطاء السينما المغربية نفسا جديدا بهدف جعلها صناعة حقيقية تمكن من توفير فرص الشغل وجلب الاستثمارات الأجنبية.

ولذلك، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

2 - مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المغاربة،

تعتبر السينما الفن الجامع للفنون، فهو مرآة النفس الإنسانية يحرك ويؤثر، ويجذب الأحاسيس والمشاعر بغية الارتقاء بالنفس فكرا وثقافة لتسمو بتطلعاتها وآمالها لتطوير حضارة الإنسانية وإقامة حوار حقيقي بين الثقافات الشعوب المختلفة لعولمتها في منظومة ثقافية ليس لها حدود مكانية ولا زمنية، تخدم للتطور والارتقاء بالقيم الإنسانية في هذا الكون.

فالسينما فن غني بالتجربة الجمالية، وهنا تكمن قيمته فيستحق وصفه ب "الفن السابع" لا بتصنيفه الزمني بل بكونه جامع الفنون ورمز الكمال الفني.

فدور السينما لا يقتصر على هذه الحدود، بل يتعداه إلى ابعد من ذلك حيث أن الصناعة السينمائية غدت عنصرا مؤثرا حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة اليد العاملة، الأمر الذي يُسهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلّي الإجمالي، وتنمية الاقتصاد الوطني، ففي بعض الدول؛ تُشكّل العائدات الفنيّة وحدها ما يعادل 7.8% من الناتج المحلّي الإجمالي، أضف إلى ذلك أن الفن دور مهم في دعم قطاع السياحة، حيث يمكث المسافرون لغايات فنيَّة وثقافية وقتاً أطول وبمعدل إنفاق مالي أكبر، مقارنةً بغيرهم من السيّاح.

ولابد أن نشير هنا إلى الأهميّة الاجتماعية للسينما، وبقدرتها على تحسين الأوضاع المعيشيّة للأفراد، وتقوي الروابط المُجتمعية وتزيد من تماسكها، وبقدرتها على تعزيز مجموعة من القيم الإيجابية في نفوس الأفراد، كالتعبير عن المُعتقدات بحريّة، وزيادة التسامح، ونبذ التعصُّب.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤمن أن المسؤولية اليوم بمقتضى هذا المشروع ملقاة على عاتق المركز السينمائي المغربي، من أجل الترويج لصورة المغرب وما يزخر به من مؤهلات اقتصادية واجتماعية وطبيعية وثقافية وبيئية، فهناك نماذج ناجحة في التسويق للسياحة وللمجال الاقتصادي. أصبحت من خلاله الإنتاجات الإبداعية والسينمائية والدرامية، واجهة لملايين من السياح، ومجالا للاستثمار الخارجي في المجال السينمائي على وجه الخصوص، على المركز السينمائي أن يقتدي بها. ومن هنا، ندعو الحكومة لأن تعمل على إعداد رؤية مستقبلية لتحقيق هذه الغاية عبر تقديم امتيازات مشجعة، كإعفاءات أو تسهيلات ضريبية.

نأمل من هذا المشروع أن يسهم في تنظيم وهيكلة المركز السينمائي، حتى يكون أداة جوهرية وأساسية، تساهم في التكوين السينمائي لناشئتنا، وأن يكون التكوين مندمجا تتداخل فيه جميع القطاعات المعنية وعلى رأسها قطاع التربية والتعليم، وهو مطالب اليوم أكثر من أي وقت بدعم الإنتاجات الفنية والإبداعية الوطنية وفق عدالة مجالية وما تتطلبه من شفافية وحكامة تدبيرية وتشجيع كل المبادرات الخلاقة في هذا المجال، عبر دعم سينما الهواة، وتعزيز الفضاءات السينمائية، مع تأكيدنا أن سياسة الدعم لن تؤتي أكلها إلا بإصلاح المنظومة المهيكلة لقطاع السينما من إنتاج وتوزيع وعرض، فلا يكفي أن ننتج فيلما وندعمه ثم نتركه وحيدا في الساحة بل، لابد أن نجد له القاعات التي ستعرضه والقنوات التلفزية التي ستشتري نسخا منه، وأن نبحث له عن أسواق خارجية، فالتطور الحاصل في مبالغ الدعم التي تقدمها الدولة للفيلم المغربي لم تحقق الجودة المنشودة نظرا لغياب مؤسسات الإنتاج بمفهومها الحرفي بالمغرب، وبتفاقم الصعوبات الإدارية التي ترافق صرف المنحة، وباستمرار إغلاق القاعات السينمائية.

فالانتقادات الموجهة لدعم الإنتاج السينمائي المغربي مست ثلاثة جوانب أساسية، يتعلق الأول منها بالقانون المنظم لهذا الصندوق، والثاني باللجان المسؤولة عن انتقاء المشاريع المزمع دعمها، والثالث بالسينمائيين المستفيدة مشاريعهم من الدعم. فالقانون المنظم لهذا الصندوق لم يفلح بعد في سد الثغرات التي تشكو منها عملية دعم المشاريع المطروحة للانتقاء، واللجان المسؤولة عن التدبير الفني والمالي لهذه العملية لا تتمتع في أغلب الأحيان بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها، والحياد في ممارسة مهامها، والمستفيدون من الدعم لم يستثمروا المبالغ الممنوحة لهم بالشكل المطلوب في بناء منتج سينمائي راق يحوز

رضا النقاد والمشاهدين على السواء، ويضمن لنفسه تداولا مقبولا في أكبر عدد من قنوات التوزيع المتاحة.

السيد الرئيس،

لقد كانت أسئلتنا ونقاشاتنا جوهرية، كنا نتمنى أن تتفاعل معها الحكومة من أجل صناعة سينمائية بمعايير دولية، ومن أجل فعالية أكثر للمجال السينمائي المغربي من قبيل أن السينما بالمغرب تمر بمنزلق تحفه بعض المخاطر من حيث أنها بدأت تفقد ريادتها وبريقها، حيث أنها لم تعد تثير نقاشا ساخنا ولا تلامس أحيانا قضايا وهموم المواطن المغربي، فماذا تغير بعد الرفع من دعم الإنتاج السينمائي من 60 مليون درهم إلى 75 مليون درهم؟ لا شيء، نفس الرداءة ونفس الإنتاجات في ظل زحف أفلام ذات مضامين تجارية تتاجر بالمرأة والجنس.

إننا في الفريق الاستقلالي نثني على تجواب وزارة الثقافة والاتصال المحتشم مع تعديلاتنا العديدة التي جاءت متطابقة مع قناعاتنا حول هذا المجال الفني الذي نعتقد جازمين بأن القوانين لا تكفي، وعلى أن إصلاح المنظومة لا يمكن أن يتم إلا بمصاحبته بإجراءات متمثلة أساسا في تكوين المخرجين وكل العاملين في الحقل السينمائي المغربي، ومراجعة القوانين المنظمة لهذا الحقل، وتقوية ودعم قنوات تنميته، والاهتمام برواد الفن السابع ودعمهم من أجل عيش كريم، وتطوير الثقافة السينمائية عند النقاد ووسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني التي لها علاقة بالسينما المغربية ومشاكلها التي لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر منذ عقود، فلازالت تعقد المناظرات واللقاءات والندوات والموائد المستديرة بشكل خاص ويخرج المشاركون فيها بتوصيات تظل حبرا على ورق.

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

3 - مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، وهو القانون الذي جاء لمواكبة المستجدات التي عرفها هذا القطاع.

كما أستغل هذا المناسبة أيضا للتنويه بالروح الإيجابية التي تطبع أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وتعاون الحكومة والبرلمان، بما يمكن من إدخال عدد من التعديلات المهمة على النصوص القانونية، وهو ما يعكسه التصويت بالإجماع على أغلب هذه النصوص، والتي كان آخرها مشروع القانون الذي بين أيدينا، آميلن أن يستمر عمل هذه اللجنة على نفس الوتيرة لإخراج باقي النصوص الأخرى.

إن الذي ينبغي التأكيد عليه اليوم، ونحن بصدد المصادقة على هذا القانون، هو أن السينما لم تعد مجرد قطاع لصناعة الترفيه والفرجة، فبالإضافة إلى ما توفره من مناصب شغل، بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تعتبر مؤسسة من مؤسسات التنشئة والتربية على القيم وتعزيز الهوية والانتماء للوطن، إضافة إلى كونها آلية لمواجهة التحديات المتزايدة للعولمة.

لكن الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الدور بدأ اليوم في التراجع لصالح وسائل تواصل جديدة سهلة الولوج ويصعب مراقبة محتوياتها. ولعل هذا ما يفسر اليوم إغلاق العديد من صالات العرض السينمائية عبر ربوع الوطن بسبب ضعف الإقبال عليها، بما لذلك من انعكاس سلبي على الصناعة السينمائية ببلادنا، الأمر الذي يستعدي اعتماد مقاربة مندمجة وتشاركية من أجل التصدي لهذه التحديات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يمكن أن تمر هذا المناسبة دون الوقوف عند بعض المشاكل التي لازال القطاع السينمائي ببلادنا يعاني منها رغم نجاحنا في تنظيم عدد من التظاهرات السينمائية الدولية، وهي مشاكل مرتبطة أساسا بالحكامة، أكثر منها مشاكل موارد، وعلى رأس هذه المشاكل المحاباة في توزيع الدعم السينمائي والتلفزيوني، في غياب معايير واضحة لتوزيع هذا الدعم، وغياب ثقافة التخصص، حيث أصبح المنتج يقوم أيضا بدور المخرج والممثل، مما أدى إلى تدهور الوضعية الاقتصادية للفئات الأخرى، والتركيز على الجانب الاقتصادي فقط، عوض الرسالة الفنية، ناهيك عن جعل الإنتاج السينمائي مناسباتيا فقط، يكاد ينحصر في شهر رمضان.

ولعل أبرز دليل على هذا هو هجرة المغاربة نحو القنوات الأجنبية أو مقاطعة دور العرض السينمائي، بما لذلك من انعكاسات سلبية، سواء على الصناعة السينمائية أو على الهوية الوطنية.والغريب أن بلادنا تتوفر على مؤهلات سينمائية مهمة، خصوصا في الجنوب الشرقي، جعلت كبار المنتجين والمخرجين السينمائيين العالميين يصورون عدد من الأفلام والبرامج بهذه المناطق، وهي الأفلام التي لاقت نجاحا كبيرا على المستوى الدولي، وساهمت في الترويج للمؤهلات السياحية التي تزخر بها بلادنا.

وبناء على ما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية، ومن منطلق إيماننا العميق بأهمية الفن، وخاصة السينما في تحقيق التنمية المنشودة، فإننا ندعو إلى ضرورة:

- اعتماد معايير واضحة لتقديم الدعم وربطه بتعزيز القيم والهوية الوطنية؛

- تعزيز حكامة القطاع وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- مواصلة تحيين الإطار القانوني المتعلق بالقطاع السينمائي لمواكبة التحديات؛

- إلزام المنعشين العقاريين بإدراج المركبات الثقافية ضمن المرافق المنجزة لمواجهة تراجع الإقبال على دور العرض السينمائي؛

- إحداث تمثيليات للمركز على المستوى الجهوي، لاسيما في المناطق المعروفة بالإنتاج السينمائي؛

وعليه سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، آملين أن يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4 - مداخلة الفريق الحركي

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا وموقفنا من مشروع قانون رقم70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.19 المتعلق بتنظيم الصناعة السنماتوغرافية.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من التنويه بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لهذا المشروع الذي يروم إلى منح المركز السينمائي إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه الإستراتيجية، كما نحيي بهذه المناسبة السيد وزير الثقافة المحترم على تجاوبه التام والمطلق مع مجموعة من التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية التي ساهمت في تجويد النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

يعتمد المشروع الذي نحن بصدده على الجهود الحكومية الرامية إلى العمل على التنزيل السليم والديمقراطي لمقتضيات الدستور 2011 الذي يولي أهمية بالغة للممارسة الثقافية والفنية ويعتبر الفن السينمائي أحد أهم ركائزه، خاصة الفصلين 25 و26 إذ يعد محطة مفصلية لإعطاء نفس جديد للمجال الإبداعي،انسجاما مع التوجهات الملكية بمناسبة المناظرة الوطنية للسينما 2012 التي تحث على ضرورة خلق نفس جديد للصناعة السينمائية ببلادنا، بالإضافة إلى التوجهات العامة الواردة في الخطة الحكومية 2017-2021 التي تراهن على خلق صناعة سينمائية حقيقية.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع إلى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات المغاربة، وتساهم في تلميع صورة البلاد وإبراز المؤهلات الاقتصادية والإبداعية،وإنعاش المجال السياحي التي تزخر به بلادنا، ذلك من خلال دعم الإنتاجات الفنية السمعية البصرية الوطنية، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والتنافسية والانفتاح على ثقافات عالمية ليصبح الفن السينمائي إحدى رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى منحه اختصاصات واسعة جديدة تمكنه من الارتقاء بالصناعة السينمائية وتطوير أنشطتها، لا سيما في الإنتاج السمعي البصري.

السيد الرئيس،

أما في ما يخص تغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم السينماتوغرافية، فإنه يهم المادة السابعة من مشروع القانون، المتعلقة بكيفيات منح المركز رخص التصوير لكل شريط مهني أو إنتاج سمعي بصري كيفما كان حجمه ودعامته، من أجل الرفع من مردودية القطاع السينمائي لمواكبة التطور التكنولوجي السريع الذي يعرفه هذا القطاع على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

لكل هاته الحيثيات، فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع باعتباره مساهما في الرفع من التحديات الكبرى العالمية وضمان حضور المغرب بشكل قوي في جميع المحافل الدولية والملتقيات السينمائية الإبداعية العالمية.

وفي الأخير نتمنى أن يبلور هذا المشروع على أرض الواقع بشكل جدي وهادف.

5 - مداخلة الفريق الاشتراكي

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية هذا المشروع الذي يعد ترجمة حقيقية لمقتضيات دستور 2011 من خلال الفصل 25 و26، ناهيك على التوجهات الملكية خلال المناظرة الوطنية للسينما سنة 2012، التي دعا خلالها جلالته إلى

ابتكار رؤية مهيكلة لأدوار ومهام هذه المؤسسة العمومية في عالم يشهد تنافسية كبيرة تفرض مواكبة التطورات الحاصلة. في هذا المجال.

وكفريق اشتراكي لا يسعنا إلا أن نثمن تنزيل هذا المشروع الذي بموجب مقتضياته سيصبح للمركز السينمائي المغربي إطارا قانونيا من شأنه أن يقنن ويجود عمل المؤسسة، ويحقق إشعاعا وطنيا ودوليا في مجال الإبداع السينمائي. لهذا آمنا ونؤمن دائما بأن الشأن الثقافي والإبداع الفني بمختلف أصنافه هو منارة لتنوير الرأي العام الوطني، وبأن الفن السابع هو جامع لكل الفنون، هو من يمكنه إعادة تشكيل المجتمع من خلال تمرير خطاباته بالكشف عن هويته وتاريخه وحضاراته، وانطلاقا أيضا من الصورة التي تبقى موشومة في الأذهان عبر الأزمان.

غير أن السينما المغربية لم تستطع أن تلعب أدوارا بارزة في فرض صورتها وخصوصية تفكيرها ولا في سرد تاريخنا الحافل بالأحداث، مما أفقر معه منتوجنا السينمائي وأدخله في متاهات الأفلام السريعة بدعوى الراهنية ومقاربة القضايا المعاشة وأحيانا مفتعلة.

لهذا كان من الضروري البحث عن أفق جديد للصناعة السينمائية تحمل رؤية مهيكلة لأدوار ومهام المركز السينمائي المغربي، لعله بحلته الجديدة يساهم في بلورة تصورات جديدة لسينما مغربية جذابة ومؤثرة، تعرف طريقها وأهدافها ومسؤوليتها في ظل تنافسية قوية مع باقي دول العالم.

ولتحقيق هذا الرهان، ساهمنا كفريق إلى جانب الأغلبية بمجموعة من التعديلات، الهدف منها المساهمة في إغناء وتقويم بعض الاختلالات التي يعرفها المركز السينمائي المغربي إن على مستوى التدبير والمردودية والمراقبة مع ضبط طريقة توزيع الدعم لما يشوب هذه العملية من محاباة ومحسوبية، ناهيك عن رداءة الإنتاج الذي ما فتئ يكرس الإسفاف والتفاهة في الذوق الفني والجمالي للمواطن المغربي، رغم ما راكمته السينما المغربية من إرث كمي ونوعي مهم مازال يحظى بالمشاهدة من طرف جل المغاربة.

لهذا، نؤكد كفريق على ضرورة تنظيم عمل هذه المؤسسة التي تهم تنمية قطاع السينما، لإضفاء مزيد من المهنية ولمواكبة التطور الفائق الذي يشهده هذا القطاع على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كفريق اشتراكي نصوت بالإيجاب على هذا المشروع لإيماننا القوي بأنه سيعطي انطلاقة جديدة للمركز السينمائي المغربي، من خلال إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص والإشراك الفعلي لكل المهنيين والمختصين، مخرجين، منتجين، موزعين، تقنيين، فنانين... على قاعدة توجيه الدعم مقابل صناعة سينمائية قوامها الجودة والإحترافية وهي في نظرنا مبادئ تشكل مدخلا رئيسيا لا استغناء عنه لأجل النهوض بالقطاع السينمائي ببلادنا.

6 - مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى منح المركز إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه الإستراتيجية.

ولابد في البداية أن ننوه بالنقاش الهام الذي طبع أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والتفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع التساؤلات والتعديلات الذي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس،

يأتي هذا المشروع في إطار إعادة تنظيم وهيكلة المركز السينمائي المغربي، حيث يتوخى خلق صناعة سينمائية حقيقية ترقى إلى مستوى تطلعات المغرب، وتقوم على مبادئ الحكامة وتكافؤ الفرص والتنافسية والتعددية والانفتاح على الثقافات وتأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر منحه اختصاصات واسعة وجديدة لا سيما في مجال الإنتاج السمعي البصري، وتمكينه من آليات الحكامة الجيدة والميكانيزمات الإدارية والمالية التي تكفل له مواكبة التطورات التي يعرفها القطاع إن على المستوى الوطني أو الدولي.

إننا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن مجال الثقافة والفن والإبداع، يحتل موقعا حيويا في الدينامية المجتمعية بكل أبعادها، ويلعب دورا حاسما في التحولات الاجتماعية والثقافية والتربوية ببلادنا، إذ يساهم في رفع منسوب الوعي الثقافي الفني والوعي الديمقراطي وفي تغذية النسيج الاجتماعي والتماسك الهوياتي بأطيافه المتنوعة ببلادنا، لذلك لابد من تشجيع الإبداع والفن الأصيل والثقافة القائمة على احترام الثوابت الوطنية والخصوصية والطابع المغربي الأصيل في كل المجالات الإبداعية ومجالات الصناعات السينمائية والاتصال السمعي البصري. وهو ما لا يمكن تحقيقه دون مؤسسة سينمائية ذات إطار قانوني متقدم واختصاصات واسعة.

السيد الرئيس،

إننا نراهن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على المركز السينمائي المغربي بصيغته الجديدة، وعلى تراكمه الايجابي الكبير في الميدان السينمائي بالخصوص، للترويج لصورة المغرب وما يزخربه من مؤهلات اقتصادية واجتماعية وطبيعية وثقافية وبيئية وسياحية، تؤهله للعب أدوار طلائعية في التظاهرات والمهرجانات السينمائية العالمية الكبرى، وتعود بالنفع على الدورة الاقتصادية ببلادنا عبر جذب أسواق سياحية جديدة وجذب الاستثمارات السينمائية من خلال استثمار المؤهلات الطبيعية والمواقع التاريخية التي تزخر بها بلادنا كمواقع للتصوير السينمائي العالمي، خاصة في عالم يشهد تنافسية كبيرة تفرض مواكبة التطورات الحاصلة في عالم الإبداع السينمائي على غرار مجموعة من الدول كتركيا ومصر.

ونظرا لأهمية هذا المشروع فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يسعنا إلا أن ننوه بمضامينه ونصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7 - مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

لا شك أن المركز السينمائي المغربي من المؤسسات العمومية التي تلعب دورا مهما وحيويا بل واستراتيجيا في بلادنا، إذ يعتبر الجهة المعول عليها في تنظيم قطاع السينما وجعله رافعة من رافعات التنمية، وضمان حرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الإبداع المكفولة دستوريا وجعل القطاع السينمائي في مستوى التطلعات إنتاجا وتوزيعا واستغلالا، وهنا تكمن أهمية مشروع القانون 70.17 بإعادة تنظيم المركز بتغيير القانون 20.19 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية. والرفع من مردودية هذه المؤسسة والدفع بها نحو مزيد من التنظيم والاحترافية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده القطاع على الصعيد الدولي. وتمكين بلادنا من إنتاج أعمال سينمائية وسمعية بصرية تستجيب للمعايير الدولية وتقوم على صناعة حقيقية تمكن من توفير فرص الشغل وجلب الاستثمارات الأجنبية.

السيد الوزير،

إننا نعتبرها في فريق الاتحاد المغربي للشغل مناسبة للوقوف عند واقع السينما المغربية سياسيا وفكريا واقتصاديا واجتماعيا، حيث بات هذا الواقع ليس فقط محط اهتمام الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بل محط نقاش عمومي، حيث تعاني السينما المغربية من صعوبات هيكلية تعرقل تطور صناعة سينمائية حقيقية، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الإنتاجات السينمائية المغربية خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح المغرب نموذجا رائدا على الصعيدين الأفريقي والعرب في النهوض بالإنتاج السينمائي من خلال صندوق الدعم الذي يمنح مساعدات مالية سنوية لمشاريع الأفلام الطويلة والقصيرة واحتضان مهرجانات عالمية إلا ان أسئلة كثيرة تطرح حول جودة الفيلم المغربي من جهة، وترويجه وطنيا ودوليا من جهة ثانية، حيث يطرح المختصون معادلة الكم والكيف بقوة خاصة وان نسبة قياس الأفلام الجيدة من مجموع الأعمال المنتجة أمر طبيعي في جميع الصناعات السينمائية العالمية الأمر الذي يتطلب وقفة جدية لتغيير هذه المعادلة وإعادة النظر في استراتيجية المركز السينمائي المغربي باعتباره الهيئة المسؤولة عن تنظيم القطاع السينمائي. من اجل تعزيز وتيرة الإنتاج من جهة وتحقيق الهدف المتمثل في توفير ظروف إنتاج أعمال عالية المستوى على المدى الطويل، وتوطيد أركان الصناعة السينمائية في البلاد مهنيا واقتصاديا. وأساسا رفع تحدي مشكلة حادة تتعلق بترويج الفيلم المغربي، في ظل استمرار مسلسل انقراض القاعات السينمائية بأنحاء المملكة، التي انتقل عددها من حوالي ثلاثمائة قاعة خلال سنوات الثمانينيات إلى حوالي ثلاثين قاعة حاليا. بسبب القرصنة التي توفر للمشاهد أحدث الأفلام الدولية والعربية، وبسبب الإهمال الذي بات يطال هذه القاعات حيث تعاني اغلبها من عدم ترميمها وعدم تكييفها مع المتطلبات التقنية الجديدة، وعدم تشييد أخرى حيث لا تتضمن المدن الجديدة التي أحدثت بالقرب من المدن الكبرى أي مسارح أو قاعات سينمائية. كما لا تعطى الأولوية لإنشاء مركبات سينمائية»تحترم المتفرج"، مزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا، ولا يتم إنشاء صالات عروض صغيرة في الأحياء بالتعاون مع الجماعات لعودة ما كان سابقا ب"سينما القرب."

السيد الوزير،

كل ذلك جعل المغرب يصنف في أسفل المراتب من حيث معدل إقبال المغربي على القاعات السينمائية إذ لا يتعدى 0.1 مرة سنويا، فيما يصل في فرنسا مثلا إلى 6 مرات في السنة، بالإضافة إلى غياب سوق وطني للأفلام المنتجة، واعتماد السينما المغربية على مصدر واحد للتمويل هو الدعم العمومي، الذي تقدمه الدولة للمخرجين، ونقص الموارد البشرية، خصوصا على مستوى التقنيين المؤهلين، وغياب إطار قانوني يحدد طريقة تدبير المنح المالية المقدمة من قبل صندوق الدعم السينمائي وضعف إن لم نقل غياب التكوين في الميدان السينمائي، إلى جانب أن حقوق المؤلفين غير معترف بها في هذا المجال. وغياب متخصصين في كتابة السيناريو... وغيرها من إشكالية الاغتراب عن الواقع، وصور الابتذال التي تطغى على أفلام تتناول قضايا هامة، أو ضعف الفكرة وغياب الإبداع، في أعمال تندرج تحت ما يسمى»السينما التجارية"، بينما تبقى الأفلام»الجيدة" معدودة ولا ترقى إلى طموح المواطن المغربي ولا تعكس همومه واهتماماته وانشغالاته اليومية.

وهو لدليل أخر على أن الثقافة والفنون لازالت لم تحتل المكانة التي تستحقها بالمغرب، والتي من شأنها أن تمنح للأجيال الصاعدة إمكانية التفتح والانفتاح والمساحة الكافية من الحرية، وتكريس ثقافة التسامح خاصة في الوقت الذي تعرف فيه بلادنا تهديدا كبيرا لهذه القيم النبيلة وتترك الفرصة لانتعاش ثقافة الانغلاق والتطرف....

كما أن السينما لها أدوار كبيرة في التجارب العالمية أدوار اقتصادية

واجتماعية وثقافية فمن التعريف بالمؤهلات الثقافية والسياحية التي يزخر بها هذا البلد او ذاك إلى الرفع من نسبة الاستثمار والتخفيف من البطالة وبالتالي الرفع من نسبة النمو في حين لا تزال السينما في بلادنا تعرف مشاكل ومعيقات من اجل تجاوزها نرى في فريق الاتحاد المغرب للشغل أنه لا بد من:

- تفعيل مبدأ الجهوية واللا تمركز كمبدأ دستوري وخلق مراكز جهوية للمركز السينمائي المغربي وتفعيل تلك القائمة بدل إغلاقها "فرع الدار البيضاء"؛

- تسهيل المساطر الإدارية للرفع من نسبة الإنتاج؛

- دعم الزيادة وتأهيل القاعات السينمائية؛

- تنويع الإنتاجات السينمائية المغربية؛

- مراجعة المضامين السينمائية وجعلها في المستوى المطلوب؛

- جعل القضايا الكبرى من أولى أولويات الشأن السينمائي المغربي؛

- تقنين عميلة الدعم واعتماد مبدأ الشفافية في الاستفادة منه؛

- تشجيع الاستثمار في المجال السينمائي؛

- تقوية القطاع السينمائي وجعله رافعة أساسية للاقتصاد الوطني؛

- الرفع من جودة ونسبة الإنتاجات السينمائية المغربية

السيد الوزير،

إننا اليوم وبمنحنا المركز السينمائي المغربي إطارا قانونيا متقدما وملائما لمهامه الاستراتيجية. من خلال إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي ومنحه اختصاصات واسعة وجديدة، سيساهم ل شك في الارتقاء بالصناعة السينمائية وتنمية وتطوير أنشطتها، وكذا تسيير وتقنين ومراقبة وتقوية القطاع السينمائي والقطاع السمعي البصر وتخويل المركز آليات قادرة على إعطاء السينما المغربية نفسا جديدا. خاصة بعد التجاوب الإيجابي للحكومة مع مقترحات التعديلات التي تقدمنا بها.

آملين في نقابتا الاتحاد المغربي للشغل أن يواكب هذا التحول القانوني والتشريعي في وضعية المركز السينمائي المغربي واختصاصاته، إعمال مقاربة تشاركية مع المعنيين وأساسا العاملين بالمركز السينمائي المغربي واستمرار الحوار والتشاور حول كل القضايا سواء التي تهم القطاع ككل أو تلك التي تهم وضعية العاملين بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التحول ومن أجل مواجهة كل التحديات التي سبقت الإشارة أعلاه لكل ما سبق ذكره فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

8 - مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع القانون رقم 70.17 المتعلق باعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر ظهير 8 يناير 1944الذي احدث بمقتضاه المركز السينمائي المغربي بمثابة النظام الأساسي الذي ارتكزت عليه المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع السينمائي المغربي، بحيث أضفى على المركز صبغة المؤسسة العمومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وأسند له مهمة إنتاج وتوزيع واستغلال الأفلام السينمائية، وإن كان هذا النص موسوم بحكم ظرفية نشأته بتوجهه لخدمة مصالح المستعمر وإيديولوجيته، فإنه يرجع له الفضل في وضع النواة الأولى للتشريع في المجال السينمائي ووضع آلية لتدخل الدولة في هذا المجال،و تماشيا مع التطورات التي عرفها الحقل السينمائي بالمغرب وما تحقق من تراكم على المستوى الكمي والكيفي على مدى 33 سنة تمت إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وذلك بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.230 الصادر بتاريخ 19 شتنبر 1977 الذي احدث نقلة نوعية في تنظيم هذه المؤسسة من خلال إقرار تشكيلة لمجلس الإدارة يمثل فيها المهنيون وكذا من خلال تدقيق وتوسيع اختصاصات المركز، وبعد مرور أكثر من 40 سنة على صدور النص المذكور وفي سياق التحولات العميقة التي شهدها المشهد السينمائي الوطني والدولي تقدمت الحكومة بمشروع القانون رقم70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، غير أن المقاربة التي تم اعتمادها في إعداد مشروع هذا القانون والتي تفتقد إلى النظرة الشمولية لمعالجة قضايا السينما المغربية كمجال ثقافي تحد من فعلية وفعالية هذا النص عند التطبيق والأجرأة.

فالمنظومة القانونية التي تؤطر القطاع السينمائي تتميز بتعدد النصوص وبتعقدها لارتباطها بمجالات تقنية في حين أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة يستهدف إعادة تنظيم المركز السينمائي في انفصال عن باقي النصوص ذات الصلة وخاصة القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية الذي اكتفت المبادرة التشريعية للحكومة بشأنه بتغيير المادة 7 منه فقط، وتأجيل إعادة النظر في مقتضياته وملاءمتها مع أحكام دستور 2011 وفق المجهودات الرامية لتحديث التشريعات التي تنظم المجالات الثقافية.

ومن جهة أخرى، فإن الارتباط العضوي للمركز السينمائي المغربي ومنذ إحداثه سنة 1944 بالسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام سابقا الاتصال حاليا، يعكس المنظور الإداري للحكومة في تعاملها مع القطاع السينمائي وهو ما يخالف خطابها حول توسيع مجال حرية الإبداع وحرية الرأي، علاوة على أن تحركها في اتجاه تطوير القطاع يطغى عليه منطق اقتصادي محض.

إن النشاط السينمائي هو جزء لا يتجزأ من المجال الثقافي، لذلك لا يمكن معالجته خارج سن سياسة عمومية مندمجة، كما انه لم يحن الوقت بعد لتتخلى الدولة عن دورها الفاعل في تنمية القطاع السينمائي وتطوير الخدمة العمومية في مجال الصناعة السينمائية.

وترتيبا على ما سبق فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نطالب ببلورة سياسة عمومية مندمجة وتشاركية للنهوض بالسينما المغربية بأهداف واضحة ووفق إجراءات تضمن التطبيق السليم وتفعيلها على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 206

التاريخ: الإثنين 05 جمادى الآخرة 1440هـ (11 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها؛

وعملا كذلك بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد من 264 إلى 269 منه، يعقد مجلسنا هذه الجلسة العامة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

وقبل الشروع في تناول المحاور المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس المستشارين مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتميم مجموعة القانون الجنائي؛

- مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

- مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛

- مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

كما نحيط المجلس علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هاته الجلسة مع جلسة عامة، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة وهي:

أولا، مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

ثانيا، مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

ثالثا، مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

وأخيرا، مشروع رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 5.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إذن، نشرع الآن في معالجة محاور السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

تفعيلا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 28 يناير؛

وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 5 فبراير، انطلاقا من التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية.

وللتذكير فإن هذه المحاور هي كالتالي:

المحور الأول: يتعلق بتدبير مرفق المراكز الجهوية للاستثمار.

المحور الثاني: يتعلق بتدبير مرفق التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وفيه خمسة مواضيع:

1 - الموارد المادية والبشرية المرصودة للقطاع وتدبيرها.

2 - البنية التحتية للقطاع.

3 - مشاريع الإصلاح البيداغوجي.

4 - تعميم التعليم.

5 - وأخيرا، الحكامة في قطاع التربية والتعليم.

في ما يهم المحور الثالث المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، مرفق الصحة ويتعلق النقاش هنا بخمسة مواضيع:

1 - حول البنية التحتية الصحية.

2 - تدبير الموارد البشرية للقطاع.

3 - السياسة الدوائية.

4 - الخريطة الصحية.

5 - والموضوع الخامس في هذا المحور يتعلق بالحكامة في قطاع الصحة.

وبهذه المناسبة، نتقدم بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح التحضير لهذه المحطة الهامة في سياق تفعيل مضامين دستور سنة 2011.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية، حددت في 178 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية.

الكلمة للسيد أحمد تويزي، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لتقديم ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 15 دقيقة إذا أمكن، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا الموقر، خاصة المواد من 264 إلى 269، يشرفني أن أعرض على أنظاركم التقرير الذي أعدّته المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

إن من أهم ما ميز أشغال المجلس خلال السنوات الأربع الأخيرة هو تفعيل هذا المقتضى الدستوري، بالرغم من الإكراهات المحيطة بهذه المهمة، وتعتبر هذه المحطة لحظة أساسية، يبرز فيها التعاون القائم بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، ذلك أن تفعيل البرلمان لهذا الاختصاص الموكول إليه طبقا للدستور، والمتمثل في تقييم السياسات العمومية للحكومة، يستدعي انخراط الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية، باعتبارها شريكا وطرفا أساسيا في هذه العملية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات،

اسمحوا لي بأن استعرض أمامكم مختلف الخطوات التي قطعها مجلس المستشارين في مسار الإعداد لهذه الجلسة، فاستنادا إلى الدستور وإلى مقتضيات النظام الداخلي، شرع المجلس في التحضير لهذه الجلسة في مستهل دورة أكتوبر 2016-2017، بمراسلة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بتاريخ 21 أكتوبر 2016 لاقتراح مواضيع للتقييم، وقد بلغ مجموع المقترحات 40 موضوعا، همّت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحيث إن أغلبها تتعلق بإصلاح الإدارة، انسجاما مع الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان في افتتاح السنة التشريعية 2106-2017، وتماشيا مع خصوصية المكونات التي يتألف منها مجلس المستشارين، حصل الاتفاق داخل مكتب المجلس خلال الاجتماع المنعقد في 27 ديسمبر 2016 على موضوع الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي، نظرا لراهنية الموضوع وارتباطه الوثيق بالحياة اليومية للمواطن المغربي.

وبعد تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، انعقد اجتماعها الأول برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 7 فبراير 2017، وتميّز بكلمة توجيهية ذكّر فيها السيد الرئيس بالمقتضيات الدستورية والتنظيمية المؤطرة لهذه العملية، ومقدّما لمحة عن التجربتين السابقتين، وعن عناصر القوة فيها، والقضايا التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة، بحيث كان مجلس المستشارين سبّاقا لتفعيل هذا المقتضى الدستوري بالاعتماد على إمكانياته الذاتية.

وخلال الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 9 فبراير 2017، والذي خصص جدول أعماله لانتخاب رئيس المجموعة الموضوعاتية ونائبين له ومقرّرها.

وخلال اجتماعها الثالث المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2017، انكبت المجموعة على وضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها، أعقبتها اجتماعات متتالية على امتداد سنتين تشريعيتين (2016-2017 و2017-2018) بالإضافة إلى الدورة الحالية من السنة التشريعية (2018-2019)، بلغت في مجموعها إلى حدود اعتماد هذا التقرير، واحد وعشرون (21) اجتماعا.

وعقب تنصيب الحكومة الجديدة، راسل السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 4 ماي 2017 الحكومة في شخص رئيسها والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لإخبارهما بالموضوع المعتمد، وللإعراب عن تطلع مجلس المستشارين للتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية مع المجموعة الموضوعاتية، وتزويدها بما توفر لديها من معطيات ووثائق حول القضايا ذات الصلة بمحاور التقييم.

وقد اتبعت المجموعة الموضوعاتية في إنجاز مهمتها المراحل التالية:

- تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية، حيث حصرت موضوع المرفق العمومي في المحاور التالية:

- المراكز الجهوية للاستثمار؛

- الخدمات الصحية؛

- منظومة التربية والتعليم.

- تعيين الطاقم الإداري المواكب لعمل المجموعة الموضوعاتية؛

- توجيه مذكرة لرئاسة المجلس تتضمن القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مدّ المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها، بخصوص المحاور المذكورة أعلاه؛

- تحديد هندسة للتقرير ومنهجية إعداده؛

- تجميع المادة الخام لإعداد التقرير من خلال المصادر والمراجع التالية:

• الدراسات المنجزة حو الاستراتيجيات المستهدفة وعلى تقارير المؤسسات الدستورية والهيئات الحكومية (المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط...)

• عروض السادة الوزراء المشرفين على القطاعات موضوع التقييم مرفوقين بالسادة المسؤولين الجهويين.

• الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء المجلس ذات الصلة بموضوع التقييم وأجوبة الحكومة عليها.

بناء على عناصر المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد مسودة تقرير المجموعة الموضوعاتية.

وبهدف توضيح الرؤية، وجّه السيد رئيس المجموعة، تطبيقا لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 15 يونيو 2017 يطلب فيها عقد اجتماعات مع القطاعات الحكومية المعنية، ويتعلق الأمر بطلب حضور السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ومدراء الأكاديميات الجهوية للقطاع، والسيد وزير الصحة مرفوقا بالمسؤولين الجهويين للقطاع، والسيد وزير الداخلية والسيدات والسادة مديرو المراكز الجهوية للاستثمار لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في مجال اختصاصه.

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين، من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المعنية.

ولقد تجاوب السادة الوزراء المعنيون مع طلبات المجموعة الموضوعاتية، حيث تقدموا بعروض أمام أعضاء المجموعة الموضوعاتية، في الاجتماعات المنعقدة على التوالي في 5 و10 و27 يوليوز 2017، بحضور عدد من المندوبين الجهويين للقطاعات المذكرة أعلاه، في أجواء طبعها التفاعل الإيجابي والمثمر بين السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية والسادة الوزراء.

وانطلاقا من المعطيات التي تم تجميعها من الوثائق المتوصل بها، والتي كانت متوفرة، وكذلك في الاجتماعات التي تم عقدها مع القطاعات المعنية، تم إعداد هذا التقرير الذي بين أيديكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان من المفروض أن تنتهي مهمة المجموعة الموضوعاتية بتقديم التقرير النهائي إلى مكتب المجلس في غضون الحيز الزمني المتبقى آنذاك على اختتام الدورة التشريعية (2016-2017)، غير أن الظروف التي أحاطت بتشكيل المجموعة الموضوعاتية وطبيعة مهمتها، فرضت واقعا جديدا، دفع بنا إلى اتخاذ قرار في الاجتماع الذي انعقد يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017 بمراسلة السيد رئيس المجلس لطلب تأجيل تقديم التقرير إلى حين استكمال جميع شروط إنجازه، وقد كان طلبنا مبررا بما سنأتي على تفصيله في هذا التقديم.

فمن بين ما استندنا إليه في طلب التأجيل هو الإكراه الزمني الناتج بالأساس عن التأخر النسبي الحاصل في تشكيل المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لهيكلتها التي تأخرت إلى غاية شهر فبراير 2017، بتزامن مع نهاية دورة أكتوبر للسنة التشريعية (2016-2017)، ولم تباشر عملها إلا في منتصف أبريل 2017 بسبب تأخر تشكيل الحكومة الجديدة.

وبالرغم من هذه المعطيات غير المساعدة، فإن المجموعة الموضوعاتية تسجل التجاوب غير المسبوق للقطاعات الحكومية المعنية بعملية التقييم (الداخلية، التعليم والصحة)، حيث عرفت أشغالها ولأول مرة حضورا وازنا لمسؤولي هذه القطاعات من وزراء ووزراء منتدبين وكتاب الدولة بالإضافة إلى المسؤولين المركزيين والمندوبين الجهويين للوزارات المعنية.

إن هذا الزخم في التعاطي الإيجابي للحكومة مع المجموعة الموضوعاتية، بالإضافة إلى مجهودات الأطر الإدارية للمجلس المواكبة لأشغال المجموعة من خلال البحث والتجميع الذي قامت به من مختلف المصادر ذات الصلة، مكنها من توفير رصيد هام من المعلومات

والبيانات والمعطيات مما ساعدها على وضع تشخيص دقيق للقطاعات موضوع التقييم.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز ما هو رصد وتشخيص إلى ما هو تحليل وتقييم وتحديد لمكامن النجاح أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، واستحضارا منها لعوائق البداية التي وضعتها في مواجهة إكراه الزمن.

وحيث إن العزم كان ولا يزال قويا على إخراج منتوج ذي قيمة إضافية يعكس إيجابا صورة مجلس المستشارين لدى الفاعلين والرأي العام، لاسيما وأن القطاعات المذكورة تتسم بالطابع الحيوي والمركزي في حياة المواطن.

وحيث إننا بصدد التمرين الثالث في تجربة التقييم التي يفترض بل ويتعين علينا أن نصل بها إلى مرحلة النضج، ولأن الاستماع لعروض السادة الوزراء والاطلاع على المعطيات الواردة في الوثائق الخاصة بالمخططات والاستراتيجيات لابد أن يوازيه عمل في أرض الواقع من خلال زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبر عنه والمنجز منه.

ولأجل كل ما سبق ذكره، التمسنا من السيد رئيس المجلس ومن خلاله السادة أعضاء المكتب الموافقة على تمديد أجل تقديم تقرير المجموعة الموضوعاتية إلى حين استكمال جميع مراحل عملية التقييم، وهو ما تمت الاستجابة له.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ومع بداية السنة التشريعية 2017-2018، ظهرت معطيات جديدة دفعت المجموعة الموضوعاتية إلى التريث في استئناف نشاطها ومواصلة عملها، فبعد الخطاب الملكي السامي الذي أعلن فيه جلالة الملك نصره الله قصور السياسة العمومية في مجال الاستثمار العمومي، وعن مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار في ذلك، وبعد تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وبعد أن اعتمدت وزارة الصحة إستراتيجية جديدة في المجال غير تلك التي انصب عليها عمل المجموعة الموضوعاتية سابقا، وبعد أن تم إعفاء السيدين الوزيرين السابقين للصحة والتعليم، أصبح الانكباب على تقييم السياسات العمومية في المجالات الثلاثة الآنف ذكرها يطرح سؤال الجدوى، وبعد تداول أعضاء المجموعة في معطيات هذا الواقع الجديد، ارتأت رفع مذكرة في الموضوع إلى مكتب المجلس واستشارته في اتخاذ القرار المناسب للوضعية الجديدة.

وبعد تداوله في الموضوع، اتخذ مكتب المجلس بتاريخ 7 ماي 2018 قرارا يقضي باستئناف المجموعة الموضوعاتية لعملها بنفس المنهجية وفي نفس المحاور.

وقد استأنفت المجموعة الموضوعاتية نشاطها بناء على قرار المكتب وعلى خلاصات اللقاء الخاص الذي جمعها بالسيد رئيس المجلس، وقد وضعت برنامجا زمنيا لعملها يمتد على مدى خمسة أسابيع، يتضمن من بين محاوره الاستماع من جديد للسادة الوزراء المعنيين بالقطاعات موضوع التقييم، وهم على التوالي:

أولا: وزارة الداخلية، بخصوص تدبير المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك في المحاور التالية:

1 - الإطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار؛

2 - استرتيجيات المراكز الجهوية للاستثمار لإنعاش الاستثمار؛

3 - حصيلة عمل المراكز الجهوية للاستثمار منذ 2009 إلى غاية 2017؛

4 - حكامة المراكز الجهوية للاستثمار.

ثانيا: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في المواضيع التالية:

1 - البنية التحتية التعليمية حسب الجهات؛

2 - تدبير الموارد البشرية للقطاع؛

3 - السياسة التعليمية؛

4 - الخريطة المدرسية؛

5 - الحكامة في قطاع التربية والتعليم.

ثالثا: وزارة الصحة، في المواضيع التالية:

1 - البنية التحتية الصحية؛

2 - تدبير الموارد البشرية للقطاع؛

3 - السياسة الدوائية؛

4 - الخريطة الصحية؛

5 - الحكامة في قطاع الصحة؛

وقد تمت مراسلة السادة الوزراء المشرفين على القطاعات المذكورة من أجل تقديم عروضهم حول استراتيجياتهم الجديدة في المحاور المحددة أعلاه أمام المجموعة الموضوعاتية، مرفوقين بالسادة المسؤولين الجهويين للاستماع إلى عروضهم حول وضعية كل قطاع جهويا، هكذا تم عقد لقاء مع السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 12 يونيو 2018 ولقائين آخرين مع السيد وزير الصحة بتاريخ 10 يوليوز 2018 وبتاريخ 16 يوليوز 2018.

إن حصر التقييم في المحاور الآنف ذكرها كانت تجسيدا لوعينا الراسخ بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات

العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لذلك ركزت المجموعة الموضوعاتية في عملها على القطاعات التي تقدّم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم، وذلك قصد تحديد الوضعية الحقيقية التي تعيشها والوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها، ورصد المنجزات والمكاسب التي تحققت وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، أجمع أغلب أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة على اختيار قطاع الصحة، إلى جانب التعليم لما له من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ونظرا لما يعرفه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها، وخصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبابيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتتبعها وتحديد وضعيتها القانونية وكذا ضبط الموارد البشرية والمالية المرصودة لها.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع؛

- البنية التحتية؛

- الموارد البشرية؛

- اختيار سياسة نموذجية في القطاع (السياسة الدوائية مثلا)؛

- خريطة الخدمات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد عملية الرصد خلصت المجموعة الموضوعاتية إلى أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذه المجالات، لازالت هناك إكراهات ونقائص سنأتي على ذكر بعضها مرفوقة ببعض التوصيات حسب ما يسمح به الحيز الزمني المخصص لنا، ذلك أن فقرات التقرير الذي توصلتم به يتضمن جميع التفاصيل والخلاصات والتوصيات.

ففيما يتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار، وانطلاقا من محتويات تقارير التقييم والدراسات المنجزة بشأن المراكز الجهوية للاستثمار، تم تحديد العديد من نقاط الضعف التي كشفتها الممارسة الميدانية، إلى جانب وجود إكراهات موضوعية تعيق عمل هذه المراكز، ومن المؤشرات الدالة بهذا الخصوص، أن 40% من المقاولات المحدثة مثلا سنة 2014 هي التي تمت على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار في حين أن 60 % تمت خارج هذا الإطار، وتتجلى أبرز الإكراهات في:

- غياب سياسة منسجمة على مستوى الاستثمار الجهوي؛

- عدم وضع إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للإستثمار؛

- عدم توفر المراكز الجهوية على مخطط استراتيجي يهدف إلى إنعاش الاستثمار وتطوير البنيات التحتية لاستقبال المستثمرين وتحسين جودة خدمات المراكز الجهوية، وكذا غياب روح المقاولة على المستوى الجهوي؛

- ضعف نظام المراقبة الداخلية، إذ يعاني من مجموعة من الثغرات، خاصة على مستوى شباك المساعدة على إنشاء المقاولات، وهو ما يؤدي إلى تزايد المخاطر بوجود أخطاء واختلالات؛

- عدم توفر المراكز على مؤشرات أداء محددة ودقيقة؛

- غياب النظام الأساسي لموظفي المراكز الجهوية للإستثمار وعدم كفاية الموارد البشرية المرصودة لها؛

- محدودية دور مديرية تنسيق الشؤون الإقتصادية في توجيه أنشطة المراكز الجهوية للإستثمار؛

- اقتصار الموارد المالية للمراكز الجهوية للإستثمار على دعم الدولة؛

- نقص في الربط المعلوماتي للمراكز الجهوية للإستثمار بالشركاء؛

- قصور في عملية المساعدة في إنشاء شركات الأشخاص الذاتيين؛

- وجود معيقات ترتبط بالعقار، وبالتحديد مسألة التأخير، الذي يطال تسليم تراخيص التأسيس؛

- نقص الوسائل المادية والبشرية، مما يؤدي إلى غياب التواصل بين مختلف الإدارات الأخرى المعنية؛

- عدم تكيف المراكز الجهوية للإستثمار مع خصوصيات كل منطقة على حدة؛

- التمثيلية المحدودة للإدارات لدى الشباك الوحيد؛

- عدم تزويد المراكز الجهوية للاستثمار بالمعلومات الكافية حول السياسات القطاعية التي لا تدخل في دائرة اختصاصها؛

- خصاص في دراسات الجدوى لبعض المشاريع المبرمجة.

- تمويل غير كاف لبعض محاور مخططات تنمية الجهات.

أما بخصوص التوصيات التي نعتبرها ضرورية لتطوير أداء المراكز الجهوية للاستثمار فنجملها فيما يلي:

- تحويل مراكز..

اسمحوا لي نفوت هاذ الشي كلو.

السيد الرئيس:

على اعتبار أن التوصيات يفترض أن تكون موجودة في التقرير اللي غيتوزع.

المستشار السيد أحمد تويزي:

سوف أمر على عدد كبير جدا من التوصيات فيما يخص هذا الموضوع.

نفس الشيء التقرير فيه جميع الاختلالات التي رأتها اللجنة وفيه كذلك التوصيات اللي هي كاينة التي قامت بها اللجنة فيما يخص هذه المواضيع.

وأنتقل مباشرة باش ما نطولش عليكم إلى آخر كلمة، إذن ما غنتكلموشاي مباشرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نغتنم المناسبة في ختام هذا المدخل، لتقديم الشكر لأعضاء المجموعة الموضوعاتية وكافة مكونات المجلس من مكتب وفرق ومجموعات على التفاعل الايجابي والمثمر طيلة فترة التحضير للجلسة.

ونتوجه بالشكر كذلك إلى الحكومة في شخص الوزراء المشرفين على القطاعات موضوع التقييم وإلى الأطر التابعة لها مركزيا وجهويا على التعاون والتجاوب التلقائي مع مبادرات المجموعة الموضوعاتية.

كما لا تفوتنا الفرصة لتقديم جزيل الشكر إلى طاقم الأطر الإدارية المواكبة لعمل المجموعة والتي بذلت مجهودا معتبرا في التنسيق والإعداد والبحث من أجل إعداد هذا التقرير.

والسلام عليكم، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد مقرر اللجنة المحترم.

ننتقل الآن إذا سمحتم للمناقشة، التي ستتوزع على 3 أجزاء وفقا لأحكام المادة 268 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك على التالي:

عندنا في الجزء الأول مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية للمجلس، واللي غتستغرق على مدى 89 دقيقة، موزعة على شطرين.

ويخصص الجزء الثاني للحكومة في حدود 89 دقيقة، بناء على التقسيم الذي ارتضته الحكومة لنفسها واللي توصلنا بمراسلة بشأنه.

أما الجزء الثالث فسيتعلق بتتمة مداخلات الفرق والمجموعة البرلمانية عند الاقتضاء، وذلك طبعا في حدود ما سيتبقى من حيز زمني مخصص لكل فريق ومجموعة.

والآن أفتح باب المناقشة، ونعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 16 دقيقة، فليتفضل أحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة، وذلك لمناقشة أداء المرفق العمومي في 3 قطاعات نراها بالغة الأهمية، وهي التعليم، الصحة والاستثمار، عبر تقييم أداء المراكز الجهوية.

السيد الرئيس؛

تكتسي الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها أهمية دستورية بالغة، وتشكل إحدى الصلاحيات الجديدة التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، حيث جاء في الفصل 70 من الدستور " يصوت البرلمان على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية"، وتعد أيضا خطوة مهمة في مسار الترسيخ الديمقراطي ببلادنا، ليس لأنها تكرس السلطة الرقابية للبرلمان على العمل الحكومي فقط، بل لأنها تضع السياسات العمومية موضع مساءلة، وتضعها في قلب المنظومة الرقابية للمؤسسة النيابية. مما يسمح عمليا بتقييم الأداء الحكومي ومدى التزامه بمجمل الوعود والشعارات والبرامج التي أعلنها في البرنامج الحكومي، كما يسمح بتقييم طبيعة السياسة الحكومية، وقياس مستويات النجاعة والأداء، والتنفيذ، والمراقبة، والأثر الاجتماعي والمؤسساتي، والفاعلية، والالتقائية في السياسات العمومية، ومدى إسهامها في النهوض بالأوضاع العامة للبلاد، وقدرتها على تلبية حاجيات المواطنات والمواطنين، والرقي بمستويات ومؤشرات التنمية بعيدا عن المعالجات الظرفية، والخطابات الاستهلاكية.

صحيح أن هذا المستجد الدستوري، على أهميته لازلنا نتطلع إلى استثماره بالشكل المطلوب كما هو بالنسبة للتجارب الدولة الرائدة في هذا المجال، كالتجربة الأمريكية التي تتوفر على المكتب العام للحسابات التابع للبرلمان الأمريكي (الكونكريس) والذي يشتغل باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، مهمته الأساسية هي تقييم السياسات العمومية، أو التجربة البريطانية التي تمكن البرلمان من لجنة خاصة بتقييم السياسات العمومية هي لجنة المراقبة العامة أو التجربة الفرنسية التي

توفر هي الأخرى للبرلمان لجنة دائمة هي لجنة التقييم والمراقبة العامة.

إن استحضارنا لهذه التجارب الرائدة في مجال تقييم السياسات العمومية، نابع من طموحنا في تطوير هذه الآلية المهمة، وتقوية الممارسة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية، فإحداث جهاز أو لجنة دائمة بالبرلمان معنية بتقييم السياسات العمومية، نرى أنه من شأنه الإجابة على كل أوجه الاشكالات التي تعترض البرلمان في هذا الصدد، فكما نعلم بعد مرور أزيد من 8 سنوات على اعتماد الدستور الجديد لم ينجح البرلمان بمجلسيه سوى في عقد ثلاث جلسات لكل مجلس، رغم التنصيص دستوريا على سنويتها، فضلا على أن اتجاه المشرع الدستوري إلى تضمين مهمة تقييم السياسات العمومية إلى جانب مهمتي التشريع والرقابة بالفصل 70 لم يكن اعتباطيا، بقدر ما هو تأكيد على أن التقييم هو أيضا اختصاص أصلي للبرلمان.

السيد الرئيس،

اليوم، وبعدما أضحت السياسات العمومية المجال الحيوي لقياس نجاعة الأداء الحكومي خاصة أمام امتحان الحكامة التدبيرية، وتنامي الطلب الاجتماعي على الخدمات العمومية الأساسية، فإننا نؤكد مجددا على أهمية التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية وفق منظور استشرافي مستقبلي يستحضر مجمل التحولات الديموغرافية والسكانية، ويراهن على العنصر البشري كمكون جوهري في كل سياسة عمومية فاعلة ومنتجة، وكعامل حاسم في صياغة كل البدائل الممكنة للتنمية البشرية بأبعادها المختلفة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر بأن إقرار سياسات عمومية ناجعة يظل رهينا بتحقيق النمو الاقتصادي دون التفريط في الأدوار الاجتماعية للدولة، ضمن مجتمع عادل، ومتضامن لتحقيق التوازن الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للثروة، وبناء النمو بالتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والتنافسية من جهة، والعدالة الاجتماعية والمجالية من جهة أخرى. وهذه المداخل لا يمكن أن تتحقق إلا عبر إقرار حكامة تدبيرية للشأن العام تزاوج بين متطلبات الترسيخ الديمقراطي، واحترام سمو القانون والاحتكام للضوابط المؤسساتية، وتفعيل الأدوار الرقابية لمؤسسات الحكامة، والاستثمار العقلاني للموارد البشرية.

وإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن بصدد الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، نعيد التذكير بمسؤولية الحكومة، الفصل 92 من الدستور، في إقرار السياسات العامة للدولة، والسياسات العمومية، والسياسات القطاعية، ونذكر بالمقابل بالالتزامات الدستورية للدولة والمؤسسات العمومية، الفصل 31، بشأن ضمان استفادة المواطنات والمواطنين من العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والحصول على تعليم عصري، والسكن اللائق، والشغل، وولوج الوظائف العمومية، والعيش في بيئة سليمة.

وهذه الالتزامات مجتمعة تشكل الحقوق الأساسية للمواطنة، والتي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، التراجع عنها، أو تبرير التخلي عنها.

السيد الرئيس،

قبل تفاعلنا مع مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية حول المرفق العمومي، نريد بهذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر للإخوة والأخوات أعضاء اللجنة على مجهوداتهم القيمة ونهنئهم على هذا العمل المتكامل، الذي سيشكل لبنة إضافية ستعزز لا محالة هذا المسار الذي لازال في بدايته.

وبالرجوع إلى التقرير نجده حدد ثلاثة محاور أساسية هي المراكز الجهوية للاستثمار، وقطاعي التعليم والصحة، وبالنظر للمستجدات التي عرفتها المراكز الجهوية للاستثمار، سواء من خلال الخطاب الملكي ل29 يوليوز الماضي الذي شخص بكل موضوعية واقعها، ووجه الحكومة إلى ضرورة الشروع في إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار عبر إعداد القانون رقم 47.18 المتعلق بهذه المراكز وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وإذا كنا في فريق الأصالة والمعاصرة ارتأينا عدم الخوض في مناقشة وضعية المراكز الجهوية للاستثمار، فإننا من خلال هذه الفرصة نذكر الحكومة بالتزاماتها المتعلقة بهذا الموضوع، والمطالبة بمواصلة الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاح هذا الورش الهام، خاصة إخراج الميثاق الجديد للاستثمار.

لذلك، سنركز في هذه المداخلة على قطاعي التعليم والصحة.

السيد الرئيس؛

إن التعثر الكبير الذي عرفه قطاع التعليم ببلادنا، بالنظر لتعاقب المشاريع الإصلاحية التي صاحبته منذ الاستقلال تبرز، لاعتبارات عدة، افتقاد بلادنا إلى سياسة العمومية حقيقية مرتبطة بمنظومة التربية والتكوين، فضلا عن عدم القدرة على حسم الاختيارات الإستراتيجية الكبرى التي ظلت سجينة الاختلالات البنيوية التي ورثها النظام التعليمي ببلادنا إلى غاية اليوم.

ما يدفعنا للقول بأن كل مسارات الإصلاحات تؤكد حقيقة غياب سياسات عمومية تعليمية وفي أحسن الأحوال محاولات إصلاحية متباينة المنطلقات والغايات يصعب معها تحديد نمط المدرسة المنشودة، ومعه منظومة القيم المأمولة لتكوين وتأهيل مواطن الغد، مما حول المدرسة المغربية إلى حقل للتجارب، يراكم الاختلالات مع توالي السنوات

ولعل أولها عجز السياسات التعليمية المتعاقبة في تحقيق التعميم الذي رفع كشعار ضمن المشروع الإصلاحي منذ سنة 1957. وها هي بلادنا اليوم، وعلى بعد أزيد من ستة عقود من الشعار المذكور لم نتخلص بعد من عقدة الفشل ومازالت تسجل نسبا مقلقة من الأمية،

والهدر المدرسي، والتكرار، وفي أعداد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة، فعلى سبيل المثال، قد بلغت نسبة التمدرس على مستوى التعليم الابتدائي حوالي 99.5 %، بالنسبة لجميع المتمدرسين سنة 2014-2015 في حين شكلت نسبة تمدرس الفتيات98.5%، طنيا، و98.3% للفتيات في الوسط القروي، كما اتضح أن هناك تفاوت كبير على مستوى تعميم التعليم بين جهات المملكة إذ لازالت الفوارق المجالية في هذا الصد عميقة جدا. هذه النتائج يرى التقرير أنها تكشف واقع الهشاشة وتبصم على استمرار ارتفاع الهدر المدسي.

ويكفي أن نسجل بقلق بالغ أن ما يقارب 220 ألف تلميذ وتلميذة غادروا الدراسة خلال سنة 2016-2017 وهو رقم مفجع يساءل مستقبل المدرسة المغربية ككل. وفوق هذا وذاك، أصبحت صورة المدرسة العمومية تزداد قتامة، وتسائل قدرتها الفعلية على الاستجابة لمختلف المتطلبات والإكراه، هذا، في الوقت الذي يقرفيه كل المسؤولين، والمتدخلين، والفرقاء بأن المدرسة العمومية رهان مجتمعي لا محيد عنه في تكوين وتأهيل أجيال المستقبل، بل وفضاء مثاليا، من حيث وظائفه وغاياته الكبرى، لتحرير وتسييد القيم المجتمعية الكفيلة ببناء الفرد، والمجتمع على قواعد التكافؤ، والتنافس، والإبداع، والمبادرة، والتحرر، والانفتاح.

إننا، ونحن نقيم السياسة التعليمية المنتهجة في بلادنا، نسائل قدرة المدرسة المغربية اليوم على مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة أمام هشاشة النظام التعليمي، سواء تعلق الأمر بتدني مستوى التعلم وضعف التحصيل اللغوي، وتفشي بعض السلوكات المنافية لوظائف المدرسة كالغش والتميز واللامبالاة، أو بتخلف المدرسة عن إيقاع التنمية المطلوبة، وعدم استجابتها للغايات المعلنة لتحقيق ذلك، أو بارتفاع نسبة العاطلين الحاصلين على شهادات جامعية.

كل هذا يعطل وتيرة الإصلاح ويحد من نجاعته المنشودة، ويعمق الشرخ بين المدرسة والمجتمع، ويكرس الشعور العام بلا معنى المدرسة والتمدرس.

إن المغرب يستحق تعليما في مستوى تطلعات وطموحات بلادنا بما يضمن للمنظومة التربوية نجاعتها وقدرتها على مسايرة التطورات المتلاحقة في عالم اليوم، ولعل اختلالات التعليم الجامعي وتعثر البحث العلمي يطرحان الكثير من علامات الاستفهام حول راهن ومستقبل الجامعة اليوم، وهي الفضاء الخصب لتربية النخب وتأهيلها وتجديدها كما أن اللاتوافق بين التعليم الجامعي وسوق الشغل يعد من بين الإعاقات الكبرى في مغرب اليوم.

وهو ما يدفعنا للتساؤل مرة أخرى عن قدرة النظام التعليمي على تسييد القيم الإيجابية عبر التعلم والتحصيل، وهو العاجز عن ربط التعليم بالتنمية في زمن نتحدث فيه عن الحكامة، والإدماج، والترقي، والجودة، وإنتاج النخب.

السيد الرئيس؛

إذا كان البرنامج الحكومي المرتبط بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يصرح في مجال ما أسماه ب " تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين" واعدا بتدارك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية، وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، وتطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي فان الحصيلة المنجزة على هذا المستوى مازالت ضعيفة سواء على مستوى عدم القدرة على تغطية الاعداديات بالوسط القروي بالأقسام الداخلية، حيث رصد التقرير عدم توفر 566 إعدادية على داخليات، كما أن هناك 212 داخلية تتجاوز طاقتها الإيوائية، في المقابل تم تسجيل ضعف استغلال الطاقة الإيوائية ل 246 داخلية، وعدم توفير المطاعم المدرسية فيما يقارب 7023 مؤسسة تعليمية، وعدم استفادة العديد من الجماعات القروية الفقيرة من برنامج " تيسير".

هذا في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لتمرير مشروع القانون-الإطار رقم 51.17 والمتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، والمندرج في إطار "الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030"، والذي يعلن عزمه ضرب مجانية التعليم ويصرح بإقرار "رسوم للتسجيل بمؤسسات التعليم العالي في مرحلة أولى، وبمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي في مرحلة ثانية ".

يتعلق الأمر إذن، وبشكل صريح، بإلغاء مجانية التعليم العالي والثانوي دون تحديد الفئات الاجتماعية المعنية بالأداء، وإذا كان المشروع ينص على إحداث صندوق خاص لدعم التعليم الإلزامي (إلى غاية السنة الأخيرة من الإعدادي)، فما هو المبرر، ياترى، من استثناء السلكين الثانوي والعالي من هذا الدعم؟.

وإذا افترضنا بأن الأداء سيمس الفئات الميسورة، كما يتم الترويج لذلك، فهل -يا ترى- يدرس أبناء الميسورين والميسورات بالتعليم العمومي؟.

إننا أمام حلقة جديدة من حلقات إصلاح التعليم ببلادنا والتي تتوهم أن الإصلاح سيتحقق بالإجهاز على مجانية التعليم، والحديث اليوم عن الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين يقتضي إعادة صياغة مشروع وطني متكامل بناء على الاختلالات المسجلة في قطاع التعليم، والتي تراكمت منذ سنوات.

السيد الرئيس؛

إذا كان دستور 2011 ينص في فصله 31 على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل "على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من حق العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية"، فإن واقع القطاع الصحي ببلادنا، لازال يشكل إحدى

العناوين الكبرى لفشل السياسات العمومية المتبعة، وعجزها الفظيع عن تحقيق العدالة الصحية والحصول على خدمات طبية وعلاجية لائقة في المستشفيات العمومية، ناهيك عن استمرار الانتهاكات المتعلّقة بأخلاقيات المهنة، والتي تعرفها العديد من القطاعات الصحية والمصحات الخاصة وشركات صناعة الأدوية والمختبرات.

وبالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الصحية إلا أن الفوارق الاجتماعية والمجالية تظل شاسعة على مستوى توزيع وتقديم الخدمات الصحية، كما تفتقر السياسة الصحية المتبعة إلى مبدأ العدالة والإنصاف في ولوج العلاج ولا تحقق أهداف العملية الصحية على الرغم من المجهودات المبذولة سواء فيما يتعلق بالنصوص القانونية وترسانة المراسيم والقرارات، أو بمحاولة تعزيز مبدأ الجهوية أو فيما يخص البنيات التحتية والموارد البشرية، حيث مازال عجز القطاع الصحي متفشي بشكل كبير.

فحسب التقرير لا تتوفر بلادنا سوى على 147 مستشفى تمثل 70%، من الطاقة السريرية الوطنية بما مجموعه 22654 سرير أي بمعدل سرير واحد لكل 1517 نسمة، في حين أن المعدل مهني الصحة لعدد السكان بالكاد يصل إلى 1.51 مهني لكل 100 نسمة، فضلا عن تسجيل استمرار ضعف التمويل العمومي للصحة، وارتفاع نصيب النفقات الذاتية من جيوب الأسر المغربية بما يعادل اليوم 60% من النفقات الإجمالية.

السيد الرئيس؛

إن نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود المسمى "راميد" يعرف عدة اختلالات وتعثرات فاقمت بشكل كبير من صعوبات ولوج العلاج ليس على المستوى المادي فحسب، بل حتى على مستوى الولوج الجغرافي بدءا بالمستوصف ثم المركز الصحي مرورا بالمستشفى المحلي والاقليمي تم الجهوي للوصول إلى آخر حلقة في النظام ألاستشفائي الجامعي، ناهيك عن استمرار تعقيد المساطر والوثائق المطلوبة وتعدد المتدخلين، كما أن شعار المجانية لكل حامل بطاقة راميد شعار غير صحيح، فنسبة المجانية اليوم لا تتعدى 30% من نفقات العلاج، إذ على المرضى الذين تم قبولهم بالمستشفيات العمومية تغطية نفقات تشخيصهم..

<u>السيد الرئيس:</u>

إنتهى الوقت السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا على التفهم، يمكن تسلمي المداخلة ديالكم السيدة الرئيسة باش نضموها للملف الوثائقي.

ثاني متدخل هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 16 دقيقة طبعا.

<u>المستشار السيد الحسن سليغوة:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول تقرير اللجنة الموضاعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول مجالات تشكل بالفعل هواجس حقيقية للمغاربة ويتعلق الأمر بالسياسة الصحية والسياسة التعليمية وكذا عمل المراكز الجهوية للاستثمار.

وإذ أعبر في البداية عن ارتياحي لحرص مكونات هذا المجلس على تفعيل صلاحيات البرلمان بخصوص تقييم السياسات العمومية، أود أن أستغل هذه الفرصة، لأثمن عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعت به اللجنة رئيسا وأعضاء وأطر في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي جاء ثمرة لساعات طويلة من العمل في إطار اللقاءات مع القطاعات الحكومية، والاجتماعات المضنية لإنجاح هذه الجلسة.

لكن بالمقابل، فإنني أتأسف لحجم الاكراهات التي اعترضت عمل اللجنة لتحقيق تراكم حقيقي على مستوى مناهج وآليات تقييم السياسات العمومية بالشكل الذي يمكن مؤسسة مجلس المستشارين من ممارسة هذه الصلاحية.

وفي هذا الإطار، أتساءل لماذا لم تولي الحكومة إلى عملية التقييم الأهمية التي تستحق والتي يمكن للبرلمان البناء عليها لممارسة الصلاحيات التي يتمتع بها على هذا الصعيد؟

أليس تقييم السياسات العمومية بشقيه القبلي والبعدي يعتبر من بين أهم ركائز الحكامة الجيدة؟

ولماذا لم تعمد الحكومة على إرساء تنظيم منهجي لأعمال التقييم لمختلف برامجها وسياساتها بالرغم من توفرها على الخبرة والموارد البشرية والمادية والمعلوماتية الضرورية؟

بالطبع، في إطار النقد الذاتي، لابد من الاعتراف أيضا بأنه وبالرغم من انخراط جميع مكونات المجلس في المساهمة في أشغال اللجنة الموضوعاتية، غير أنه يتوجب الاعتراف بأن تقرير اللجنه، ولأسباب موضوعية ترتبط بضعف تعاطي الحكومة مع مطالب اللجنة، لا يرقى أن يصنف ضمن الأعمال التقييمية وأنه لا يختلف كثيرا عن تقارير التشخيص المتعلقة بالقطاعات المعنية.

ويبقى السؤال المطروح علينا جميعا هو هل تنظيم هذه الجلسة يبقى هدفا في حد ذاته؟

أظن أن المسافة التي تفصلنا عن دستور 2011 تلزمنا بالمرور إلى

مرحلة أخرى عبر التفعيل الحقيقي لهذا الاختصاص، والإسهام في تحديث تدبير الشأن العام وتحسين أدائه وجعل المؤسسة التشريعية فضاء خلاقا ومنتجا للأفكار والبدائل.

ومن هدا المنطلق، سنعمل على تقديم مقترحات بشأن مناهج وآليات تقييم السياسات العمومية، في أفق إرساء تقاليد برلمانية أكثر عقلانية بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

من بين المؤشرات القليلة التي يقدمها تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، ارتفاع إحداث المقاولات.

لكن، من يمكنه الجزم أن هذا الارتفاع في إحداث المقاولات كيف ما كان مستواه، مهما أو ضعيفا، يعود حصريا إلى عمل المراكز الجهوية للاستثمار لوحدها؟

وهل يمكن الجزم، أن هذا الارتفاع سيتوقف غدا في حال تم إلغاء هذه المراكز الجهوية للاستثمار؟

ألا يساهم النمو الاقتصادي الطبيعي وارتفاع عدد السكان وتوزيعه الجغرافي وأسعار الفائدة والإصلاح المالي والنظام الضريبي، واللائحة طويلة من العوامل التي تدفع فاعلا أو آخر إلى إحداث مقاولة في مجال ترابي ما.

نعتقد أن مؤشر إحداث المقاولات غير مهم في حد ذاته، خاصة في ظل الارتفاع المخيف لحالات إفلاس المقاولات، التي تجاوزت أكثر من 8000 مقاولة، بل المهم هو آثار ذلك في خلق القيمة وخلق فرص الشغل وتحسين الدخل ودعم الصادرات والمساهمة في تحقيق تنمية مجالية متوازنة وغيرها من الأهداف التي على أساسها يمكننا فعليا تقييم الآثار الفعلية لسياسة إنعاش الاستثمار.

أسرد هذه الأهداف، لأنه بالرغم من الارتفاع المهم لمعدل لاستثمار في بلادنا إلا إن مضمونه من النمو والشغل لازال الأضعف على المستوى الدولي.

كما أنه موجه بالأساس إلى قطاعات تقليدية و شبه ريعية غير خاضعة للمنافسة الدولية وموجهة إلى الطلب الداخلي كالعقار والأشغال العمومية والتجارة.

و في هذا الإطار، نعتقد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن عمل المراكز الجهوية للاستثمار لا يجب أن يقتصر على المساعدة على احداث المقاولات، بل وجب تتبع المقاولات ومواكبة الاستثمار وأن تتحول إلى "آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية" كما دعا الى ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب الذكرى الثامنة عشر لعيد العرش المجيد.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على أن النجاح في عملية تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، كان يستوجب العمل تقييم عمل كل مركز على حده حتى يتمكن مجلس المستشارين من تقييم :

• انسجام الأهداف المرسومة والموارد المالية والبشرية والتنظيمية المرصودة؛

• الفعالية أو النجاعة أي مدى تناسب النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة؛

• الكفاية، أي كفاءة استغلال الموارد بشكل جيد وتحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة؛

• الأثار، أي مدى تحقق الأهداف العامة للتدخل العمومي في المجال الترابي ارتباطا بالمنفعة المجتمعية في اللحظة المعنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أود أن أعرج على أولوية الأولويات في الساسات العمومية، التعليم، وما أدراك ما التعليم، الذي اعتبره الزعيم علال الفاسي قضية حياة أو موت للأمة، والذي جعلناه القضية الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية.

التزمت حكومتكم السابقة والحالية بجعل التعليم أولوية قصوى في السياسات العمومية، وتعهدتم بتطوير وتفعيل مختلف البرامج التعليمية.

لكن واقع الحال، يؤكد بالملموس أنكم لم تتمكنوا من تحقيق ذلك، وأنكم لم تضعوا قطيعة مع السياسات السابقة، ولم تتمكنوا من الحد من التراجع في المنظومة التعليمية، وهو ما انعكس سلبا على باقي القطاعات والمجالات، على الصحة والتشغيل والاقتصاد، لأننا نعتبر صلاح التعليم من صلاح الأمة، إن صلح صلحت معه كل المجالات وإن تعثرنا فيه تعثرت معه كل المجالات.

وباستعمال قاموس تقييم السياسات العمومية، أظن أن الجميع، أغلبية ومعارضة ومجتمع مدني وأسر وأفراد، ينزع بدون تردد شرعية السياسة التعليمية المتبعة بمختلف مخططاتها وبرامجها.

السيد الرئيس،

يحز في القلب فعلا أن نتكلم في سنة 2019 عن استمرار الأمية في بلادنا وعن الفشل في تعميم التمَدْرس في التعليم الأولي وفي استكمال التلاميذ للسلك الابتدائي والسلك الإعدادي.

يحز في القلب أن نتكلم كل سنة عن الاكتضاض وعن الهدر المدرسي ونقص الأطر والموارد البشرية ومشكل اللغة والتعليم الأولي والدعم التربوي وعن ضعف المردودية الداخلية والخارجية وعن استمرار تذيلنا لمختلف التصنيفات الدولية ذات الصلة.

يحز في القلب، أن تستمر الحكومة للأسف الشديد في الوقوف في وضعية المتفرج على هذا النزيف، وهي ترى أن التعليم في المغرب لم يعد يغري أحدا للأسف الشديد.

على العموم، واحتراما للشعب المغربي، اعتقد أنه من الأنسب أن لا نطيل الحديث عن النتائج الكارثية للسياسة المرتبطة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لأنها واضحة للعيان، ويكفي أن نحيل على خلاصات وتوصيات جل تقارير المؤسسات الوطنية والدولية على كثرتها والتي وقفت بشكل دقيق على المشاكل والاكراهات التي يعرفها القطاع.

وأؤكد لكم أن النهوض بمنظومة التربية والتكوين يستلزم أيضا، سن العديد من الاجراءات والتدابير المواكبة للإصلاح، خاصة على مستوى حماية المؤسسات التعليمية وتنقية محيطها من كل الشوائب والأخطار.

وفي هذا الصدد، ينبغي إثارة الانتباه إلى احد أخطر المعضلات التي تواجهها مختلف المؤسسات التعليمية، تتعلق بانتشار المتربصين والشبكات الإجرامية، والذين يتخذون من محيط المؤسسات التعليمية فضاء للعمل غير المشروع من تجارة المخدرات والأقراص المهلوسة التي يتم إدخالها من قبل أعداء الوحدة الترابية، حيث تشير الأرقام إلى حجز مليون و357 ألف وحدة من الأقراص المهلوسة سنة 2018.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما فيما يرتبط بتقييم السياسات العمومية في قطاع الصحة، فالأعطاب والاختلالات تتفاقم يوما بعد يوم، والتدابير والإجراءات المعتمدة تبقى بدون جدوى.

إن آفة القطاع يمكن إجمالها في معضلات الحكامة والتي كشف عن جزء منها مؤخرا تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وهي المسؤولة عن تردي وغياب الخدمات الصحية، وقلة الأطر اللازمة، وهي المسؤولة عن تفاقم الفوارق الصارخة في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية ما بين الجهات، وفي الجهة الواحدة مابين العالم القروي والعالم الحضري.

ويبقى أحد المؤشرات الدالة على أزمة القطاع الصحي، هو ما نعيشه اليوم بخصوص الوضع الوبائي للأنفلونزا (H1N1) التي تؤكد أن الوضع الصحي ببلادنا يفتقد للرؤية الاستباقية والتدابير الفعالة للوقاية والعلاج.

إضافة إلى مؤشرات أخرى مقلقة تكشف عن قصور هيكلي بين للعرض الصحي وتفاوتات كبيرة في الولوج إلى الخدمات الصحية:

أولا، مستشفيات، كما تعلمون السيد الوزير، تنعدم فيها التجهيزات الطبية وتعاني نقصا كبيرا للأطر الطبية والصحية خاصة ببعض الأقاليم، في حين تعيش المستشفيات الجامعية على قلتها، ضغطا كبيرا بسبب الارتفاع على طلبات الخدمات الطبية، مما يؤدي إلى الاكتضاض ويخلق الارتباك على مستوى تدبير المواعيد الطبية وعلى جودة الخدمات وعلى عمل الأطباء والأطر الطبية الذين يجدون أنفسهم عرضة للاعتداءات الجسدية في بعض الأحيان، وهنا نرجعو لتصاريح ديال وزارة الصحة التي تتأسف عن هاد الهجوم على الأطباء غير ما مرة.

ثانيا، معدلات وفيات الأمهات ووفيات الرضع والأطفال أعلى مرتين من المعدلات المسجلة في دول مجاورة، أنا نتكلم على إفريقيا.

ثالثا، مواطن من بين 4 لا يلجؤون إلى الخدمات الصحية عندما يصابون بالمرض ويسلمون أمرهم إلى لله بسبب ضعف الخدمات الطبية وانعدام تكافؤ الفرص في الولوج إلى التطبيب؛

رابعا، تحمل الأسر المغربية وخاصة الفقيرة منها أزيد من 56% من تكاليف الخدمات الصحية، وهناك من يتحمل 100%من هذه النفقات.

أضف إلى ذلك مشكل تأخر الحكومة في اصدار النصوص التنظيمية التطبيقية للعديد من القوانين ذات الصلة، منها على سبيل المثال لا الحصر المراسيم التنظيمية التطبيقية للقانون المتعلق بمنع التدخين في الأماكن العمومية، هنا ما عنديش شي تفسير إلى عندك شي تفسير قلها لي يإما الحكومة ووزارة المالية مبغاتش تخرج داك المرسوم، المرسوم كيتطلب إمكانيات مالية كيطلب إرادة مايمكنش قانون خرج سنين وهو مازال كل خطرة ..كنتمنى نلقى شي جواب اللي يرضي المواطنين.

السيد الرئيس،

في الختام، نؤكد على ما تقدمنا به من ملاحظات وأسئلة هو نابع من حرصنا على القيام بدورنا الطبيعي في النقد والتوجيه والنصح بعيدا كل البعد عن تبخيس بعض النتائج المهمة المحققة في بعض المجالات.

ونجدد دعوتنا إلى الحكومة، لإحداث دلائل مرجعية لتقييم السياسات العمومية ليتم تحيينها بشكل دوري ومنتظم حتى تكون نموذجا يسترشد به في مختلف عمليات التقييم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وعلى ذكر الدلائل المرجعية لتقييم السياسات العمومية فهناك عمل أنجزه مجلس المستشارين بالتعاون مع شركائه الدوليين في هذا الباب.

شكرا السيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، في حدود 10 دقائق.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء والسادة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمات،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة خلاصات التقرير المنجز من طرف المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، حول المرفق العمومي في المحاور التالية:

- المراكز الجهوية للاستثمار؛

- الخدمات الصحية؛

- منظومة التربية والتعليم.

وفي البداية لا بد أن أشير وأذكر بأنه مهما كان تقييمنا للخدمات الصحية ومنظومة التربية والتعليم فإن المسؤولية عن واقعهما هي مسؤولية مشتركة، لأنه تعاقب على هاتين الوزارتين أقطاب من الأغلبية والمعارضة، وكل يتحمل قسطا من المسؤولية فيما آلت إليه أوضاعهما.

بدابة، لابد من التأكيد على أن إخضاع السياسات العمومية لعلمية التقييم هو بدون شك تطور في الآليات الرقابية للبرلمان، وهو بذلك خطوة في اتجاه عقلنة العمل الحكومي، ويدخل في صلب تحديث العمل السياسي، وجعله أكثر فعالية ونجاعة، من خلال تطابق النتائج مع الأهداف، وقياس فعالية ونجاعة المخططات والبرامج العمومية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة لمعالجة الإكراهات والنقائص التي تعاني منها القطاعات المشار إليها أعلاه، خاصة فيما يتعلق بالمنظومة القانونية، والبنيات التحتية، والموارد المالية والبشرية المرصودة، فإن مسألة التفاوتات الاجتماعية والجهوية والمجالية، وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي، تبقى جوهر الإشكالية التي تحول دون سد أوجه النقص ما بين الجهات، وداخل الجهة الواحدة، وبين الوسطين الحضري والقروي.

ولاشك أن اختيار هذه المحاور لتخضع للمناقشة والتقييم، يرجع بالأساس إلى أهميتها القصوى بالنسبة للمواطن، حيث يوجد في احتكاك يومي معها. ولعل الانتظار الأول بالنسبة للمواطنين هو الحصول على مجموعة من الخدمات بالجودة المطلوبة، وبطريقة تحفظ الكرامة وتضمن الحقوق، خاصة في العالم القروي والمناطق النائية.

إننا لنعتبر أن ترشيد النفقات واستغلال الموارد البشرية المتاحة لخلق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي، كمدخل مهم باعتباره نقطة يقظة تستلزم من الحكومة حلولا آنية نظرا لراهنيتها.

ويمكن القول أنه مهما سجلنا من نقص في الموارد والإمكانات المالية والبشرية بقطاعي الصحة والتعليم، فإن مشكل ضعف الحكامة بهما يزيد من تكريس الخصاص والنقص، مما يقتضي مجهودا أكبر، لا سيما في أنسنة الفضاءات الصحية والتعليمية، والارتقاء بالضمير المهني، والتصدي لمظاهر التسيب والاستهتار في احترام أوقات العمل، والتقصير في المهام العمومية لفائدة القيام بأعمال موازية بالقطاع الخاص، ونقترح في فريقنا في هذا الصدد إدراج مادة للأنسنة وحقوق الإنسان ضمن مناهج التكوين بمعاهد ومدارس تخريج الأطر الصحية والتربوية.

إن ضرورة العمل على سن مراقبة أكبر وأقوى في المؤسسات التعليمية والصحية الخاصة، تفرض نفسها بإلحاح لجعلها محترمة لنبل الرسالة التربوية والصحية، وإبعادها عن الجشع والاستغلال المادي للمواطنين واستنزاف جيوبهم.

كما أن الاشتغال على حكامة أكبر للارتقاء بالتحفيز والمردودية في تدبير الموارد البشرية بالقطاعين، من خلال إلزام–هذه النقطة نؤكد عليها–من خلال إلزام المؤسسات الصحية والتعليمية بالإعلان بشكل واضح في مداخلهما عن الأطر المشتغلة والمداومة، وصفاتها ومهامها، لا سيما بالمؤسسات الصحية مع ضرورة السعي لعدالة مجالية أفضل في الاستفادة من الموارد البشرية الوطنية المتاحة.

لقد كانت الأهداف الأساسية من إحداث المراكز الجهوية للاستثمار تحقيق العديد من المزايا في مجال الاستثمار، من قبيل تقريب الإدارة من المستثمرين، وتبسيط المساطر في وجه الراغبين في الاستثمار، وهو ما نعتقد أن القانون الجديد رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، الذي صادق عليه البرلمان في الأسابيع الماضية، قادر على معالجتها والتغلب على العوائق التي كانت قائمة.

لقد أكد التقرير على وجود اختلالات كبيرة، تؤكد على أن المنظومة الصحية في بلادنا مازالت بالرغم من كل الجهود المبذولة في وضعية هشاشة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قلة الأطر الطبية مع عدم تعويض الإحالات على التقاعد؛

- تسجيل عدم مسايرة العرض الطبي، كما وكيفا، للتطور السكاني؛

إننا نعتقد جازمين أن هناك اختلالات أخرى تمس منظومة الحكامة الصحية، وتحد من فعاليتها، لم تدرج في هذا التقرير، والتي نطمح من خلال موقفنا الإشارة إلى مجموعة منها وجب الأخذ بها، لتقوية أسس الحماية الاجتماعية في مجال الصحة ونذكر منها على سبيل المثال:

- مراجعة السياسة الدوائية، وجعلها أكثر نجاعة وفعالية، بمراجعة منظومة الشراء والتوزيع والاستهداف، وربط الاستفادة بنظام المساعدة الطبية، وضبط ذلك بنظام معلوماتي، وتجنب ضياع الأدوية، لأن مع الخصاص هناك أدوية تضيع، بإخضاع الأمر لشبكات إقليمية وجهوية، لاستغلال أي فائض بدواء معين في منطقة بمنطقة أخرى.

- ضرورة مراجعة نظام المساعدة الطبية، مع تجويد الاستهداف وإلغاء الاختصاص الترابي، مع التفكير في إدماج القطاع الخاص في هذا النظام؛

- التنبيه لضرورة ضبط علاقة أفضل بين مختلف المؤسسات الصحية، لا سيما فيما يتعلق–هذه السيد وزير الصحة نؤكد عليها– لا سيما فيما يتعلق بإحالة مرضى من مؤسسات إلى مؤسسات أخرى، هذه تقع فيها تلاعبات كثيرة، أحيانا المريض يحال من مستشفى إقليمي إلى مستشفى جامعي والمستشفى الجامعي يقوم بإرجاعه في نفس اليوم للمستشفى الإقليمي، وأحيانا يموت في الطريق، وهذا الأمر يجب أن يضبط بشكل أفضل؛

- لابد أيضا من ضبط استغلال سيارات الإسعاف، واحد المجموعة من سيارات الإسعاف، بلدنا عندو الآن واحد مجموعة سيارات الإسعاف موضوعة رهن إشارة الجماعات الترابية، وذاك الجماعات الترابية تسيء استغلالها، بغينا هاذ سيارات الإسعاف تكون تحت إشراف وزارة الصحة بشكل مباشر حتى وإن كانت في ملكية الجماعات الترابية، حتى لا يساء استعمالها؛

- لابد من إيقاف تدخل مستخدمي–وهذه نقطة أيضا مهمة في قطاع الصحة–لابد من إيقاف تدخل مستخدمي وأعوان شركات الأمن والنظافة في مهام واختصاصات المؤسسات الاستشفائية، أحيانا هؤلاء أصبحوا سلطة حقيقية داخل المستشفيات؛

- لابد أيضا من إحياء الاهتمام بالصحة المدرسية وتشجيع وتكثيف الحملات والقوافل الطبية في المناطق النائية وربط نظام المساعدة الصحية راميد بدعم التمدرس تيسير والتركيز في القطاع الصحي على مسألة الوقاية والتحسيس، لا سيما ما تعلق بمحاربة التدخين، واستهلاك الخمور والمخدرات، وتحسين النظام الغذائي للمواطنين، لما لذلك من انعكاسات صحية كبيرة، سلبا أو إيجابا، على الموارد والإمكانات العمومية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن الاختلالات البنيوية التي عمد التقرير إلى بسطها على مستوى منظومة التربية والتكوين، تبقى مخيبة للآمال، وتبرز أن الخدمات المقدمة من طرف هذا القطاع لا ترقى إلى تطلعات وانتظارات المغاربة، حيث يظهر بشكل جلي ضعف الحكامة، التي تواجه تحديات عديدة، أهمها تلك المتعلقة بالمساواة والجودة والمردودية، والرفع من النتائج، ولابد من الأشارة هنا إلى ما عرفه البرنامج الاستعجالي من اختلالات رصدها المجلس الأعلى للحسابات.

إن النهوض بأوضاع منظومة التربية والتعليم ببلادنا يتطلب اعتماد إطار مرجعي جديد يؤسس لحكامة تدبيرية حديثة، كمنطلق بديل متجدد، لتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القانوني، والتخطيط والحكامة.

إن قراءة مضمون التقرير حول تطور منظومة التربية والتعليم ببلادنا يجعلنا نستشعر الكثير من التخوفات والتوجسات، التي تهدد مستقبل أطفالنا، واحتمال تدهور الوضع التربوي والتعليمي، وهو ما يستدعي تقديم مزيد من الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لطمأنة المرتفقين على مستقبل التربية والتعليم في بلادنا، فمسألة ضعف منظومة التربية والتعليم لا يمكن اختزالها فقط في قلة الاعتمادات المخصصة لها، بل يتطلب تكريس المزيد من النجاعة والشفافية في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد مقاربة مندمجة، لمواجهة الهدر المدرسي، والحد من كلفته المالية والاجتماعية.

لابد أيضا أن نؤكد ونحيي ونشجع ونثمن وننوه بالمجهود المالي الذي بذلته الحكومة في السنوات الأخيرة من خلال الرفع من اعتمادات الوزارتين ومن خلال الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للقطاعين.

لابد من الإشارة إلى ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية كمدخل أنجع لتحسين ظروف عيش المواطنين، وتحسين ولوجهم لمختلف الخدمات لا سيما التعليم والصحة والمراكز الجهوية للاستثمار.

إن تحقيق مبتغى عدالة مجالية حقيقية يستوجب تقييما موضوعيا كميا وكيفيا بصفة دورية للحكومة لهذه القطاعات، وفق مخططات مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها الآنية والمستقبلية، مع مراعاة حجم التفاوتات بين الجهات من أجل إرساء مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين.

ختاما، نطالب الحكومة بمواصلة المجهودات على مستوى هذه القطاعات، من خلال تبني المؤشرات العالمية كمرجعية تشتغل على أساسها، والسعي قدر الإمكان للوصول لهذه المستويات أو الاقتراب منها على الأقل.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، في حدود 8 دقائق، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد امبارك حمية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية التي نحن بصدد عقدها لتقييم السياسات العمومية كتجربة رائدة وفتية تؤسس لوظيفة دستورية رقابية جديدة للبرلمان.

السيد الرئيس،

في مستهل مداخلتنا نهنئ مجلس المستشارين على حسن اختياره للمواضيع التي سنناقشها في هذه الجلسة العامة، ذات الصلة بحقوق المواطن في مجال التعليم والصحة المكفولة دستوريا من جهة، وذات الصلة أيضا بالآلية الإدارية المكلفة بمعالجة ملفات الاستثماروتبسيط مساطره المجسدة في المراكز الجهوية للاستثمار من جهة أخرى، كما ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية رئيسا وأعضاء وأطرا، المتوجة بإعداد هذا التقرير الهام.

السيد الرئيس،

إن هذا التقرير الموجود بين أيدينا يتسم بالغنى شكلا ومضمونا، خاصة لما تضمنه من برامج واستراتيجيات وملاحظات وتوصيات، تشخص وضعية المرفق العمومي في قطاعات إجتماعية مهمة، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، وقبل الخوض في مضامين هذا التقرير، نسجل التأخر الحاصل في إخراج ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه دستوريا، وعليه نطالب بالتعجيل بإصداره كإطار يحدد قواعد الحكامة الإدارية المنشودة.

السيد الرئيس،

ففيما يخص قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الذي نعتبره في الفريق الحركي الرافعة الأساسية والمحورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ببلدنا، فقد قدم التقرير تشخيصا دقيقا لإختلالاته المتعددة، إذ نسجل أن القطاع بمكوناته الثلاث يحتاج إلى وصفة آنية للإصلاح، إنسجاما مع الإرادة الملكية السامية، ومع إنتظارات وتطلعات المجتمع والفاعلين التربويين، وفي هذا الإطار وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام التي لا داعي لإبرازها وتكرارها لضيق الوقت، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

• التعجيل بتعميم التعليم الأولي وإقرار إلزاميته على الدولة والأسر، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة الى تفعيل هذا الإصلاح الجوهري.

• تعميم تجربة المدرسة الجماعاتية كفضاءات تربوية تضمن استقرار التلميذ والتلميذة في المناطق القروية والجبلية، كأساس لمعالجة إشكالية الهدر المدرسي.

• إصلاح إختلالات برنامج الدعم الاجتماعي تيسير.

• تقييم وتطوير خيار التوظيف بالتعاقد بغية تحقيق النجاعة والمردودية التربوية المنشودة.

• مواكبة الجهوية المتقدمة من خلال تشييد بنيات جامعية قائمة الذات في باقي جهات المملكة، خصوصا في جهة درعة تافيلالت وجهات الصحراء المغربية.

• الزيادة في ميزانية البحث العلمي والتكنولوجي التي لا تزال دون الطموحات، إذ لا تتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي محدد في 2% مع ضرورة بلورة سياسة عمومية واضحة المعالم للبحث العلمي.

وما دمنا نتحدث عن وصفة إصلاح اختلالات منظومة التربية والتكوين، نتمنى صادقين، أن تساهم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) المشار إليها في التقرير في حل مختلف الإشكاليات التربوية.

السيد الرئيس،

أما على مستوى قطاع الصحة، فقد عكس هذا التقرير كما عكسه أيضا تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، الواقع الحقيقي للمرفق العمومي الصحي، وتطرقا إلى مختلف الإختلالات المسجلة، وكذا التحديات المرفوعة أمام القطاع، والتي لخصها تقرير المجموعة الموضوعاتية، في تعزيز البنية التحتية الصحية والرفع من مستوى جودة خدماتها، وتحسين وتطوير السياسة الدوائية ورسم سياسة جديدة لتكوين الموارد البشرية التي تعرف خصاصا مهولا، ومن منطلق التقييم والتقويم نلاحظ في الفريق الحركي أن أهداف الاستراتيجية القطاعية للصحة 2016 – 2012، لم يتحقق منها سوى القليل، ربما لضعف الميزانيات المرصودة للقطاع، أولسوء التدبيروغياب الحكامة، أوللخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية التي تتولى مهمة تنزيل السياسة الصحية، مستشرفين ومتطلعين في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف ودعامات ومحاور المخطط الوطني للصحة 2025 الطموح، الذي تضمن إجراءات، لا يسعنا إلا أن نثمنها ونتفاءل من خلالها خيرا بمستقبل قطاع الصحة ببلادنا.

السيد الرئيس،

من جهتنا، كفريق حركي، نقترح لتحسين بعض إختلالات القطاع الصحي ما يلي:

أولا: الرفع من الميزانية المرصودة للقطاع والتي لاتستجيب لإنتظارات المغاربة، وقياسا أيضا مع حجم الخصاص المسجل، فإذا كانت منظمة الصحة العالمية توصي بتخصيص 12% من الميزانية العامة للدولة

للقطاع الصحي، نسجل أن ميزانية القطاع ببلدنا تقل عن 6%.

ثانيا: مراجعة الخريطة الصحية الحالية، ضمانا للعدالة المجالية والجهوية المنشودة، خصوصا في توزيع الموارد البشرية والبنيات الإستشفائية، وفي هذا الإطار نقترح مواكبة الجهوية المتقدمة عبر بناء مستشفى جهوي في باقي الجهات المحرومة من هذه البنيات، ونخص بالذكر جهة بني ملال خنيفرة، درعة تافيلالت وجهة الداخلة واد الذهب، وفي نفس النطاق ندعو الحكومة الى إنصاف العالم القروي صحيا، من خلال توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية في القطاع الى هذا الوسط المهمش.

ثالثا: لتجاوز إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الطبية، نقترح تشييد مراكز لتكوين الأطر الطبية وشبه الطبية على صعيد كل جهة على حدى، مع إلزام المتخرجين منها بالعمل في نفس الجهة، كما نقترح أيضا التوظيف بالتعاقد، عبر الشراكة مع الجماعات الترابية والجهات، لتغطية الخصاص القائم في معظم المناطق.

رابعا: تخليق المرافق العامة الصحية بمختلف مستوياتها، بدء من المستوصفات وصولا الى المراكز الاستشفائية الجامعية.

خامسا: إصلاح مصالح المستعجلات، كنقطة سوداء في منظومتنا الصحية، إذ تعرف نقصا حادا على مستوى تخصص الطب الاستعجالي والتجهيزات.

سادسا: التعجيل بعرض مشروع الميثاق الوطني للصحة العمومية على حوار وطني موسع، قصد بلورة استراتيجية عملية لتحقيق الحق في الصحة كمبدأ دستوري.

سابعا: إصلاح وتطوير السياسة الدوائية الحالية، واعتماد التدبير المعلوماتي لمخزون الأدوية.

السيد الرئيس،

فيما يخص المراكز الجهوية للاستثمار، نسجل في الفريق الحركي إيجابا كافة الملاحظات الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية، وذلك في إطار تقييم عمل هذه المؤسسات، لإبراز ما حققته من مكتسبات وما عرفته من اختلالات وقصور، خاصة في جوانب التدبير والحكامة وتمركز تراخيص المشاريع الاستثمارية في جهات بعينها، لكن إيمانا منا بأهمية هذه المراكز، خصوصا بعد مصادقة البرلمان مؤخرا على القانون رقم 47.18، التي تزامنت مع عمل المجموعة الموضوعاتية وإعداد هذا التقرير، نأمل أن تشكل هذه المراكز آليات مهمة لتحفيز وإنعاش الاستثمار من خلال إعادة هيكلتها وتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بالاستثمار على الصعيدين المركزي والجهوي.

وفي هذا النطاق ومساهمة منا في إصلاح هذه المراكز، ندعو الحكومة الى التعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفي وموظفات المراكز الجهوية للإستثمار إلى حيز الوجود، وإلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم، تكون بمثابة خريطة الطريق لعمل هذه المراكز وفق رؤية موحدة، مع العمل أيضا على تنويع مواردها المالية بدل الاكتفاء بدعم الدولة فقط.

السيد الرئيس،

ختاما، نجدد التنويه بعمل المجموعة الموضوعاتية، كآلية لتقييم السياسات العمومية، متطلعين الى تمكين البرلمان من الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لممارسة هذا الإختصاص الدستوري الهام.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لا بد أن ننوه بمبادرة عقد هذه اللجنة الموضوعاتية والتي تعد أحد الدعامات الرقابية الأساسية التي جاء بها دستور 2011 والمنصوص عليها في المادة 101، وهي مناسبة ننوه فيها بتفاعل الحكومة مع البرلمان وتجاوبها مع التقرير المنجز بالشكل الذي يعزز العمل الرقابي على العمل الحكومي، وسنقتصر في مداخلتنا على مناقشة المحاور التالية:

- قضايا التربية والتكوين؛
- الصحة؛
- وضعية المرفق العمومي.

في البداية لا بأس من التذكير بأهمية قطاع التربية والتكوين باعتباره أولا أولوية وطنية، وكونه ثانيا قاطرة للتنمية بكل المقاييس، فمستقبل بلادنا رهين بالنهوض بوضعية هذا القطاع الذي مافتئ يراوح مكانه، رغم ما رصد له من إمكانيات مادية ووسائل بشرية ولوجستيكية استجابة لضرورات التنمية، ولذلك فهو يحظى بأهمية بالغة، اعتبارا للنتائج المقلقة المسجلة في هذا الصدد وما لها من تداعيات مؤثرة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

إننا نعلم جدا أن الحكومة تتطلع إلى تسريع الرؤية الإستراتيجية (2015 . 2030) لإصلاح التعليم والهادفة أساسا إلى تعزيز نجاعة

وحكامة المنظومة التربوية، كما أن هذا الإصلاح سيمكن من وضع نموذج للتربية والتكوين قائم على التنوع والانفتاح وتحصين الفرد والمجتمع لمجابهة التحديات التي ترهن آفاق هذا القطاع والتغلب على الصعاب التي تحول دون ترقيه وتطوره.

كما أن تقوية آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني وإدماج المسالك المهنية في المنظومة التربية من شأنها الحد من نسبة الهدر المدرسي وضمان الاندماج المبكر للشباب في سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه المقاربة المبنية على مد الجسور بين التكوين المهني وكل من النظام التعليمي والاقتصادي الوطني قد تعكس نتائج إيجابية على مستوى أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وهو ما يفرض وبالضرورة مواكبة متطلبات الابتكار من أجل ملاءمة أفضل مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك لابد من وضع التكوين والتربية والبحث والابتكار في صلب مجموع الاستراتيجيات القطاعية ومن أجل مجموعة الفاعلين، كما ورد في إحدى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تقديم تقريره السنوي.

وهي مناسبة، نطرح فيها جملة من الإكراهات التي تعوق عجلة الإصلاح في مجال التعليم، ونخص بالذكر البنيات التحتية المتهالكة للحجرات الدراسية، التي طالبنا غير ما مرة بتعويض المفكك منها بالصلب، ناهيك عن التجهيزات التي تتطلب المزيد من الرعاية.

وإذ نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنثمن وسندعم مختلف مبادراتكم الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، نذكركم بضرورة التفكير العميق في تعميم النقل المدرسي، نقل يحفظ كرامة المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

إنها مناسبة كذلك لننوه بالتدابير العملية والإجرائية التي أعلنت عليها الوزارة، خلال عرض الوزير السابق في افتتاح الدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يوم 26 يوليوز 2017، والتي جاءت انسجاما مع ما طالبنا به، ولعل أبرزها إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية، وتدريس المواد العلمية باللغة الإنجليزية اختياريا، بالإضافة إلى تدابير أخرى لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمنها من قبيل خفض سن ولوج المدارس الابتدائية إلى خمس سنوات ونصف، ووضع سقف 30 تلميذا في الفصل كحد أقصى، والاستغناء عن السبورة السوداء.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الصحة قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وبصحته، إلا أنه قطاع يعاني الكثير من المشاكل المتراكمة، سواء على مستوى الخصاص الفادح في الموارد البشرية أو تدني الخدمة العمومية، أو ضعف في البنيات التحتية غير الموزعة بشكل عادل أساسا، رغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة الصحة والتي لا يمكنه إنكارها إلا جاحد.

التغطية الصحية الإجبارية لازالت تراوح مكانها، "راميد" مازال متعثرا، هناك مشاكل كبيرة في البطائق، والولوج إلى المرفق الصحي، إذ أصبح يتطلب مواعيد طويلة جدا، يفرغ هذه الخدمة من محتواها، وبالتالي أصبح من اللازم اليوم مضاعفة جهودكم لكي ينطلق من جديد، علما أن المستشفيات العمومية لا تتوفر على الإمكانيات الضرورية لإنجاحه، فهي تعاني الشيء الذي ينعكس سلبا على توفير الخدمة.

السيد الرئيس،

إن توفير آليات العمل في المرافق الصحية يتطلب كذلك تجهيزات وآليات أساسية للتشخيص تساعد رجل الصحة على أداء وظائفه بالشكل المطلوب، وقد تعهدت الحكومة من خلال برنامجها على توفير جهاز السكانير لكل مستشفى إقليمي وجهاز (IRM) لكل مستشفى جهوي وهو تحد كبير ننتظر تحقيقه على أرض الواقع خصوصا في المناطق النائية والجبلية، في تخوم المغرب العميق.

إن مشاكل قطاع الصحة لا يمكن سردها في مداخلة واحدة، نظرا لتعقدها وضرورة تدخل فاعلين آخرين لإيجاد حلول فورية ومناسبة لها، كمشكل المستعجلات التي يعاني من ضعف الأمن، حيث تشتغل الأطر الطبية على أعصابها خاصة في فترات الحراسة والمداومة.

إن قطاع الصحة يقتضي تضافر جهود كل المتدخلين والفاعلين للنهوض به، وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر مجهودات السيد الوزير المشرف على القطاع نظرا لكفاءته وخبرته وإلمامه بهذا القطاع الحيوي الذي يمس شريحة كبيرة من المواطنين، بل كل المواطنين، ونثمن مجهوده الاستثنائي الذي ما فتئ يقوم به لتدارك الخصاص ومعالجة المشاكل المحيطة به.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد يجادل اليوم لكون أن الإدارة المغربية بطيئة ولا تواكب وثيرة إنجاز المشاريع وتوجهات الحكامة المطلوبة، حيث نجدها محط انتقاد واسع لمختلف شرائح المجتمع المغربي، ولعل التشخيص الدقيق الذي أعطاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه الموجه إلينا كبرلماني الأمة لخير دليل على ما نقول، لذلك وجب على الحكومة اعتماد خارطة الطريق التي رسمها جلالة الملك في ذلك الخطاب للخروج من أزمتها مع إقرار مبدأ المحاسبة و الاعتماد على العناصر النزيهة والمقتدرة وإعطائها الفرصة لتبيان قدراتها المعرفية.

وشكرا السيد الرئيس.

مازال ما كملناش، ولكن الله غالب.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس المحترم، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

في إطار النقاش الذي عرفه اليوم مجلس المستشارين تفعيلا منه لمقتضيات المادة 101 من الدستور، في البداية لابد لي أن أتوجه بالشكر والتقدير للجنة الموضوعاتية على المجهودات التي بذلتها لإنجاز تقريرها الذي نناقشه اليوم.

السيد الرئيس،

نحن نخوض غمار التجربة الثالثة كمجلس للمستشارين الغرفة الثانية للبرلمان المغربي، إيمانا منه من أجل تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

ومن هذا المنبر أدعو الجميع إلى ضرورة إعادة التفكير ومراجعة المنهجية المتبعة لتطوير هذه الآلية الرقابية الجديدة التي لم تستطع لحد وقته أن تشغل اهتمام الرأي العام الوطني بكيفية أدق وأوسع.

السيد الرئيس،

لست في حاجة إلى إعادة تكرار التشخيص الذي انتهت إليه اللجنة الموضوعاتية حول المحاور التي اختارتها للتقييم وهي المراكز الجهوية للاستثمار، التعليم، الصحة.

فأذهب مباشرة إلى طرح سؤالين، أين يكمن الخلل؟ وكيف السبيل إلى وضع قطارنا على سكته الصحيحة في هذه المجالات التي ترهن تقدمنا وترهن مصيرنا؟

لماذا السيد الرئيس نطرح نفس الأسئلة ونواجه ذات المشاكل؟

كفريق اشتراكي، كنا دائما وما زلنا نسعى إلى التفاعل الأمثل مع المكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا بما فيها هاته اللحظة الدستورية بامتياز، والتي نعتبر أن عملية تقييم السياسات العمومية يجب أن تحيط بالوضعية السياسية بالوضعية الاقتصادية بالوضعية الاجتماعية التي تمر منها بلادنا.

وكما يعلم الجميع فإننا نمر بظرفية صعبة، سمتها حركات متفرقة في الزمن ومتباعدة ترابيا، ومتنوعة موضوعاتيا تعكس بالملموس الإنعكاسات السلبية لبعض السياسات العمومية التي سطرتها الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة، والتي كان لها بعض الآثار السيئة على المواطن التي يلمسها بشكل مباشر في حياته المعيشية وعلى قدراته الشرائية وعلى وضعيته الاجتماعية.

صحيح، نحن اليوم نقر بفشل النموذج التنموي الذي استهلك في بلادنا، وهو ما دفع الجميع، حكومة وأحزاب سياسية إلى المسارعة في إعداد تصوراتها لنموذج تنموي مستقبلي، نموذج تنموي أرقى يعزز ما تم تحقيقه من نجاحات في بلادنا، ويتجاوز بعض الأعطاب وبعض العثرات التي سجلت وعلينا في إعداد التصورات ديالنا أن نستحضر الوضعية الدولية بكل تفرعاتها السياسية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي عند مناقشتنا للتصريح الحكومي أكدنا على مبدأ هام، وهو أننا سنتعامل بإيجابية مع كل ما هو إيجابي، وسننتقد كل ما هو سلبي، وبقينا أوفياء لهذا الخط في تعاملنا مع النقاشات التي يعرفها مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

فيما يتعلق بقطاع التعليم، أقول باسم الفريق على أن هذا القطاع يمر بأزمة وما التقرير الأخير الذي أعده المجلس الأعلى للتربية والتكوين لخير دليل على ما نقوله اليوم، الشيء الذي يتطلب تدخل كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من أجل استنباط الخلل واستشراف المستقبل، حتى ينعم بلادنا بتعليم وطني شعبي يكون قاطرة للتنمية، لأن التعليم، السيد الرئيس، هو أساس التنمية، وهذا ما أقرته الأمم المتحدة بالإجماع في أهدافها السبعة عشر المتعلقة بالتنمية المستدامة ل 2030.

إذن فالسرعة التي يتحرك بها العالم يفرض علينا أو يفرض على الجميع المساهمة في الرفع من قيمة المدرسة سواء كانت عمومية أو خاصة وكذلك تغيير السرعة ديال الإصلاح علينا كبرلمان وعلى الحكومة أن نجتهد جميعا من أجل إخراج القوانين ومواصلة قطار ديال الإصلاح تتمة للقوانين التي سيتم اعتمادها من طرف البرلمان المغربي في القريب العاجل.

فيما يتعلق بالصحة، أقول، السيد الرئيس، على أن هذا الحق لا إن كان قد أضحى حقا دستوريا فإنه أصبح اليوم عنوانا للاحتجاج في أماكن متفرقة في بلادنا، والسبب يعود إلى فشل المنظومة الصحية وإلى انعدام حتى الحق أحيانا في الولوج المنصف للعلاجات التي تتفاوت بشكل فضيع بين الجهات ديال المملكة بل أحيانا داخل نفس الجهة، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة حتى لا نكون عدميين هناك مجهودات لا على المستوى المالي وهناك إرادة عند الحكومة من أجل النهوض بهذا القطاع ولكن السيد الرئيس، مع كل الأسف

فإن المشكلة يظل في تفاقم إن لم نحاول الإجابة عليه إجابة عملية، سياسية، بمقاربة شمولية ينخرط فيها الجميع.

المحور الثالث بخصوصه أذكر بأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه ديال العرش للسنة المنصرمة.

نكتفي بهاذ القدر السيد الرئيس، وسأسلمكم مداخلة الفريق مكتوبة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

آسف هذا هو الوقت الذي اتفق عليه، شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

بداية، لابد أن نُنوه بالمجهود الذي بذلته المجموعة الموضوعاتية، رئيسا ومقررا وأعضاء وأطرا، والذي تجسد في جودة التقرير الذي قُدِّم للمكتب، والذي تضمن معطيات هامة وتشخيصا دقيقا للأعطاب التي تعتري تدبير وسير بعض المرافق العمومية، كما قدم التقرير توصيات موضوعية ووجيهة من أجل تجاوز بعض المعيقات والإشكالات لتحسين أداء المؤسسات التي كانت موضوع عمل المجموعة الموضوعاتية، وهي مؤسسات في مُجْمَلها لها دور مِحْوَري في ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية، خاصة مُؤَشِّرات التنمية البشرية، كما أن التعليم والصحة هما جوهر بناء رأس المال البشري، وقد أظهر آخر البحوث التي أجراها البنك الدولي أن إنتاجية 56% من أطفال العالم عندما يكبرون ستكون أقل من نصف ما يمكنهم تحقيقه إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت، سنقتصر في مداخلتنا على مناقشة موضوعي "تدبير المراكز الجهوية للاستثمار" و"قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي".

لقد شكل موضوع تشجيع الاستثمار الخاص ولا يزال أحد الرهانات الكبرى لمغرب الألفية الثالثة، خصوصا في ظل مناخ دولي معولم وتنافسي؛ وأمام هذه التحديات، باشرت بلادنا العديد من الأوراش بهدف تشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص، من بينها تجربة المراكز الجهوية للاستثمار سنة 2003، غير أنه بعد مرور حوالي عقد ونصف من هذه التجربة، جاء الخطاب المولوي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2016-2017، محملا بالعديد من الإشارات لهاته التجربة، وكاشفا عن جملة من الأعطاب البنيوية التي تقف حجرعثرة أمام القرار الاستثماري الخاص.

السيد الرئيس،

لن نبالغ في فريقنا إن قلنا بأن مجمل التوصيات الواردة في التقرير قيد المناقشة قد تم تضمينها في مقتضيات القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فهو قانون يؤسس لجيل جديد من المؤسسات الجهوية، تعتمد مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير، وتتمتع باختصاصات حقيقة لتحفيز ودعم الاستثمار من خلال المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارة العمومية والمستثمرين الخواص وغيرهما، وهو ما يتماشى مع تطلعات المهنيين والمستثمرين الخواص.

السيد الرئيس،

رغم مخططات الإصلاح والاستراتيجيات التي تم تبنيها على مستوى قطاع التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي من قبيل الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي، فإنها لم تنجح في التغلب على مواطن الخلل والتعثرات التي باتت شبه بنيوية، نتيجة سوء الحكامة المعتمدة في السياسة التعليمية.

ومن هنا جاء مشروع قانون إطاررقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الرامي إلى إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، على أساس تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد وتقدم المجتمع، وإلى ضمان استدامته، وكذا إلى وضع قواعد لإطار تعاقدي وطني ملزم للدولة ولباقي الفاعلين والشركاء المعنيين في هذا المجال.

إذ أن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لازالت تشكل مشتلا لتفريخ المعطلين في ظل تفاقم معدلات الهدر المدرسي، لاسيما بالبادية وفي صفوف الإناث (270 ألف حالة هدر مدرسي سنويا)، وهو ما كان يفرض القيام بإصلاح شمولي وليس قطاعي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نستحضر ضرورة تقوية الفرص لولوج سوق الشغل من خلال تثمين الرأسمال البشري (حيث أن معدل نسبة العطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات 18%، و4% فقط بالنسبة للشباب غير الحاصلين على الشهادات وهي مفارقة عجيبة)، علاوة على أن سوق الشغل يعرف تحولات متسارعة

وتقنيات معقدة ومتطورة، حيث ستطفو 70% في أفق 2030 من المهن الجديدة أو ستتغير المهن الحالية جذريا بالنظر للتطور التقني والتكنولوجي لمصاحبة للثورة الرقمية والذكاء الاقتصادي، مما يجعل من نموذجنا التعليمي والتكويني الحالي أداة كبح لن تسعف في تحقيق أو مسايرة مستجدات سوق الشغل المتسارع عالميا، وهو ما يفرض العمل على بناء منظومات للتعليم مدى الحياة، و امتلاك القدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع البحث العلمي، وحتمية مواجهة الثورة الرقمية لتصبح أداة في خدمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإيلاء أهمية إستراتيجية للبعد الحكماتي في تنزيل الإصلاح، مع التأكيد على المقاربة التشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وطنيا وجهويا ومحليا في تنزيل وأجرأة هذا الإصلاح.

وشكرا على حسن الاستماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس على الاحترام الدقيق للوقت.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة، في إطار الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وبالنظر لضيق الحيز الزمني المخصص للفريق سأحاول، من خلال بسط وجهة نظرنا للإصلاح، التركيز على منظومتي التعليم والصحة لحساسيتهما ودورهما الخطير والحاسم في التنمية.

لكن قبل ذلك، نعتقد أن هناك مداخل أساسية لإنجاح أي إصلاح، فقد أهدرنا الزمن، ولا زلنا، في التقييمات والتشخيصات والتنظير والثرثرة، وحرب "داحس والغبراء" بين المعارضة والأغلبية، بل بين مكونات الأغلبية نفسها، وأهملنا المعركة الحقيقية التي يجب علينا التعبئة لها، ألا وهي محاربة الفساد بكل صيغه وأشكاله، وكذا الخروج من الدوامة الملعونة، دوامة الانتقال الديمقراطي والدخول بدون تردد في نادي الدول الديمقراطية، لأن الحديث عن أي إصلاح في ظل تفشي آفة الفساد يعد لغوا وعبثا، وفي غياب الديمقراطية الحقيقية يعتبر ضربا من الوهم وتأجيلا لتفعيل المبدأ الدستوري، مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الشرط الأساس للحكامة الجيدة.

وتبقى المقدمة التي لا محيد عنها لإنجاح أي إصلاح هي توفر الإرادة السياسية على مستوى الفعل، لا على مستوى الخطاب، فالإرادة السياسية التي لا نكاد نجد لها أثرا على الأرض في حياة الناس تبقى مجرد دعاوى تحتاج إلى براهين.

نحن هنا لا نبخس مجهود هذه الحكومة ولا عمل سابقاتها، ولكن انتظارات الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة المكافحة انتظارات كبيرة جدا ومزمنة، بالنظر إلى العجز الاجتماعي المزمن والمهول، والذي يتطلب إجراءات استثنائية ومجهودا خرافيا، لأننا أمام تراكم عشرات السنين من الإخفاقات ومن الإصلاحات المجهظة، أمام عجز النموذج التنموي المعتمد في تحقيق الرفاه المنشود. ولعل منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي أحد الدلائل القاطعة على ذلك الفشل المتواصل.

فإذا كان قطاع التعليم يعد أهم المرافق العمومية الإستراتيجية، وأحد الرافعات الأساسية في تطور الأمم ونهضتها، فإن مختلف التقارير والدراسات التقييمية، الوطنية منها والدولية، تجمع على وضعيته المتأزمة ببلادنا، وعلى حاجته الماسة إلى إصلاح جذري، حتى يؤدي الوظائف المنتظرة منه كقاطرة للتنمية.

فالأعطاب معلومة، وأسبابها معروفة، نحن لا نطالب بإعادة اختراع العجلة من جديد، فالنماذج الناجحة في عالمنا جاهزة و متوفرة، لا تتطلب إلا ملاءمة وتكييفا يراعي ويحافظ على هويتنا وثقافتنا.

أما في قطاع الصحة فلا زال الواقع الصحي يقبع في غرفة العناية المركزة، والانتظارات الصحية الملحة والمتواصلة للفئات الشعبية، وكذا الاحتقانات الاجتماعية ما فتئت تتفاقم بشكل مقلق، نتيجة غياب العدالة الصحية المجالية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وضعف الولوج إليها بسبب العراقيل الإدارية والأعباء المالية، التي يضطر معها المواطن البسيط المريض إلى تأجيل طلب العلاج، أو التعايش مع المرض تحت تأثير الفقر.

إن ما كشف عنه تقرير المجموعة الموضوعاتية من مواطن الضعف والاختلالات، وعدم تحمل المسؤولية، وصم الآذان عن توجيهات الدولة، هو تشخيص دقيق يوضح بالملموس إلى أي حد كان التقصير في أداء المهام، وإلى أي مدى وصل الاستهتار بمصالح المواطنين.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن تجسيد التوصيات التي أتى بها تقرير اللجنة لتجاوز الاختلالات التي كشفها في مجالي الصحة والتعليم، لا يمكن أن يرى النور إلا في إطار سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة ودامجة، قادرة على تحدي الهشاشة الاقتصادية، والعزلة المجالية، ومحاربة الأمية والتخلف، وتكثيف التواصل مع المواطنين، والإشراك الحقيقي للفرقاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية، وذلك في إطار سن ديمقراطية حقيقية، والقضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في حدود 5 دقائق.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف في البداية أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي.

واسمحوا لي في البداية في هذه المناسبة أن أنوه بكل مكونات المجلس التي حرصت كل الحرص على تفعيل هذه الآلية الدستورية والإعداد لهذه الجلسة العمومية التي تعتبر تتويجا لسنة طويلة من العمل والدراسة منذ دورة أكتوبر 2016 – 2017 إلى الآن، والتي كانت غنية وثرية بالاجتماعات والنقاشات المسؤولة والجادة لأجل تحديد محاور الاشتغال والاطلاع على الرصيد الوثائقي والدراسات الصادرة عن مختلف المؤسسات، وكذلك أن أتوجه بالشكر لكل القطاعات الحكومية التي شملها التقرير على التجاوب والتفاعل الإيجابي مع عمل المجموعة.

ومن واجبنا أيضا التنويه بالسادة الأطر الإدارية للمجلس المواكبة للاشتغال مع المجموعة بكفاءة عالية، ونحن في الفريق الدستوري الاجتماعي الديمقراطي إذ نثني على ما جاء في مضامين هذا التقرير وخلاصاته فإننا نؤكد على ما يلي:

بخصوص المراكز الجهوية للاستثمار فقد وقف التقرير على مجمل الاستراتيجيات والإمكانات لإنعاش الاستثمار التي استطاعت هذه المراكز تحقيقها، سواء من خلال تطوير المؤشرات والإحصائيات أو من خلال نجاعة التدبير الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار ورفع العراقيل التي تعيق نشاط المقاولات والاستثمار.

كما وقف التقرير أيضا على مجموعة من التحديات والرهانات بل والإكراهات التي تحتاج إلى مجهودات حكومية لأجل تعزيز المراكز الجهوية للاستثمار وتجاوز نقط ضعفها وتمكينها من القدرات المالية والقانونية والبشرية التي ستؤهلها للقيام بدورها الاستراتيجي لإنعاش الاستثمار وإنعاش التشغيل وخلق الثروة.

أما فيما يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، فإن ما يثير الانتباه هو أن مخططات الإصلاح والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، على كثرتها، لم تتمكن كما يقول التقرير من التغلب على الاختلالات التي عرفتها المنظومة التعليمية، حيث عرف الإنفاق على التعليم ميزانية ذات خط تصاعدي مطرد، وصلت 6430 مليار درهم سنة 2015، بزيادة 3.5% على مدى العقد الأخير.

وعلى الرغم من كل ذلك، تبقى المنظومة رهينة الكثير من الاختلالات التي وقفت عليها التقارير الوطنية وكذلك الدولية، وتبقى التحديات الكبرى في عدم تكييف المنظومة التربوية مع معطيات سوق الشغل ثم الهدر المدرسي الخاص بالأوسط القروية والفقيرة والإناث على الخصوص، ثم غياب تكافؤ الفرص بين المدينة والقرية وبين الأقاليم والجهات ثم بين الجنسين.

ولأجله فإن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يتبنى مع المجموعة كل الخلاصات المتعلقة بهذا القطاع.

فيما يتعلق بتقييم السياسيات العمومية المرتبطة بالصحة، حيث سجل التقرير ضعف نسبة الولوج إلى الطب العام بمعدل 0.6 استشارة طبية لكل مواطن سنويا وضعف التأطير الطبي بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية، نقص حاد في الموارد البشرية، حيث نجد أن 1.51 لكل 1000 مواطن، وهناك نقص في المناصب المالية المرصودة للقطاع الصحي، هذا إضافة إلى ذلك ضعف الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والكثير من النواقص التي وقف عليها التقرير، لا داعي لجردها.

والخلاصة هي أن منظومتنا الصحية تعاني من العثرات والثغرات، سواء تعلق الأمر بالسياسات الصحية أو السياسات الدوائية، وهو ما يقتضي التفاتة خاصة من الحكومة لهذا القطاع الذي يثير العديد من ردود الأفعال السلبية لدى المواطن المغربي.

وقبل أن أختم هذا التدخل لابد من الإشارة إلى ملاحظة أساسية تتعلق بعمل المجموعات الموضوعاتية، إذ أنه من غير المعقول أن يتمثل التقرير مفهوم المرفق العمومي بمعناه الشامل ليغطي قطاعات كبيرة جدا كالاستثمار والتعليم والصحة وهي قطاعات تحتاج إلى الوقت الكبير والمجهود المضني للإلمام بكل جوانبه.

وعليه فإن عمل هذه المجموعات مستقبلا يجب أن يسلط الضوء على موضوع محدد للسياسات العمومية حتى لا يكون نقاشنا وتداولنا غارقا في العموميات.

وأختم هذا التدخل بما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2016: "إن تدبير شؤون المواطنين وخدمة مصالحهم مسؤولية وطنية وأمانة جسيمة لا تقبل التهاون ولا التأخير"،

انتهى كلام صاحب الجلالة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السيايات العمومية في مجال التعليم والصحة والمراكز الجهوية للاستثمار.

في البداية لابد من أن أشكر جميع أعضاء اللجنة والأطر التي اشتغلت بهذه اللجنة على المجهودات المبذولة، ولابد كذلك من أن نقف على بعض الأعطاب التي ينبغي أن نفكر فيها جميعا، من الأعطاب التي يمكن أن تؤثر سلبا على أشغال هذه اللجنة، وهي في العمق هي المنهجية التي تشتغل بها، حيث أنها تقوم بتقييم السياسات في مجالات متعددة، والإنصات لعروض الوزراء الذين يتناولون الاستراتيجيات القطاعية المقبلة لا يمكن اللجنة من الوقوف على تقييم حقيقي للسياسات العمومية، خاصة في مجال التعليم والصحة، وكذلك التغييرات المتتالية للوزراء في قطاع التعليم والصحة كان له أثر كبير على اشتغال اللجنة.

قلت هاذ الأعطاب ينبغي أن نفكر فيها جميعا واتفقنا كلجنة بأن نعتمد طريقة جديدة وهي النزول إلى الميدان وتقييم السياسات العمومية في الميدان في التعليم والصحة، لكن مع كامل الأسف لم ننجح في هذه التجربة.

قلت إن التغييرات المتتالية للوزارات في قطاع التعليم والصحة وكذا عرضيهما المقدمين أمام أعضاء اللجنة كانت تتمحور حول إستراتيجية القطاع مستقبلا، وتتجنب الخوض فيما سبق، مما دفع باللجنة إلى التفكير في طريقة عملية تمكنها من الوقوف على التزامات الحكومة السابقة على الأقل في البرامج التي سطرتها، ويمكننا أن نقوم بزيارات ميدانية وأن نأخذ برأي المتدخلين الرئيسيين في الميدان والفاعلين فيه، لكن مع كامل الأسف لم نتوفق في ذلك.

وباختصار شديد، فإن السياسات العمومية في مجال التعليم، واقع الحال ناطق على أن جل الوصفات التي قدمت لإصلاح منظومة التعليم باءت بالفشل، ومعبرة عن إرادة سياسية استطاعت مع كامل الأسف تغيير الاهتمامات الفكرية والتربوية والثقافية للأجيال المقبلة، وحرمت الكثير من أبناء الشعب المغربي وخاصة أبناء الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة من حقهم في الترقي الاجتماعي عن طريق التعلم في جميع المسارات والتخصصات.

أما فيما يخص مجال الصحة، فإذا وقفنا عند نقطة من النقط التي تم فيها التقييم وهي الموارد البشرية، فاعتراف كل الحكومات المتعاقبة بالنقص الفظيع في الموارد البشرية من أطباء وممرضين، لكن مع كامل الأسف كل الحكومات تقوم بتحديد المقاعد المخصصة لولوج المعاهد والكليات التي تخرج الأطباء والممرضين وهاته الأطر، لذلك يتضح أن السياسات المتابعة لإصلاح التعليم والصحة تراوح مكانها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

آخر مداخلة للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية، أريد أن أبدي ثلاثة أو أربع ملاحظات:

الأولى، لابد أن نسجل أن المشرع الدستوري توفق كثيرا لما أحدث وظيفة التقييم للسياسات العمومية ضمن وظائف البرلمان، فربط بذلك بين وظيفة التقييم والتقويم، التقويم هو مراقبة الحكومة، يعني إصلاح الإخلالات، التقييم هو تفادي الإخلالات وضمان الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الملاحظة الثانية، نسجل الدور الرائد الذي قام به مجلس المستشارين في إعداد لهذه الوظيفة ما تستحق وما تتطلب من آليات ومن مساطر، بدليل أنه تحدى كل وسائل العجز التي كانت مستمرة، أنه رفع إلى مجلسكم وإلى حكومتكم هذا التقرير، بكثير من المهنية، فهنيئا للجنة التي هيأته.

الملاحظة الثالثة، من شأن تقييم السياسات العمومية أن يعزز التعاون الوثيق بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، ليشمل كل الهيئات والمؤسسات والقطاعات الوزارية.

الملاحظة الرابعة، أن هناك تقارير للتقييم داخلية وخارجية تواجهها الحكومة بالرد بالأجوبة إلى آخره، ولكن تقييم المؤسسة البرلمانية يجب

أن تأخذه الحكومة بالجدية المطلوبة، وأن تعمل به في حوارها الدائم كضمان لتحسيس الحكامة.

فلذلك يحق لنا أن نعتبر أن تجربة تفعيل المقتضى الدستوري هذا المتمثل في المناقشة وتقييم السياسات العمومية في تجربتها الثالثة خلال السنوات الأربعة الأخيرة، قد لامست مرحلة النضج في علاقة المؤسستين البرلمانية والحكومة انطلاقا من مجلس المستشارين، باعتبار أن هذا المجلس كان سباقا لتفعيل هذا التقاضي، والكل يجمع على أن تسليط الضوء على القطاعات الثلاثة المختارة: الاستثمار والتعليم والصحة، يؤكد فشل المخططات والبرامج التي اعتمدتها الحكومة لتدبير المرفق العمومي في هذه المجالات منذ الاستقلال، بسبب غياب التقييم، بحيث كل وزير تيخدم وتيجي واحد آخر ويبدا من الزيرو، وهذا هو اللي أدى إلى ما وصلنا إليه اليوم.

فلذلك أملنا كله معقود على أن هذا النفس الجديد المتمثل في قانون 47.18 المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمارات وما يحمله من أمل، وكذلك في رؤية 2025 المتعلقة بإصلاح قطاع الصحة بنفس وبقوة جديدة، علينا أن نضعها في هذا القطار للتعاون الكامل، وأخيرا ما يحمله مشروع ميثاق التربية والتكوين بحلته الجديدة والمجهودات المبذولة، انطلاقا من قانون الإطار الذي يناقش حاليا في البرلمان، وما هو مطلوب من البرلمان أن يخرج منه في إطار المعوقات التي تتحداه لمعالجة الإشكاليات الدستورية، خصوصا في القضية المرتبطة بالهوية التي مازالت داخل الغرفة الأولى.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن في إطار التفاعل مع مداخلات الفرق والمجموعات، سنستمع إلى 3 مداخلات للسادة الوزراء، هي حسب المراسلة اللي توصلنا بها من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالترتيب التالي: نبداو بالمداخلة ديال السيد وزير الداخلية في حدود 30 دقيقة، ومن بعدها الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية في حدود 29 دقيقة، وأخيرا الكلمة للسيد وزير الصحة أيضا في حدود 29 دقيقة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

إذا سمحت السيد الرئيس، نظرا لالتزام بمجلس النواب بلجنة القطاعات الاجتماعية أقترح أن أقوم بالتدخل الثاني.

السيد الرئيس:

إذا وافق زميلك، شكرا ماشي مشكل، تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

أتشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في جلسته السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية، وذلك لتدارس ومناقشة التقرير التي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول المراكز الجهوية للاستثمار.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين ولكافة أعضاء هذا المجلس الموقر، وبصفة خاصة منهم أعضاء المجموعة الموضوعاتية، على الاهتمام التي أوليتموه لموضوع تدبير وتشجيع الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار، كما أثمن استنتاجات وتوصيات التقرير الذي أعدته هذه المجموعة الموضوعاتية، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في بلورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية لإعداده وتنفيذه.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أثار الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 18 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين الانتباه إلى المشاكل التي تعيق العملية الاستثمارية ومحدودية دور وأداء المراكز الجهوية للاستثمار في تحفيز الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين على مستوى الجهوي، حيث أكد جلالته "إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد (باستثناء مركز أو اثنين) مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز ولحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية"، انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هذا المنطلق، أعدت الحكومة مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار مستندة في ذلك إلى التوجيهات الملكية السامية في هذا الخصوص وتقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي أصدر مجموعة من التوصيات التقويمية التي من شأن تفعيلها تجاوز مختلف النقائص المسجلة في هذا الإطار.

ثالثا، تقرير لجنتكم الموضوعاتية الموقرة والاستنتاجات المضمنة في مجموعة من الدراسات الإستراتيجية التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الشأن.

ويرتكز هذا الإصلاح على ثلاث محاور أساسية ومتكاملة تتجسد في:

- إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار؛

- ثانيا، إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

- ثالثا، تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

ولبلورة مشروع هذا الإصلاح، فقد تم تنفيذا للتعليمات الملكية السامية إعداد مشروع القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح مراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف غرفتي البرلمان.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد نص القانون رقم 47.18 على إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحيتها وتحديد إطار حكامتها من خلال مجموعة من المقتضيات التي تنسجم والرؤية المستقبلية لعمل هذه المراكز وطرق تسييرها وتموقعها داخل منظومة عملية الاستثمار على الصعيد الجهوي، ويمكن تلخيص هذه المقتضيات فيما يلي:

- أولا، إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتحويلها إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، ويطابق نفوذها الترابي نفوذ جهات المملكة، كما ستتوفر هذه المراكز على مجالس إدارية تشاركية منفتحة على مختلف الفاعلين الجهويين، سواء في القطاعين العام أو الخاص يرأسها ولاة الجهات؛

- ثانيا، تبني مبادئ الحكامة الجيدة وأساليب التدبير العصري مع اعتماد هيكلة متطورة وحديثة لتنظيم المراكز عبر إحداث قطبين أساسيين: قطب دار المستثمر وقطب التحفيز الترابي بهدف تحديث آليات عملها والرفع من مردوديتها.

وقد حدد القانون منظومة متكاملة لمقاربة أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار، تتمثل في إخضاعها لمراقبة مالية يمارسها مندوب الحكومة ولتدقيق سنوي لحساباتها، ينجزه مكتب تدقيق خارجي، بالإضافة إلى تقييم سنوي لأداء هذه المراكز مع إعداد تقارير بهذا الخصوص.

- ثالثا، توسيع نطاق اختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار لتمكينها من الإطلاع بمهام طلائعية بما ينسجم مع أهداف الجهوية المتقدمة وتعزيز اللا تمركز الإداري والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين، ولهذا الغرض تقوم هذه المراكز أساسا بما يلي:

1 - تسهيل الاستثمار بتكريس دورها كشباك وحيد لمعالجة المندمجة لملفات المشاريع الاستثمارية، وفق مقاربة شمولية وفي كافة مراحلها، ابتداء من إيداعها بالمراكز إلى غاية منح التراخيص المتعلقة بها وتتبع إنجازها؛

2 - المواكبة الشاملة للمقاولات، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة وتلك التي تواجه صعوبات في أنشطتها، مع العمل عند الاقتضاء على القيام بمساعي التوفيق قصد تسوية الودية للخلافات الناشئة بين الإدارة والمستثمرين؛

3 - المساهمة مع الفاعلين الجهويين المعنيين في التحفيز الاقتصادي للجهة وتقديم وتسويق عرض ترابي متكامل لجلب الاستثمار واقتراح التدابير الكفيلة لتطوير جاذبية الجهة وتثمين مؤهلاتها؛

4 - وأخيرا توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين والمقاولات، بما في ذلك فرص الاستثمار على مستوى الجهة، في انسجام تام مع الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمؤهلات الترابية.

رابعا، إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، والتي ستحل محل كافة اللجان الجهوية والمحلية الحالية المتدخلة في تدبير الاستثمار، لتشكل الإطار الأوحد لاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار وإبداء الرأي بخصوص طلبات الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية للاستثمار.

وبهذا الخصوص، يعهد إلى هذه اللجنة البت في طلبات الرخص والقرارات والإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وكذا في طلبات الاستثناء في مجال التعمير، الذي حدد القانون شروط وكيفية معالجتها ومنح الرخص المتعلقة بها للمستثمرين، وبصفة عامة يمكن للجنة البت في جميع المجالات المتعلقة بالاستثمار.

وتتكون هذه الجنة التي يترأسها والي الجهة من عمال العمالات والأقاليم ورؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطات الإقليمية والممثلين الجهويين للإدارات والمؤسسات العمومية المعنيين بالمشاريع الاستثمارية والمدير العام لمصالح الجهة، وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الضرورة لذلك وعلى الأقل مرة كل أسبوع للاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين، وبهذا الخصوص تتداول اللجنة بصفة قانونية بحضور نصف أعضائها على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال الاجتماع الأول يعقد اجتماع ثاني في ظرف أسبوع على الأكثر لتتداول اللجنة، دون التقيد بهذا النصاب، ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

وتعتبر القرارات المتخذة على مستوى اللجنة ملزمة لكافة أعضائها وللإدارات التي ينتمون إليها، كما يمكن لوالي الجهة ممارسة سلطة الحلول عند امتناع أو رفض أحد أعضاء اللجنة منح التراخيص اللازمة للمشاريع الاستثمارية، والتي حظيت بموافقتها، باستثناء تلك المتعلقة بالتعمير والصادرة عن الجماعات، حيث يبقى رأي اللجنة بهذا الخصوص ملزما لرئيس مجلس الجماعة بمدلول المادة 101 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

والهدف من هذه التدابير هو تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار وكذا التسريع في اتخاذ القرارات اللازمة بشكل مشترك وشفاف، لتمكين المستثمرين من إنجاز مشاريعهم في أفضل الآجال.

خامسا، إحداث تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة اللجنة الوزارية للقيادة، والتي يعهد إليها بقيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتقييم أدائها والنظر في اقتراحاتها الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها وتلك المتعلقة بتبسيط المساطر المرتبطة بالاستثمار، كما يناط بهذه اللجنة البت في الطعون بخصوص قرارات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المعروضة عليها من طرف المستثمرين المعنيين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار لا يقتصر فقط على اعتماد القانون المتعلق بها وباللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بل يستلزم كذلك مواكبة تنزيل مقتضياته من أجل إعطاء انطلاقة حقيقية وسليمة لعمل هذه المراكز، وذلك عبر مجموعة من الآليات والإجراءات التكميلية.

وبهذا الخصوص، تعمل وزارة الداخلية على إعداد رزنامة من التدابير العملية تتعلق بترسيخ الحكامة الجيدة بالمراكز الجهوي للإستثمار، وتجويد الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز للمستثمرين والمقاولات.

فبخصوص تركيز الحكامة الجيدة بالمراكز الجهوية للاستثمار، فقد تم وضع هيكل تنظيمي جديد ومتطور للمراكز على ضوء المهام الجديدة المسندة إليها بموجب القانون 47.18 مع وضع تصور جديد لتنسيق وتأطير عملها على المستوى المركزي.

إعداد نظام أساسي خاص، محفز لموظفي المراكز الجهوية للاستثمار وكذا مخطط تكوين لتأهيل مواردها البشرية.

إعداد نظام للمراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي، يعتمد الآليات الحديثة لتدبير المخاطر وضبط العمليات بالإضافة إلى تحديد مؤشرات النجاعة، لقياس وتتبع جودة أدائها، وذلك بهدف تحقيق فعالية ونجاعة أداء عمل المراكز.

وفيما يتعلق بتجويد الخدمات المقدمة للمستثمرين والمقاولات من طرف المراكز الجهوية للاستثمار، فقد عملت هذه الوزارة على:

- إعداد عرض جديد للخدمات الموجهة للمستثمرين والمقاولات، والذي يبرز مجالات تدخل المراكز والآجال والإجراءات المتعلقة بها، وكذا التدابير العملية اللازمة لتفعيلها، أخذا بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتبسيط المساطر والتحكم في الآجال لفائدة المستثمرين والمقاولات؛

- إعداد النظام الداخلي للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار والذي يحدد كيفيات اشتغالها والآجال المرتبطة بمعالجة ملفات الاستثمار المعروضة عليها؛

- إعطاء انطلاقة ورش إعداد نظام معلوماتي جديد لنزع الصفة المادية للمساطر المتعلقة بالاستثمار وتيسير الولوج من طرف المستثمرين والمقاولات لخدمات المراكز والتمكين من المعالجة المندمجة للملفات الاستثمار من طرف الإدارات المعنية.

وحتى تتمكن المراكز الجهوية للاستثمار، من الإطلاع بمهامها بالشكل المطلوب، فقد نص قانون المالية لسنة 2019 على الرفع من الاعتمادات الممنوحة لهذه المراكز لتصل إلى غلاف مالي إجمالي يقدر ب 300 مليون درهم.

وهكذا فإن مقتضيات القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وكذا التدابير المواكبة المتخذة من طرف هذه الوزارة، تنفيذا لهذا الإصلاح، بما في ذلك النصوص التطبيقية، قد استجابت بشكل شمولي لجميع التوصيات والاقتراحات التي جاء بها تقرير اللجنة الموضوعاتية لمجلسكم الموقر، حول المراكز الجهوية للاستثمار.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية موسعة، يصب في اتجاه تكريس البعد الجهوي واللاتمركز الإداري في ما يخص تدبير وتشجيع الاستثمار، كما يهدف بالأساس إلى تدارك النواقص والإكراهات التي تم الوقوف عليها وإلى تحسين نجاعتها وتعزيز دورها في تحفيز الاستثمار ودعم مواكبة المقاولات وجعل هذه المراكز في هيكلتها الجديدة قوة اقتراحية وأداة فعالة إلى جانب الجهات لتحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية التنافسية الاقتصادية للدفع بالاقتصاد الجهوي نحو النمو وخلق المزيد من الثروات وفرص الشغل، تماشيا مع التوجه الجديد القائم على الجهوية المتقدمة، وتحقيقا للرؤية الملكية السديدة التي كانت وراء إحداث المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاحها.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع الدعاء ومحقق الرجاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يحق لنا أن نسجل باعتزاز أنه لأول مرة نسمع أن قطاعا حكوميا يعلن عن تجاوبه مع جميع توصيات اللجنة الموضوعاتية في الباب المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار.

شكرا السيد الوزير، والكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أساهم معكم في تفعيل هذا الورش الدستوري من خلال اجتماع الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

ويشرفني في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، خاصة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على جودة التقرير والخلاصات والتوصيات التي جاء بها، وهذا يدل على اهتمامهم بقطاع اجتماعي وحيوي كقطاع الصحة، ويمثل هذا الاهتمام بالنسبة لنا محركا قويا لنكرس مزيدا من الجهد للعمل إلى جانبكم من أجل تحسين الخدمات الصحية وتطويرها ببلادنا، وذلك لأنها تأتي في صدارة أولويات المواطنات والمواطنين وانتظاراتهم كذلك، وهو الهدف الذي لن نتمكن من تحقيقه إلا بتظافر جهود كافة المتدخلين، وعلى رأسهم أنتن وأنتم السيدات والسادة المستشارين.

وتفاعلا مع أعضاء مجلسكم، وخاصة فيما يتعلق بالجزء المتعلق بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بمنظومة الصحة الوارد في التقرير، لابد من التذكير والتأكيد على أن التشخيص الذي خلص إليه اللجنة الموضوعاتية يتطابق بشكل كبير مع تشخيص مخطط الصحة 2025، والذي يتمثل بالخصوص في:

- نقص حاد في الموارد البشرية 1.5 من مهنيي الصحة لكل 1000 مواطن في حين أن الهدف الذي نصبو إليه هو 4.45 لكل 1000 مواطن، إضافة إلى إشكالية تحفيز الموارد البشرية؛

- ضعف الموارد المالية، خاصة فيما يتعلق بنقص الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصحي، كما أن الإنفاق المباشر للأسر مازال مرتفعا ويقدر بأزيد من 50% والهدف هو التخفيض منه إلى أقل من 25%؛

- استمرار النقص في الولوج إلى العلاجات؛

- ضعف نسبة الولوج إلى الطبيب العام؛

- كذلك حاجة العرض الصحي الحالي إلى تأهيل وحسن تدبير حتى يتم تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين؛

- تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي.

حضرات السيدات والسادة،

بعد هذا التشخيص أعدت وزارة الصحة كما جاء بتفصيل في تقريركم مخطط جديد للنهوض بقطاع الصحة في أفق 2025، يستند على مبادئ وقيم الاستمرارية والقرب والمسؤولية والمحاسبة، والتكافل والتضامن والمساواة في الأداء والنجاعة والجودة في الخدمات، كما يستند على 3 دعامات:

- الدعامة الأولى تتمثل في التنظيم وتطوير عرض العلاجات، بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية؛

- والدعامة الثانية تتمثل في تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض؛

- أما الدعامة الثالثة فتهم تطوير حكامة القطاع وترشيد استخدام الموارد واستعمالها.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن التوصيات التي خلص إليها التقرير ديال الاقتراحات جد مهمة وبناءة، تتطابق أغلبها مع الإجراءات والتدابير المبرمجة والمرتبطة بالدعامات الثلاث لمخطط الصحة 2025.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

اسمحو لي أن أنتقل إلى تقديم بعض الملاحظات وتحيين بعض المعطيات التي وردت في تقريركم، وسأبدأ أولا بالموارد البشرية، لقد حصلت وزارة الصحة كما تعلمون على 4000 منصبا ماليا برسم 2018، وهو عدد مهم مقارنة مع السنوات الماضية التي تراوح خلالها عدد المناصب الممنوحة بين 1500 و2000 منصبا ماليا.

فيما يتعلق بالتكوين الأساسي وفي إطار نظام الإجازة ماستر دكتوراه تم ولوج 2580 طالب وطالبة بسلك الإجازة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة وعددها 23 معهدا، وبلغت الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد 6450 طالبا وطالبة، مقسمة إلى 3 سنوات من التكوين، كما بلغ خريجوها 3288 خريجا.

وتجدر الإشارة بأنه في مجال ضبط التكوين المهني تم فتح معاهد التكوين المهني في الميدان الصحي، وعددها 8 شهدت ولوج 260 طالب وطالبة من بينهم 200 مساعد معالج من أجل توفير علاجات أساسية للمرضى ذات بعد إنساني وتكميلي لمسار العلاج.

ومن جانب آخر، من أجل استقطاب الأطباء المتخصصين للعمل بجهات التي تعاني من خصاص وفق شروط محفزة وبشراكة مع الجهات، تم إصدار المرسوم 2.12.507 بتاريخ 20 يناير 2015 والمتعلق بوضع الأطباء والأطباء الأسنان بالقطاع الخاص والتي تلجأ من خلاله وزارة الصحة عن طريق التعاقد مع أطباء عامين متخصصين أو أطباء أسنان من القطاع الخاص إلى مزاولة مهنتهم لفترة زمنية محددة بالمؤسسات الاستشفائية التي تحدد بلائحة بواسطة قرار للسيد وزير الصحة، إضافة إلى السعي إلى استثمار كفاءات الأطر الطبية والشبه طبية المحالة على التقاعد.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتعزيز العرض الاستشفائي، فقد تم إنجاز مجموعة من المشاريع الاستشفائية التي شملها مخطط عمل الوزارة الهادف إلى إحداث 9267 سرير يشمل جميع التراب الوطني بكيفية عادلة ومتوازنة.

وفي هذا الصدد تم تشغيل خلال السنوات الأخيرة 10 مؤسسات

استشفائية وإحداث 950 سرير جديد، كما توجد 52 مؤسسة استشفائية بما يقرب 6000 سرير جديد في طور الإنجاز من أهمها:

- بناء مركز استشفائي جامعي بطنجة، 771 سرير؛

- بناء مركز استشفائي جامعي بالعيون؛

- بناء مركز استشفائي جامعي بأكادير؛

- بناء مركز استشفائي جهوي جديد بكلميم؛

- إعادة بناء المستشفى الجهوي مولاي يوسف بالرباط؛

- بناء مركز استشفائي إقليمي بالحسيمة؛

- بناء مركز استشفائي إقليمي جديد بتمارة وكذلك بالفقيه بنصالح وبالخميسات؛

- بناء مستشفى الاختصاصات بتطوان؛

- بناء مستشفى إقليمي بالقنيطرة؛

- بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور؛

- مستشفى التخصصات بسلوان؛

- بناء مركز الاستشفائي الإقليمي بالدريوش وبإقليم تنغير؛

- بناء مستشفى للأمراض النفسية بالقنيطرة؛

- بناء مستشفى الأمراض النفسية بأكادير؛

- بناء المصلحة ديال الأمراض النفسية بالمستشفى الإقليمي كذلك بكل من إنزكان وكلميم والجديدة وخريبكة؛

- إضافة إلى مواصلة أشغال بناء 21 مستشفى للقرب بكل من الريصاني وفكيك وتالسنت وأحفير وبولمان وبوسكورة وإمزورن وجرف الملحة والقصر الكبير والقصر الصغير وأيت ورير وبنقريش وميضار وزايو وتامسنا وتيسة وسيدي يحيى وأرفود وإمنتانوت ولمحاميد وسيدي يوسف بنعلي، ومراكش؛

- كذلك كما تشهد مجموعة من المراكز الاستشفائية انطلاق الدراسات لإحداث 1913 سرير جديد.

حضرات السيدات والسادة،

أما على مستوى إصلاح التغطية الصحية التي تعتبرها وزارة الصحة أولوية اجتماعية كما يتبين ذلك من خلال مخطط الصحة 2025، حيث تعمل على مواصلة توسيع التغطية الصحية لتشمل فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي هذا الإطار، شرعت بعض القطاعات الحكومية في التشاور مع الفئات السوسيو مهنية بغية إكمال النصوص التطبيقية، وذلك في أفق إصدار أولى بطاقة الاستفادة من هاذ التغطية قبل متم 2019، ومع الانطلاق الفعلي لتغطية الصحية لتشمل العمال المستقلين الغير أجراء من المتوقع أن تصل نسبة الساكنة التي تتوفر على تغطية صحية أكثر من 90% في أفق 2021.

وبخصوص التغطية الصحية لفائدة الطلبة فقد تم إصدار مرسوم تحت رقم 2.18.513 يتعلق بمعالجة الإشكاليات القانونية والمسطرية والتقنية التي أظهرتها أو أظهرها تطبيق بعد مواد المرسوم القديم والتي من انعكاساتها ضعف إقبال الطلب على الانخراط في نظام التأمين الإجباري، حيث وصلنا الآن لأكثر من 77000 منخرط وسيتزايد العدد من المؤكد في السنوات المقبلة.

وفي إطار إصلاح حكامة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب وإرساء قواعد لقيادتها وحكامتها، تم إحداث 4 لجن موضوعاتية من بينها لجنة مقاربة الاستهداف وكذلك لجنة موضوعاتية للتغطية الصحية برئاسة وزارة الصحة.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بالسياسة الدوائية، فمن الواجب الإشارة إلى أن الوزارة انخرطت فيها منذ البداية، حيث أنها جعلت الأدوية في صلب اهتماماتها، وفي هذا السياق وجب التذكير أن الوزارة تعمل جاهدا من خلال مخطط عملها على توسيع لائحة الأدوية المعوض عنها، بحيث انتقلنا من 1000 دواء سنة 2006 إلى 4200 دواء حاليا، فيما يمثل أكثر من 60% من الأدوية المرخص لها في السوق الوطني، دون إغفال كذلك عمل الوزارة على تسهيل ولوج المؤمنين للأدوية، وذلك عن طريق توسيع لائحة الأدوية المقبول تحملها من طرف الصيدليات في إطار الثالث المؤدي (le tiers payant) وذلك عبر تجديد الاتفاقية المبرمة بين ممثلي الصيادلة والهيئات المدبرة لنظام التغطية الصحية.

استفاد مؤمني نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من الإعفاء من تسبيق المصاريف المتعلقة باقتناء بعض مشتقات الدم الباهظة الثمن والموصوفة في إطار العلاجات المتنقلة، وذلك عبر اتفاقية وطنية وقعت في أكتوبر 2018 بإشراف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي والهيئات المدبرة لنظام التأمين الإجباري عن المرض والمركز الوطني لتحاقن الدم.

هذا، وبالنظر للواقع المتصاعد للأدوية على التوازنات المالية للصناديق، فقد تم إحداث لجنة خاصة بتعزيز مكانة الدواء الجنيس، مكونة من ممثلين عن وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية والهيئات المدبرة والهيئات الوطنية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان، بحيث أنيط بها إعداد برنامج عمل وطني يحدد التدابير والإجراءات الضرورية لتعزيز مكانة الدواء الجنيس.

وتسعى الوزارة كذلك من خلال مخططها، فيما يتعلق بالأدوية، لتحسين الولوج إليها كذلك بتحسين الترسانة القانونية وتنفيذ السياسة الدوائية وتأهيل البحث البيو طبي والتجارب السريرية ووضع

نظام معلوماتي وتعزيز التفتيش الصيدلي، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي ستشجع الصناعة الوطنية للأدوية، الأدوية كذلك الجنيسة والأدوية البيولوجية، كما قمنا بذلك مؤخرا بافتتاح أول وحدة لصناعة الأدوية البيولوجية المضادة لداء السرطان.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر البرامج والمخططات الصحية للوقاية ومحاربة الأمراض سواء السارية أو الغير السارية أو المرتبطة بالعوامل البيئية من الروافع الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن وزارة الصحة تعمل جادة من أجل التكفل بالأمراض المزمنة أو الغير السارية والتي ستؤثر سلبا على صحة المواطن وعلى مردوديته وعلى اقتصاد البلاد، مثل مرض السكري وأمراض القلب والشرايين وأمراض السرطان وأمراض الفم والأسنان، كما يجب التنويه بمبادرة الكرامة التي جاءت تتويجا للبرامج الاستعجالية الشاملة لتعزيز الرعاية بالمرضى النفسيين وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية وإعادة إدماجهم في محيطهم الاجتماعي والأسري.

فيما يتعلق بتعزيز الوقاية ومكافحة الأمراض السارية، هناك البرنامج الوطني لمحاربة السيدا والإنجازات سنة 2017 همت تغطية 412000 شخص بواسطة خدمات الوقاية من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس، توسيع نطاق استشارة واختبار فيروس نقص المناعة ليصل 200000 امرأة حامل، زيادة تغطية النساء الحوامل بعلاج المضاد للفيروسات القهقرية (les antirétroviraux) بنسبة 65% للوقاية من انتقال هذا الفيروس من الأم إلى الطفل، بإجراء 80000 اختبار فيروس نقص المناعة البشري، تغطية 12300 مرض فيروس نقص المناعة بمضادات الفيروسات القهقرية وقمع الحمولة الفيروسية ل 80% من المصابين بهذا الفيروس.

فيما يتعلق بمحاربة داء السل، تم كشف وتشخيص خلال 2017-2018 حوالي 31419 مريضا مصابا بالسل بجميع أشكاله، كشف وتشخيص 217 مريض مصاب بمرض السل المقاوم للأدوية، توفير الرعاية المجانية ومتابعة 31542 حالة جديدة، استفادة 270000 شخص بالفحص السريري والإشعاعي في إطار الحملة الوطنية مع اكتشاف 1303 حالة من السل بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من خطر كبير.

اختبار فيروس نقص المناعة البشرية عند 47% من مرضى السل وتمديد الرعاية الصحية عن طريق تجهيز 8 مراكز بأجهزة للتصوير بالأشعة الرقمية واقتناء وحدات أشعة متنقلة.

فيما يتعلق بالتهاب السحايا، تم معالجة مجانية لـ 1617 حالة من حالات التهاب السحايا، واقتناء 120 ألف جرعة من اللقاح رباعي التكافؤ.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لمحاربة التهابات الكبد الفيروسية (Hépatites C et B) وكذلك تطوير البروتوكول الخاص بالمسح الوطني للانتشار المصلي لالتهابات الكبد الفيروسية، تدريب 17 فرقة من المحققين الميدانيين و70 مساعد للمختبرات الذين سيشاركون في تنفيذ المسح، والآن راه احنا في الأسبوع الثاني من هاذ المسح باش يمكن ننطلقو في إستراتيجية وطنية لمحاربة التهاب الكبد.

جمع البيانات كذلك للتنفيذ من قبل الفرق وسيتم تطوير دليل للتكفل بالتهاب الكبد الفيروسي وإطلاق البرنامج الوطني إن شاء الله الذي سيهم كل الفئات المعنية بذلك.

البرنامج الوطني لمحاربة الليشمانيا، التكفل ب 8400 حالة من داء الليشمانيا مختلفة عبر تزويد مراكز الرعاية الصحية بالعلاج الضروري (glucantime) واليود، كذلك المرهم ديال الجلد المضاد الحيوي، تقييم برنامج محاربة داء الليشمانيا الوطني، تنفيذ خطة عمل ديال التدبير المندمج لمحاربة النواقل بمنطقة درعة-تافيلالت مع توفير 1.400.000 درهم لوزارة الداخلية لإقليم الراشيدية في انتظار دعم الأقاليم الأخرى في هذه المنطقة.

البرنامج الوطني للوقاية ومحاربة داء (السل)، تشتغل وزارة الصحة على المراقبة والتكفل بالمرضى المصابين بالسرطان في جميع أنحاء المملكة، بتوفير وتقريب وتسهيل ولوج المرضى للمؤسسات التشخيصية والعلاجية.

فيما يتعلق بإستراتيجية الكشف المبكر، تم بناء وتجهيز 39 مركز مرجعي للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم إلى غاية نهاية 2018 وخلق 11 وحدة متنقلة للكشف المبكر.

فيما يتعلق بإستراتيجيات اللا مركزية التكفل تشخيصا وعلاجا، 10 مراكز جهوية لعلاج السرطان ومراكز كذلك للقرب لعلاج السرطان بكل من الناظور ووجدة وقطبين لعلاجات سرطانات المبيض والرحم بالمراكز الاستشفائية بالرباط والدار البيضاء ومصلحتين لأمراض الدم وعلم الأورام في مجال طب الأطفال بكل من الرباط والدار البيضاء وكذلك بالمراكز الاستشفائية الجامعية بفاس، مراكش ووجدة ومصلحتين للعلاج الكيميائي للقرب.

ولضمان التكفل بهاته الفئة من المرضى في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" داخل المراكز الخاصة بعلاج السرطان بنسبة 100% تخصص الوزارة مبلغا ماليا يفوق 100 مليون درهم سنويا لشراء الأدوية، ولقد تم التكفل بما يناهز 250 ألف حالة سرطان بكل أشكاله خلال سنة 2018.

فيما يتعلق بإستراتيجية الرعاية الملطفة داخل المراكز الاستشفائية ومؤسسات العلاجات الأولية وداخل المنازل لتحسين نوعية حياة المرضى وأسرهم، كما تم الاهتمام كذلك بالتكوين والتكوين المستمر الذي هم 480 طبيب و5000 من مهني الصحة.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للوقاية ومكافحة داء السكري تم الكشف عن داء السكري عند 500 ألف شخص ووضع نظام المعلومات المتكامل لداء السكري وارتفاع ضغط الدم وكذلك تدريب مهنيي الصحة.

فيما يتعلق بالأمراض غير السارية وتعزيز التدخل من أجل محاربتها عبر مجموعة من البرامج والإجراءات في مجالات كالصحة العقلية ومكافحة الإدمان والبرامج الوطنية للوقاية والسيطرة على أمراض القلبية الوعائية بالإضافة إلى البرنامج الوطني لصحة الفم والأسنان وكذا تعزيز التحسيس والوقاية والاتصال في مجال صحة الفم والأسنان.

وفيما يتعلق بتعزيز الصحة المتنقلة تم تنظيم أزيد من 282 قافلة طبية، تم على إثرها تقديم ما مجموعه 295 ألف فحصا طبيا و10438 استشارة طبية عامة 5720 استشارة طبية متخصصة و421 تدخلا جراحيا و4000 تحليلا بيولوجيا و3000 تصويرا إشعاعيا.

كم استهدفت عملية رعاية 28 إقليم، 7 جهات التي تأتي في فترة البرد، تم إنجاز من خلالها 4248 زيارة ميدانية للوحدات الطبية وتنظيم 163 قافلة طبية متخصصة، كما تم إطلاق خدمات الاستشارة الطبية عن بعد (la télémédecine) لفائدة المناطق القروية، بدأنا ب 6 مراكز في زاوية أحنصال وبأنفكو وبإملشيل، ستذهب المرحلة الثانية إلى 30 موقع إن شاء الله مع بداية 2019، وسنصل قبل نهاية سنة إلى تعميم تقنية التطبيب عن بعد ليشمل نحو 160 جماعة قروية تم تحديدها كمناطق تحظى بالأولوية.

ومن جانب آخر، وفي إطار استكمال التدابير المتخذة لتحسين التكفل المستعجلات الطبية قبل الاستشفائية والاستشفائية، عملت الوزارة على وضع مخطط تسريع تأهيل المستعجلات الطبية 2019-2021، ويرتكز على 4 محاور:

- الاستمرار في تطوير مصالح المساعدة الطبية المستعجلة SAMU والمصالح المتنقلة المستعجلة في الإنعاش الطبي SMUR؛

- تأهيل مصالح المستعجلات الطبية الاستشفائية؛

- تطوير مسالك المستعجلات المتخصصة وتعزيز وتحفيز الموارد البشرية العاملة في مجال المستعجلات الطبية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أطلقت وزارة الصحة مجموعة من الاستراتيجيات والخطط لتسريع خفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة، وحقق بذلك خلالها المغرب إنجازات هامة، تتمثل في تحسين مؤشر وفيات الأمهات حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة سنة 2018، حيث انخفض من 112 وفاة للأمهات لكل 100000 ولادة حية سنة 2010 إلى 72 حالة وفاة أي بنسبة 38%، كما سجلت أيضا نسبة وفيات المواليد الجدد انخفاضا مهما حيث انخفضت من 21.7 سنة 2010 إلى 13.56 سنة 2018 لكل 1000 ولادة حية، ويقدر هذا الانخفاض ب 35%.

كما عرف مؤشر مراقبة الحمل ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 77% إلى 88% في ظرف 7 سنوات وارتفاع نسبة الولادة بالمصالح الصحية من 73% إلى 86% خلال 7 سنوات، وذلك من خلال مجموعة من الإنجازات ك:

- مجانية العلاجات الخاصة بالولادة وحديثي الولادة وتحسين ظروف استقبال النساء الحوامل وتحسين متابعة الحمل والولادة وأنسنة مصالح الولادة وتنظيم 4 زيارات ما قبل الولادة و3 زيارات ما بعد الولادة؛

- توفير معدات التوليد بدور الولادة وسيارات الإسعاف والإيكوغرافيا؛

- توفير مستلزمات الولادة القيصرية؛

- توفير الأدوية الحيوية؛

- ووضع مخطط للتكوين المستمر لفائدة مهنيي الصحة، مع إعطاء انطلاق ونشر الاستراتيجية الوطنية للحد من وفيات ومراضة الأمهات والمواليد الجدد الممكن تفاديها 2017-2021، مع تنفيذ نظام المراقبة وفيات الأمهات عند الولادة وإشراك الجمعيات العلمية والمجتمع المدني في تعزيز صحة الأم وتوسيع مفهوم دار الأمومة وتعزيز التربية الولادية وإجراء مسح وطني لتقييم جودة الخدمات والعلاجات الصحية المقدمة للأم والمولود في المستشفيات الجهوية الإثني عشر مع مواكبة الجهات لإعداد مخططات الاستجابة لتحسين جودة الخدمات والعلاجات المقدمة للأم والمولود على مستوى المستشفيات الجهوية، وذلك بإشراك جميع الفاعلين في مجال صحة الأم والمولود وباعتماد مقاربة شاملة وبين قطاعية، وكمرحلة أولى سيتم تعميمه على باقي المستويات الاستشفائية إن شاء الله الإقليمية؛

ثم كذلك فيما يخص رعاية المواليد الجدد خاصة ما نسميه بالخدج، تم إنشاء وحدات جهوية للعناية المركزة للأطفال حديثي الولادة وضمان توفير المعدات المطلوبة، مما سيقلص من الاكتظاظ على مستوى المراكز الجامعية؛

تكوين أطباء الأطفال وتوفير نظام حراسة للتكفل بحديثي الولادة في الوحدات الجهوية وإخضاع كل المواليد لفحص طبي بعد الولادة وقبل مغادرتهم لبنيات الولادة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

وفيما يخص تحسين حكامة المنظومة الصحية، تمكنت وزارة الصحة وفي إطار تفعيل مخطط الصحة 2025 من تفعيل مجموعة من الإجراءات ساهمت في تحسين بعض المؤشرات والأرقام الواردة في تقريركم، وأخص بالذكر مؤشرات تنفيذ الميزانية التي شهدت تحسنا

كبيرا برسم سنة 2018، حيث وصلت نسبة أداء النفقات الملتزم بها الخاصة بفصل المعدات والنفقات المختلفة حوالي 99%.

أما في ما يخص نسبة الأداء بما فيها الاعتمادات المرحلة الخاصة بفصل الاستثمار، فقد وصلت إلى 75%، وهذا رقم قياسي بنسبة لوزارة الصحة وربما نضاهي مجموعة من القطاعات في هاته المسألة.

كما شهدت ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2019، 16 مليار و331 مليون بزيادة قدرها 10.42% مقارنة مع سنة 2018، ستمكن من تسريع وتيرة إنجاز واستكمال المشاريع الاستثمارية، وتوفير التجهيزات المناسبة، خاصة بالنسبة للمشاريع المندرجة ضمن اتفاقية شراكة الموقعة في حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتلك المستفيدة من التمويل أو الدعم الخارجي.

كما ستمكن أيضا من إنجاز المشاريع المدرجة في برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية في إطار مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية وتلك المندرجة في برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

وبخصوص الخريطة الصحية، ومن أجل ضمان عرض صحي عادل يواكب حاجيات ومتطلبات المواطنين بمختلف مدن وأقاليم المملكة، فقد قامت كل المديريات الجهوية للصحة بإعداد مخططاتها الجهوية لعرض العلاجات بشكل تشاركي، الشيء الذي مكن من توفير قاعدة بيانات للمشاريع حول العرض الصحي بكل جهة. ولقد تمت المصادقة على 6 مخططات جهوية لعرض العلاجات و6 إن شاء الله في طور المصادقة.

على مستوى تعزيز الشراكة والتعاون، وضعت المملكة–كما تعلمون–اليوم علاقات التعاون والشراكة المتطورة في صلب الرهانات الدولية الكبرى، وذلك من خلال اعتماد سياسة خارجية تتسم بأهميتها وإعادة تأهيلها في ظل التحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بالسياسة الإفريقية، ومنذ انضمام المغرب للإتحاد الإفريقي، شاركت وزارة الصحة في الأنشطة الصحية لهاذ المنظمة، ولاسيما من خلال المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالمركز الإفريقي للمراقبة والوقاية من الأمراض، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بإنشاء الوكالة الإفريقية للأدوية.

ومن جهة، وفي إطار تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصحي، فقد تم إصدار القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بفئة المهنيين وبالعمال المستقلين والأشخاص الغير الأجراء، كما تم إصدار خمسة مراسيم و27 قرار وزاريا خلال سنة 2018، منها المرسوم الخاص بالتطبيب عن بعد (la télémédecine) ومجموعة أخرى من المراسيم تهم القانون 17.04 بمثابة مدونة الصيدلة.

كما أن وزارة الصحة تولي أهمية خاصة لتتبع تنفيذ إستراتجيتها القطاعية عبر تعزيز آليات الرقابة والتتبع.

وفي هذا الصدد، وانطلاقا من الأهداف الإستراتجية والآليات التي تضمنها مخطط الصحة 2025، في المحور المتعلق بتحسين الحكامة، نذكر بأن سنة 2018 عرفت قفزة نوعية في ما يخص تطوير التنظيم الهيكلي للمفتشية العامة لتيسير انخراطها في مسلسل الجهوية الموسعة، وكذا تدعيم قدرات أطر التفتيش في مجال المراقبة وأيضا في مجال الافتحاص. وفي هذا الصدد نشير إلى أنه تم خلال 2018:

- إنجاز 81 مهمة تفتيش، همت مختلف الهياكل الإدارية من إدارات مركزية، جهوية، إقليمية ومؤسسات صحية بالإضافة إلى 16 مؤسسة صحية خاصة؛

- تتبع تنزيل التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة المتنوعة التي خضعت لها مصالح المؤسسات الصحية كالمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية وكذا التفتيش الداخلي للوزارة؛

- تنفيذ وتتبع وتنزيل البرامج التي انخرطت فيها وزارة الصحة في إطار تنفيذ الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد؛

- تدعيم التنسيق والتعاون مع مؤسسات الحكامة والهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومؤسسة الوسيط؛

- تعزيز دور التفتيش والرقابة باستكمال إحداث مفتشيات جهوية للصحة بكافة جهات المملكة، حيث تم تعيين 12 منسقا جهويا للتفتيش؛

- وأخيرا، تدعيم قدرات هيئات التفتيش، عملنا على قيام تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال التفتيش وكذا في مجال الافتحاص لفائدة أعضاء التفتيش، إضافة إلى تخصيص مجموعة من المناصب المالية للمفتشين على مستوى وزارة الصحة بالمفتشية العامة وكذلك على مستوى المفتشية ديال مديرية الصيدلية والأدوية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في الأخير لابد من التعبير عن كل التقدير للتعبئة الجماعية والعمل الدؤوب لمهني الصحة لإنجاح مشاريع الإصلاح المفتوحة بالقطاع، مع تقديم الشكر كذلك لكافة الشركاء من منتخبين ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات دولية.

كما لابد من التنويه بالمواكبة المستمرة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، ودعمهم المطرد لعمل وزارة الصحة ومساهمتهم القيمة في تعزيز صرح الإصلاحات الهامة التي يشهدها القطاع الصحي ببلادنا، مما يساهم في تحسين أداء الوزارة والرقي بأدوارها الاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد محمد الغراس، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سمحو لي غنتكلم شي شوية بشوية، الوضع ديالي الصحي ما تيسمحش لي نغوت، لأنني في الأول، غير إلى اسمحتو الوضع ديالي الصحي ما تيسمحش لي نغوت، ولكن غادي نهبط عند ميكرو باش نتسمع شي شوية.

يعني في الأول...

السيد الرئيس:

السيد الوزير،

تنطلبو من السيد الوزير اللي خلى التليفون ديالو مشعول يطفي علينا بورطابل، قليل من الاحترام لهاذ المجلس، تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

أولا أريد أن أتقدم طبعا بدوري بالشكر لمجموعة العمل الموضوعاتية بكل مكوناتها على المجهودات المبذولة لتقييم جانب من السياسات العمومية، كما أود أن أنوه بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من لدن مجلسكم الموقر لقضايا الشباب وخاصة التربية والتكوين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا فخور وسعيد اليوم لأني غنقدم قدامكم حصيلة مرحلية لقطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، وذلك تفاعلا مع خلاصات مجموعة العمل الموضوعاتية ومداخلات مختلف الفرق.

طبعا تماشيا مع أهداف الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، قبل ما نكمل، السيد وزير الصحة كان تيتكلم قبايلة وأنا قبل ما نبدا العرض ديالي بغيت غير نعطي واحد الإشارة مهمة لأنه تكلم على النقص من نسبة الوفيات لدى النساء الحوامل، فكل سنة زيادة في التربية فهي تتنقص ب 20% من نسبة الوفيات النساء الحوامل كذلك فالتربية والتكوين طبعا لها دورها في كل شيء، سواء في الصحة الجسدية أو لا حتى الصحة النفسية والروحية لأي مواطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أتقاسم معكم بعض المعطيات، فقد تم إحداث 399 مؤسسة تعليمية إضافية، 39 مدرسة جماعاتية و149 داخلية، كما تمت برمجة هذه السنة 137 مؤسسة جديدة، 35 داخلية سنة 2019، وتم توظيف 70000 مدرس بين سنتي 2016-2018، وذلك مواكبة للعرض المدرسي الموسع، كما تم إيلاء أهمية قصوى للدعم الاجتماعي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، فمبادرة مليون محفظة عرفت استفادة 4.365.558 مستفيد بزيادة 16% بالمقارنة مع الموسم الدراسي 2014-2015، كما تم الرفع ب 20% من عدد المستفيدين من الداخليات بالمقارنة مع نفس الفترة، وبلغ عدد المستفيدين 240209 مستفيد من النقل المدرسي، أي بزيادة 279% بالمقارنة مع نفس الفترة، كما عرفت الرفع من القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم بنسبة 63% بالمقارنة مع السنة الفارطة.

فكما تعلمون، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فتحسين آليات استهداف برنامج تيسير للدعم المالي للأسر من خلال اعتماد معيار بطاقة الرميد، الشيء الذي جعل الآن أنه يستفدو 1.200.000 تلميذة وتلميذ أي بنسبة 183% ديال الزيادة بالمقارنة مع 2015-2016.

هذه البرامج هذه كلها كانت عندها نتائج في الحين، بحيث أنها نقصت نسبة الانقطاع في الدراسة في الابتدائي إلى 0.6% كما نقصت في الإعدادي إلى 10.7% وإلى 9.1% في الثانوي التأهيلي في نفس الفترة.

هذا وأولت الوزارة اهتماما كبيرا للتعليم الأولي بصفته الضامن لتكافؤ الفرص، احنا كنعرفو بأن الأطفال فاش كيدخلو للتعليم الأولي تيكون عندهم فرص كبيرة أنهم يستمرو وما يكونش واحد الانقطاع عن الدراسة، لهذا ف 50000 طفل إضافي 2283 قسم جديد كانو هذه السنة وتبرمجت 5826 حجرة دراسية خلال سنة 2019 لتمكين 120000 طفل إضافي من الالتحاق بالتعليم.

طبعا كنعرفو بأن المساواة ستتحقق كذلك بالتمييز الإيجابي للعالم القروي وللأوساط الشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص، علما أن نصف المؤسسات التعليمية هي في العالم القروي، و60% من مجموع الداخليات تتواجد كذلك بالوسط القروي، هذا العام عرف إنشاء 25 مؤسسة داخلية جديدة 23 منها بالعالم القروي، و63% من المستفيدات من عملية مليون محفظة و80% من المستفيدات من برنامج تيسير هم من العالم القروي.

أما فيما يتعلق بتأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم العمل على وضع إطار تنظيمي وبنيوي لتيسير

الإدماج المدرسي التدريجي للأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة والمتوسطة وإصدار هندسة منهجية بيداغوجية خاصة بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ويتم العمل على تكييف البرامج والمناهج الدراسية وبرامج تكوين الأطر التربوية وتكييف الامتحانات لا سيما الإشهادية منها مع خصوصية هذه الفئات بجميع الأسلاك، عدد الأقسام المدمجة هذا العام هو 700 قسم تحتضن 8000 طفل منها 37% ديال الفتيات، وتجاوز العدد 80000 في وضعية إعاقة في الأقسام العادية.

طبعا المرحلة الأولى تتبقى المرحلة ديال تعميم وتوفير البنيات التحتية ولكن المرحلة الثانية وهي الأهم، واللي احنا مقبلين عليها، وهي تحقيق الجودة المطلوبة، لهذا فشرعنا في إصلاح البرامج والطرائق البيداغوجية من خلال بلورة منهاج منقح للتعليم الابتدائي في أفق 2021 تم إصدار 23 كتاب مدرسي جديد و23 دليل بيداغوجي خلال هذه السنة.

وفيما يخص الهندسة اللغوية، تم اعتماد قراءة المقطعية والقراءة المبكرة في تعلم اللغة العربية وتعزيز تعلم اللغة الأمازيغية، حيث هاذ العام هذا 600 ألف تلميذة وتلميذ دارو الدروس ديال اللغة الأمازيغية، مع تعزيز تعليم اللغات الأجنبية عبر تدريس اللغة الفرنسية منذ السنة الأولى وتبني المقاربة العملياتية أي (l'approche actionnelle) في تدريس وتعليم اللغة الفرنسية، مع الرفع من القدرات اللغوية للمدرسين، خاصة في المواد العلمية، حيث تيتكونو 1000 أستاذ كل سنة وفتح المسالك الدولية على مستوى 1363 ثانوية إعدادية و892 ثانوية تأهيلية، مع الشروع في إصلاح أنظمة التكوين والإشهاد.

كما تقوم الوزارة بإصلاح شامل لنظام التوجيه المدرسي من خلال العناصر الأولى لإطار مرجعي لخدمة التوجيه المدرسي وإعداد النسخة الأولى للبوابة الوطنية للتوجيه المدرسي والمهني، بالتنسيق مع قطاعات الوزارة الثلاثة، وإعداد عدة .. تربوية دائمة للمشروع الشخصي لمتعلم التعليم الابتدائي، وإعادة هيكلة البنيات الجهوية والإقليمية المكلفة بالتوجيه المدرسي وإقرار مسطرة جديدة للتوجيه المهني تستهدف جميع المسارات المهنية بالتعليم الثانوي بسلكيه، وضع الخطوط العريضة لمسطرة خاصة بالتوجيه النشيط لما بعد الباكالوريا والصيغة الأولى للمسطحة الإلكترونية المصاحبة، والشروع في رقمنة مسطرة التوجيه المدرسي والمهني عبر منظومة "مسار"، وإعداد .. لقياس الجانبية الشخصية والدراسات لتلاميذ المستوى الثالث من التعليم الثانوي، فضلا عن اكتشاف المهن على مستوى السلك الابتدائي.

ولترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها إحداث 12 مركز جهوي و82 مركز إقليمي من أجل مناهضة العنف بالوسط المدرسي وتفعيل مشروع تعزيز دعم التسامح والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة بتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء، والعمل على تقوية الاندماج السوسيو ثقافي للتلاميذ بالمؤسسات.

وللرفع من الجودة في التربية والتكوين فقد تم إخراج هندسة جديدة للتكوين الأساتذة المدرسين، تتضمن 800 مسلكا على مستوى الجامعات، تيتعلمو فيها الأساتذة لمدة 3 سنوات ومن بعد ذلك كيمشيو يستافدو من التكوين المستمر في مهن التربية والتكوين.

وتثمينا للموارد البشرية، قامت الوزارة بتجديد لمهن التدبير من خلال إحداث مسلك لتكوين أطر الإدارة التربوية وإطار خاص بمتصرف تربوي وإعداد مساقات للتكوين عن بعد لأطر الإدارة التربوية.

وتفعيلا للانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة كما جاء على لسانكم في المداخلات، فتجهيز 87% من المؤسسات التعليمية بالتجهيزات المتعددة الوسائط وتغطية 85% من المؤسسات التعليمية بالأنترنيت واستفادة ما يناهز 1.640.000 تلميذ من دروس خاصة في أسس البرمجة المعلوماتية وصياغة إستراتيجية وطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية، وإعداد وتنزيل مخططات تواصلية لمواكبة تنزيل مشاريع الرؤية الإستراتيجية.

وكما جاء دائما على لسانكم ومن أجل الخروج من دوامة إصلاح الإصلاح كما قال جلالة الملك، فإننا ولاستدامة الإصلاح، فقد تم إعداد مشروع القانون 51.17 اللي هو الآن في مجلس النواب والذي سوف يعرض على مجلسكم الموقر قريبا إن شاء الله.

كما عملت الوزارة على تحسين حكامة المنظومة من خلال مواصلة تعزيز اللاتمركز واللاتركيز عبر تفويض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واعتماد النظام الأساسي لأطرها وتبني خيار التوظيف الجهوي مع وضع برنامج متكامل للتكوين وتعزيز آليات التقييم والمراقبة والافتحاص الداخلي وتعزيز منظومة الإعلام الميزانياتي والمحاسباتي وتطوير المنظومة المعلوماتية وإرساء منظومات معلوماتية لتدبير الموارد البشرية وإرساء خدمات إلكترونية جديدة ك "منحتي" و"إنصات" وخدمة المتمدرس وخدمة والي التلميذ، كان هذا فيما يخص قطاع التربية الوطنية.

أما فيما يخص قطاع التكوين المهني، فقد بلغ عدد المؤسسات 1961 مؤسسة وتم إحداث 9 مؤسسات، منها 6 مؤسسات تمت إحداثها من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و3 مؤسسة تم إحداثها من طرف وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة التقليدية والبيئة والنجاعة الطاقية، يبلغ عدد المتكونين أكثر من 777.000 متدربة ومتدرب في التكوين الأساسي و244962 في التكوين التأهيلي والمتخرجين فاق العدد ديالهم 174000 متخرج.

والوزارة تعمل على عرض ربط التكوين المهني مع الحاجيات الاقتصادية لسوق الشغل، وذلك عن طريق واحد المجموعة ديال الدراسات، تنسميوها "الدراسات القطاعية" تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تشخيص الوضعية الاقتصادية للقطاع المعني وتقدير الحاجيات الكمية في مجال التكوين.

وفي هذا الصدد، قمنا بواحد 5 الدراسات في قطاعات البناء، الأشغال العمومية، اللوجيستيك والصناعة الغذائية والبيئة والتطهير، إضافة إلى 4 دراسات تم انجازها همت القطاعات الميكانيك والمعدنية والكهربائية والإلكترونية والصناعة التقليدية والشبه الطبية وتخطيط المدن والمعمار.

كما أن هناك إرساء آليات مهيكلة لعقلة تدبير سوق الشغل، حيث تم خلال سنة 2018 إعداد 150 بطاقة للمهن والحرف و150 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات.

كما هناك إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة ترتكز على الكفاءات، فقد تم إعداد الإطار المنهجي لإعداد وتطبيق البرامج حسب هذه المقاربة بإعداد 16 دليل منهجي وكذلك دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني، كما تم إعداد ومراجعة 173 برنامجا تكوينيا مرتكزا على الكفاءات وإعداد توصيف للمهن الشبه المتخصصة 170 مهنة، وكذا إعداد برامج التكوين لعشر مهن متخصصة ذات أولوية، كما تمت بلورة 12 مرجعية خاصة بمهن التكوين والشروع في إدماج الكفاءات الأساسية للسوق، الكفاءات النائمة في برامج التكوين، مع إعداد دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني ومواكبة القطاعات المكونة في إرساء هذه المساطر والأدوات والشروع في إنجاز العمليات المرتبطة بإحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء والبحث في هندسة التكوين وتحسين جهاز تقييم المردودية لخريجي نظام التكوين المهني، حيث بلغت نسبة الإدماج 62.9% في 9 أشهر الأولى من بعد التخرج و83.4% في 3 سنوات التي تلي التخرج.

كما يتم العمل على تحقيق انسجام وتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، عبر تنمية جهاز الإعلام والتوجيه من خلال إعداد دعائم إعلامية وإخبارية حول عروض التكوين المهني، وقد تم الشروع في خلق بوابة وطنية تشمل عروض التكوين اللي فيها التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، إضافة إلى خلق 3 مراكز للتوجيه الوظيفي بكل من الدار البيضاء وطنجة ومراكش، ودعم مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية عبر إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية لاستكشاف المهن وإحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي وإرساء مسلك الباكالوريا المهنية في 3 سنوات وإرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال أمام خريجي التكوين المهني لاستكمال دراستهم.

وفي إطار الجهود المبذولة للإصلاح، وكما تعلمون، فقد صادقتم على القانون 60.17 يخص التكوين المستمر، والذي سيفتح الباب أمام شرائح عريضة من الأجراء وغير الأجراء من الاستفادة من برامج التكوين، وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 أكتوبر 2018، ونحن الآن نعمل على التنزيل النصوص التطبيقية.

وتفعيلا للشراكة بين القطاعين الخاص والعام عملت الوزارة على إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة تتسمى (les IGD) وهي (les instituts à gestion déléguée) واللي تنشؤوهم بشراكة مع القطاعات المعنية وتنعطيوها للقطاع الخاص هو يدبرها في إطار واحد الهيئات مشتركة، اللي فيها الدولة وفيها هذا القطاع الخاص المعني.

ولتحقيق إشعاع المملكة المغربية على المستوى الإفريقي وبالنظر للمجهودات التي تقوم بها المملكة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، فقد نظمت الوزارة يومي 21 و22 دجنبر الماضي الملتقى الإفريقي الأول للتكوين المهني بمدينة الداخلة، شاركت فيه 21 دولة إفريقية، كلها كانت ممثلة على مستوى عالي من وزراء وكبار المسؤولين بالتكوين المهني.

كما عقد خلال هذا اللقاء اجتماع الرابطة الإفريقية لتنمية التكوين المهني، مما أتاح الفرصة ل 6 دول للالتحاق بهاته الرابطة وهي غانا وكينيا والكونغو وجنوب السودان ومدغشقر وإفريقيا الوسطى، كما وقعت الوكالة المغربية للتعاون الدولي (l'AMCI) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على 6 اتفاقيات مع بلدان إفريقية، وخرج هذا الملتقى بنداء الداخلة اللي اعتمد الملتقى الإفريقي كفضاء للتفكير والتعاون ودعا الدول الإفريقية لإنشاء إطار إفريقي للإشهاد لتسهيل حركية الخريجين وتطوير منصات رقمية للتبادل والمشاركة بشأن موضوع المهاجرين وتعزيز التوأمة بين المراكز وإنشاء إطار إقليمي يسمح بالتقارب بين مختلف البلدان وتعزيز التواصل بشأن خدمات التكوين المهني وتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستقبال المزيد من المتدربين.

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فأهم الأوراش المفتوحة لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص هي:

- مراجعة الخريطة الجامعية وملاءمتها مع الجهوية الموسعة؛

- تحقيق التوازن في توزيع العرض التربوي بين الجهات؛

- تعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية القائمة وفتح 5 مؤسسات جديدة ملحقة وتخويل المؤسسات التعليمية للتعليم العالي التأطير اللازم مع ترشيد استعمال المواعيد؛

- إعادة تقييم بعض المؤسسات الجامعية وتحويل مؤسسات جامعية أخرى؛

- إحداث مدن جامعية جديدة؛

- بناء وبرمجة وتجهيز أزيد من 20 مؤسسة جامعية جديدة في أفق 2021 في كل الجهات وتخويل المؤسسات الجامعية الاعتمادات اللازمة للتأهيل والتجهيز والدعم من خلال توفير 180 مليون درهم منذ سنة 2017 للارتقاء بالفضاءات الجامعية؛

- تجهيز مدارس المهندسين بالمعدات العلمية والتعليمية بقيمة 20 مليون درهم؛

- تجهيز المؤسسات الجامعية الأخرى بالوسائل التعليمية والأدوات التقنية الرقمية اللازمة والشروع في إرساء المنصة الإلكترونية المغربية

للدروس المفتوحة عبر الانترنيت؛

- تطوير آليات التربية الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة عبر تجهيز 40% من المؤسسات الجامعية القائمة بالولوجيات وإقرار إلزامية تضمين دفاتر التحملات لمشاريع إحداث المؤسسات الجديدة للولوجيات؛

- اعتماد مسالك جديدة في مجال التربية الدامجة بالجامعات؛

- تجهيز 8 جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير طريقة برايل وإبرام اتفاقية إطار للتعاون مع وزارة المرأة والأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة وإطلاق أول شهادة جامعية في مجال التوحد بكلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء.

ومن أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي من أجل ملاءمته بالتكوين والتشغيل، فقد تمت:

- مراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود والرفع من عدد الطلبة الجدد بهذه المؤسسات بنسبة 50%؛

- إحداث سلك الإجازة في التربية بالجامعات؛

- إحداث 6 مؤسسات عليا للتربية والتكوين؛

- إطلاق ورش مراجعة النظام البيداغوجي في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، يرتكز على وضع النظام الوطني الموحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه؛

- إعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات ذات الولوج المفتوح واعتماد تخصصات جديدة تراعي التطور المهني وتنويع العرض التربوي بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجيات سوق الشغل وبما يطور المهارات الحياتية والذاتية للطلبة؛

- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة خاصة بسلك الإجازة؛

- إعادة النظر في الغلاف الزمني لوحدات التخصص ووحدات المهارات الحياتية؛

- مأسسة تصور واضح ومندمج لتطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة ووضع برنامج إجباري للتأهيل في اللغات الأجنبية لتمكين الطلبة من تملك الكفايات وتقنيات التواصل واستعمال التكنولوجيات الحديثة والثقافة المقاولاتية ومنهجية العمل وروح العمل الجماعي وتدبير المشاريع والقدرة على التكيف والالتزام والسلوك المهني والعمل التطوعي والاندماج؛

- مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين؛

- الإطار الوطني للإشهاد ووضع نظام مندمج للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية؛

- تعميم مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية بالجامعات والتشجيع والمواكبة من أجل التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولة؛

- وضع برنامج لتكوين منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولة؛

- إطلاق برنامج إعادة التأهيل والطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة.

أما فيما يخص تعزيز الخدمات الاجتماعية فسوف يتم:

- توسيع قاعدة الممنوحين، بحيث يرتقب أن تعرف هذه السنة أزيد من 162000 منحة جديدة بما فيها منحة التكوين المهني اللي كانت لأول مرة؛

- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، ويرتقب أن تصل هذه السنة إلى 65500 سرير بالأحياء الجامعية وأزيد من 18 ألف سرير بالإقامات الخاصة؛

- برمجة الرفع من الطاقة الإيوائية في أفق 2021 عبر مشاريع استكمال بناء الأحياء الجامعية؛

- تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام ومطاعم جديدة وإعادة فتح 3 مطاعم جامعية بعد إصلاحها، ويرتقب أن يصل عدد الوجبات إلى 12 مليون وجبة هذه السنة كما تمت برمجت بناء 7 مطاعم جديدة في أفق 2021، مع تحسين حكامة نظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالطلبة، الذي وصل لحد الآن 46000 طالب وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية.

أما فيما يخص دعم البحث العلمي ف:

- إشراك كل الفاعلين في ميدان تحقيق الأهداف الإستراتيجية عبر تمويل مجموعة من المشاريع وإطلاق برنامج "ابن خلدون" لدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 2018؛

- تطوير الشراكة والتعاون الدولي في مجال الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار؛

- تمويل 30 مشروع كل سنة في إطار برنامج التعاون الفرنسي المغربي و17 مشروع في إطار التعاون الفرنسي الألماني و25 مشروع مشترك في البحث العلمي منذ سنة 2017 في إطار التعاون المغربي التونسي؛

- انخراط المغرب في "مبادرة Prima" خلال سنة 2018 مع تمويل 8 مشاريع واستفادة الباحثين المغاربة من تمويل عدة مشاريع للبحث بمشاركة 52 مؤسسة وطنية، وذلك في إطار طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج 2020؛

- تعزيز التكوين والتأهيل من أجل البحث عبر الرفع من عدد الطلبة الدكاترة؛

- إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار؛

- تطوير بنيات البحث وتثمين نتائجه عبر بناء المقر الجديد الخاص بوحدات الدعم التقني للبحث العلمي وتجديد تجهيزاتها العلمية بميزانية استثمار قدرها 35 مليون درهم؛

- إنشاء مركز البيانات للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- الانتقال إلى شبكة MARWAN 4؛

- توفير تغطية أوسع لـ 200 مؤسسة مستفيدة بصبيب أعلى؛

- وتخويل المغرب صفة سلطة إبداء دولية الأولى من نوعها على المستوى الإفريقي والعربي والرفع من عدد براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعات ومراكز البحث سنة 2017، حيث شكلت 64% من مجموع الطلبات من أصل مغربي والبالغ عددها 182 براءة اختراع.

أما فيما يخص تطوير حكامة المنظومة، فهناك:

- إرساء نظام وطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق سن نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة لمواكبة تطور المنظومة، همت على الخصوص تحويل مجموعة من المؤسسات الجامعية من جامعة لأخرى لخلق الانسجام بين التقسيم الجهوي الجديد للمملكة؛

- إحداث سلك الإجازة في التربية؛

- بلورة والمصادقة على مجموعة من دفاتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة والماستر ببعض مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛

- تحسين حكامة التعليم العالي الخاص؛

- تحسين حكامة نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض لفائدة الطلبة؛

- تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز موقع المغرب كقطب جهوي للتعليم، خاصة بالقارة الإفريقية، من خلال الرفع من المقاعد البيداغوجيا وكذا المنح المخصصة للطلبة الأفارقة 95% من مجموع المنح المخولة من طرف المغرب للطلبة الأجانب كيستفدو منها طلبة أفارقة؛

- إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وعلى خصوص تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلات الشواهد وتطوير نظام تدبير هاته الطلبات؛

- تطوير نظام لطلبات تسجيل الطلبة الأجانب، وتطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك وتطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

كانت تلكم، أيها السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هي الحصيلة الجزئية لعمل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

أشكركم على حسن الاستماع.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حضرات السيادة والسادة المستشارين المحترمين،

بما أن الفرق ديالنا استنفذت كل الأغلفة الزمنية المخصصة لها، فإذن لم يبق هناك مجال للتعقيب على مداخلات السادة الوزراء.

والحالة هاته نرفع الجلسة، وأدعو شكون من الإخوان اللي سيترأس جلسة التشريع، السي الحلوطي.

شكرا لمساهمتكم، والسلام عليكم.

محضر الجلسة رقم 207

التاريخ: الإثنين 05 جمادى الآخرة 1440هـ (11 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: خمسون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1 - مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛

2 - مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

3 - مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

4 - مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1 - مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛

2 - مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

3 - مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

4 - مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

نعم، نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

سأكون مضطرا مرة أخرى لكي أتكلم في موضوع احترام النظام الداخلي، لقد سبق لنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تطرقنا للموضوع في ندوة الرؤساء، ما فهمناش علاش في نفس اليوم، احنا اليوم جالسين معكم في هاذ اللجنة التشريعية توصلنا بالتقارير ديال مشاريع القوانين اللي دازت اليوم في الصباح، فما عندناش حتى الوقت باش نطلعو عليها وكتدوز في لجنة تشريعية، وتناقشنا في الموضوع في ندوة الرؤساء في الأسبوع الماضي، وأجلنا آنذاك مشروع القانون المتعلق بصندوق المغربي للتأمين الصحي إلى اليوم، فما عرفناش أشنو هو السبب عاود ثاني ديال خرق هاذ المسطرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضل السيد الوزير.

تم الاتفاق على هذا اللقاء هذا في ندوة الرؤساء وفي اللقاء ديال المكتب.

وتم الاتفاق في الأسبوع السابق، الأسبوع السابق تم الاتفاق، نتحمل مسؤوليتنا كاملة، تفضل السيد الوزير لتقديم مشروع القانون.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتقدم اليوم أمام مجلسكم لتقديم مشروع قانون رقم 18.94 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.18.781 المتعلق بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، وذلك تطبيقا لأحكام المقطع الأخير من الفقرة الأولى من الفصل 81 من الدستور من أجل استكمال مسطرة المصادقة على المرسوم بقانون.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم بقانون قد صدر خلال الفترة الفاصلة بين دورتي مجلسكم الموقر في إطار الفصل 81 من الدستور وبناء على قرار لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6716 بتاريخ 30 من محرم 1440 (11 أكتوبر 2018).

حضرات السيدات والسادة،

إن الدافع الأساس لإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي هو

هاجس تأمين ضمان استمرارية تأمين التغطية الصحية لقطاع كبير من المؤمنين، وهذا الصندوق بطبيعة الحال هو جزء لا يتجزأ، وضمان استمراريته هو جزء لا يتجزأ من ضمان الأمن الاجتماعي بما إقتضاه ذلك من تحويل الصندوق إلى مؤسسة عمومية تخضع للوصاية الإدارية للدولة وتخضع لقواعد الحكامة والمراقبة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية، لكي يحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض بالقطاع العام، وبالتالي لتجاوز عدد من الإشكاليات والصعوبات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالوضعية ديال الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، باعتباره اتحادا ل 8 تعاضديات بالقطاع العام وشبه العام، وبالتالي هذا الصندوق مؤتمن على أموال عمومية سواء كانت أموال ديال الدولة، أموال ديال المنخرطين، فحينما يتم إيداعها في الصندوق فتصبح المسؤولية ديال الدولة وتتولى أموال عمومية.

الهدف الأساس من إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي هو رفع التحديات والرهانات التي تعرفها منظومة التغطية الصحية الأساسية لبلادنا وضمان الانسجام مع التوجهات والأولويات الأساسية للدولة في مجال الحكامة والاهتمام بقضايا المرتفقين وتقريب الخدمات وتحسينها وكذا التدبير الجيد لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي على المرض بالقطاعين العام والشبه العام وتكريس مبادئ الشفافية والحكامة في التسيير والحفاظ على التوازنات المالية للأنظمة.

وفيما يتعلق بهذه التوازنات الخاصة بالصندوق المغربي لمنظمة الاحتياط الاجتماعي، أود أن أشير إلى بعض المعطيات: فالنتائج المالية لاحتياطات الصندوق بدأت تعرف للسنة الثانية على التوالي عجزا تقنيا يقدر ب 302 مليون درهم، كما عرفت ولأول مرة منذ دخول التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ عجزا إجماليا يقدر ب 22 مليون درهم–كما قلت–سنة 2017، كما أن عائدات التوظيفات المالية للصندوق والمقدرة ب 267 مليون درهم لم تعد كافية لتغطية العجز التقني المذكور والذي ارتفع ب 34% مقارنة بما سجله سنة 2016.

وترجع وضعية العجز المالي برسم سنة 2017 إلى عدة عوامل، فهي نتيجة متوقعة للنمو المتفاوت في نفقات العلاج التي يتحملها الصندوق، واحد النمو سنوي ب 8.8% في حين أن النمو ديال الاشتراكات يالاه كيوصل لواحد 4.5% خلال نفس الفترة ما بين سنتي 2006 و2017.

وبطبيعة الحال هناك عدد من العوامل التي تفسر تضخم نفقات العلاج، منها:

ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة؛

تضخم بند النفقات المتعلقة ببعض العلاجات بسبب كلفتها المرتفعة؛

تزايد نفقات علاج الفم والأسنان بسبب مراجعة التعرفة؛

زيادة حجم النفقات المتعلقة بالتدخلات البيولوجية بسبب تسعيرتها المفرطة في القطاع الخاص؛

التوسع المستمر لسلة العلاجات بدون تأطير مالي مسبق؛

نمو نسبة لجوء المؤمنين إلى الاستفادة من خدمات النظام، أو ما نسميه بالفرنسية (ce qu'on appelle le taux de sinistralité) نسبة المرضية أو المراضة؛

استقبال النظام لمستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية تطبيقا للمادة 114 من القانون 65.00.

وبصفة عامة فإن مجموع العوامل السابقة أدت إلى ارتفاع الكلفة المتوسطة لملف المرض من 480 درهم سنة 2006 إلى 945 درهم سنة 2017، مما اقتضى معه أنه يعاد النظر في الحكامة ونمر إلى نظام التدبير اللي كتخضع ليه المؤسسات العمومية اللي كتخضع لقواعد الحكامة اللي هي معروفة في سائر المنظمات أو في سائر المؤسسات العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لمهام الصندوق، كما تعلمون، فتتحدد في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لفائدة:

أولا: موظفي وأعوان إدارات الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام؛

أصحاب المعاشات بالقطاع العام والأشخاص المستفيدين من المعاشات بموجب بعض الأنظمة الخاصة للاحتياط الاجتماعي ولفائدة ذوي حقوقهم؛

الأشخاص المستفيدون من نظام التأمين الإجباري على المرض الذي يدبره الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛

طلبة التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص بموجب القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة؛

كما يمكن للصندوق أن يتولى بمقتضى تشريع خاص أو بموجب اتفاقيات تدبير تأمين إجباري أساسي على المرض لفائدة فئات أخرى غير المذكورة أعلاه.

بالنسبة لأجهزة الحكامة، الصندوق يديره مجلس إدارة يتكون من:

ممثلين عن الإدارة (أقصد الإدارة بالقطاعات الوزارية المعنية)؛

ممثل عن الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛

ممثلين عن التعاضديات بالقطاع العام؛

شخصيتان تتوفران على الخبرة والكفاءة في مجال التأمين الإجباري الأساسي على المرض والتغطية الصحية؛

كما يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس بصفة استشارية أي شخص ذاتي أو اعتباري من القطاعين العام أو الخاص يرى فائدة في حضورهم.

بالنسبة لاختصاصات المجلس الإداري، فتتلخص في:

- حصر برنامج العمل السنوي المتعدد السنوات؛

- المصادقة على عقود البرامج واتفاقيات الشراكة المبرمة من لدن الصندوق في إطار اختصاصاته؛

- حصر ميزانية الصندوق وميزانية كل نظام من أنظمة التأمين عن المرض التي يدبرها الصندوق؛

- حصر الحسابات والقوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختتمة؛

- الموافقة على المخطط التنظيمي المحدد للبنيات الإدارية للصندوق واختصاصاتها؛

- الموافقة على النظام الذي تحدده بموجبه قواعد وطرق إبرام الصفقات؛

- الموافقة على النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق؛

- المصادقة عن النظام الداخلي للصندوق؛

- قبول الهبات والهدايا؛

- المصادقة على التقرير المالي والتقرير المتعلق بأنشطة الصندوق برسم السنة المنصرمة المرفوع إليها من لدن المدير؛

- اتخاذ القرار في شأن تفويض جزء من مهام الموكولة للصندوق ولحسابه بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- إبداء رأيه في مشاريع الاتفاقيات الوطنية المراد إبرامها مع مقدمي الخدمات الطبية؛

- المصادقة على الاتفاقيات الأخرى التي يعرضها عليه مدير الصندوق؛

- اتخاذ القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من لدن الصندوق أو تفويتها.

وفيما يتعلق بالتسيير الإداري، فإن الصندوق يسيره مدير يعين وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويقوم بهذا الخصوص بما يلي:

- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة؛

- تسيير الصندوق ويتصرف باسمه ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بالصندوق؛

- تسيير جميع مصالح الصندوق وتنسيق أنشطتها؛

- التعيين في مناصب الصندوق وفقا للمخطط التنظيمي والنظام الأساسي لمستخدميها؛

- عرض مشاريع الاتفاقية الوطنية على مجلس الإدارة لإبداء الرأي بشأنها؛

- إبرام الاتفاقيات وعرضها على مجلس الإدارة قبل دخولها حيز التنفيذ؛

- إبرام الاتفاقيات والعقود التي يفوض بموجبها الصندوق جزءا من المهام الموكولة إليه؛

- يمثل الصندوق أمام الدولة وجميع الإدارات العمومية أو الخاصة وإزاء الأغيار ويقوم بجميع الأعمال التحفظية؛

- تمثيل الصندوق أمام القضاء، ويجوز له أن يرفع أي دعوة قضائية بهدف الدفاع عن مصالح الصندوق؛

- إعداد مشروع ميزانية الصندوق وعرضه على مجلس الإدارة لدراسته والموافقة عليه؛

- تحضير أشغال مجلس الإدارة، والحضور بصفة استشارية لاجتماعاته واجتماعات اللجن المحدثة من لدنه.

أما فيما يتعلق بالتنظيم المالي، فإن الصندوق يتوفر على ميزانية خاصة للاستثمار وتسيير وميزانية خاصة بالخدمات، وتتشكل أهم موارده من اشتراكات المشغلين المنخرطين والأشخاص المسجلين به.

وبخصوص الشروع في ممارسة الصندوق المغربي للتأمين الصحي مهامه وأنشطته، فإن المرسوم بقانون المتعلق بإحداثه نص على نقل مستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وكذا عقاراته والمعدات التي يتوفر عليها إلى الصندوق الوطني المغربي للتأمين الصحي، كما نص على أن المنقولات والعقارات المذكورة تنقل إليه بكامل ملكيتها ودون عوض ومعفية كذلك من رسوم المحافظة العقارية.

وفيما يتعلق بدخول المرسوم بقانون حيز التنفيذ، فسيتم ابتداء من التاريخ الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية النصوص التطبيقية اللازمة لتنصيب أجهزة إدارة الصندوق.

ومن جهة أخرى، وتحضيرا لشروع الصندوق المغربي للتأمين الصحي في ممارسة مهامه، تنفيذا للمرسوم بالقانون المذكور، سيعقد المجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي اجتماعا في الأسبوع المقبل لدراسة وحصر حسابات نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام برسم سنة 2016 و2017 وحصر ميزانية سنة 2019، كما أن وزارة الشغل والإدماج المهني ستعمل جاهدة بتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية المعنية على وضع الأسس السليمة لشروع الصندوق الجديد في ممارسة مهامه وأنشطته وفق منهجية ومقاربة ترتكز على مواكبة ومصاحبة الأجهزة المسيرة والمدبرة لشؤونه.

وفقنا الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة. إذن وزع التقرير وتوصلتم به.

بالنسبة للمناقشة، للفرق والمجموعات الحرية في أخذ الكلمة والتدخل أو تقديم المداخلة مكتوبة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

كلما تعلق الأمر بمشروع قانون عندو أهمية، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية أو إلى آخره من الأمور اللي تتعلق بالسياسات العمومية تنضطرو، في فريق الأصالة والمعاصرة، للتدخل مباشرة بدل تسليم التدخل مكتوب.

استمعنا إلى العرض بإمعان ديال السيد الوزير المحترم، حول المضامين ديال المرسوم بقانون، قد نتفق على واحد العدد من المقتضيات ونختلف مع البعض، ولكن إن اختلفنا فليس من حقنا أن، حرمتونا من الحق ديال التعديل، أو ماشي التعديل، الحكومة حرمت البرلمان من إبداء الرأي، ولكن ماشي رأي من أجل نقاش ومن أجل حوار، لا، من أجل تجويد هاذ المرسوم بالقانون وكذلك بلجوئها إلى الفصل 81 من الدستور.

فصحيح، السيد الوزير، صحيح أن الفصل 81 من الدستور ما تيحددش الدواعي التي تجعل لجوء الحكومة إلى هذا الفصل، ومن حقها تدير التقدير ديالها، كما قلت لنا في اللجنة، احنا قلنا لكم أودي وإلى كان داعي للاستعجال راه البرلمان ما يعترضش، ولكن وإلى كان مشروع قانون غير مستعجلين لأنه مشروع قانون إستراتيجي في المنظومة ديال التغطية الصحية والحماية الاجتماعية وتيعيد الهيكلة الإدارية والمالية، اللي غيكون عندها أثر على هاذ المنظومة، فأعتقد على أنه إشراك البرلمان–قد أقول–واجب، لأن البرلمان هو الذي يشرع.

صحيح أن الفصل 81 عاطي للحكومة باش تشرع في ظروف ما محدداش مزيان، عندكم انتما الهامش ديال التقدير، وإلى ما كانش الاستعجال أشنو هو التقدير ديال حرمان البرلمان من المناقشة والتعديل والتجويد بشكل مشترك، كما جرت العادة غالبا بالبرلمان والحكومة، السلطة التشريعية والتنفيذية.

ثم السيد الوزير الحكومة عندها الأغلبية ديالها، لا في النواب ولا في المستشارين، أنا غير فهمونا واحد الأمر، انتما هاذ المشروع المرسوم بقانون جبتوه نهار10 أكتوبر، يومين قبل افتتاح الدورة باش تستعملو الفصل 81، من غير وجه حق احنا تنعتبرو، كان من الممكن تنتظرو بعض الأيام، أسبوع وتجيبوه في إطار المسطرة ديال مشاريع القوانين، ويتحال على اللجنة، واليوم بدل ما نجيو ندوزو مشروع القانون على مرسوم بقانون كنا غناقشو مشروع القانون بالمقتضيات ديالو ويتصادقو عليه الأغلبية ديالكم، لا هنا ولا في مجلس النواب.

إذن فما اقتنعناش حقيقة على أنه.. خاصة وأنكم لم تكشفوا على هذه التقديرات ديالكم.

صحيح الحكومة التجأت في بعض الحالات، أعتقد في هاذ التجربة ديالنا اللي عندي 3 سنين التجأت الحكومة إلى استعمال الفصل 81 حين يتعلق الأمر بتعديل شي مادة تتعلق بالرسم الجمركي الذي يأذن للحكومة باستيراد القمح، حسب السوق الدولية باش ما يتضررش الفلاح وباش ما يتضررش الاقتصاد الوطني، ولكن دبا أشنو زعما، ما فهمتش، ما كتتحاوروش مع المركزيات النقابية حول القضايا ذات البعد الاجتماعي، ما بغيتوش تتحاورو في البرلمان على مشروع قانون استراتيجي، دبا جاي السيد الوزير كتقول لنا المقتضيات الهيكلة والمهام.. ما مفهوماش.

ولذلك من حقنا أن نقول على أن الحكومة عملت على تهريب هذا مشروع القانون بغير وجه حق، أعني انتما المبادرة التشريعية عندكم السيد الوزير، عندكم وإذا جينا نديرو الحصيلة دبا غتديرو الحصيلة ديال هذه الدورة، غتلقاو على أنه مقترحات القوانين اللي جات بمبادرة من البرلمان لا تتعدى واحد 5% من مجمل النصوص التشريعية اللي كانت في الحصيلة ديال هذه الدورة، يعني المبادرة التشريعية عندكم أصلا، وبغيتو تزيدو تحرمو البرلمان من مناقشة مثل هذه المشاريع اللي عندها طابع استراتيجي على المستوى الاجتماعي.

فأعتقد على أنه هذا التصرف من الحكومة غير مفهوم إطلاقا علاش بالضبط، لإضعاف ربما من حيث لا تدرون أو تدرون راه هاذ الشي يضعف المؤسسة التشريعية، وماشي مصلحة الحكومة المؤسسة التشريعية تضعاف، انتما جبتو مرسوم بقانون عرفتو بلي غادي دوزوه عندكم الأغلبية ديالكم، دوزتوه، ترفض هنا في اللجنة ديال التعليم في مجلس المستشارين، مشى لمجلس النواب دازوتنشرفي الجريدة الرسمية وبديتو تتعملو به وجايبينو اليوم مشروع القانون باش نصادقو عليه، وانتما عارفين غتم المصادقة عليه، حتى لنفرض هنا ترفض حتى هنا عندكم الأغلبية، نحسبوها عدديا، ماشي مشكل، ولكن شيء من التقدير والاحترام للمؤسسة التشريعية.

زيدك السيد الوزير، في اللجنة ديال التعليم السيد عضو الحكومة اللي مثلكم في اللجنة قطع على نفسه التزاما أمام الأعضاء المحترمين ديال اللجنة على أنه حين سيأتي المشروع سيتم المناقشة وإشراك

البرلمانيين حتى وإن كان في تغيير بعض المقتضيات، والتسجيلات كاينة، انتما جيتو السيد الوزير قلتو أودي لا احنا غنطبقو الدستور، من حقكم، ما نقدروش نقولو لكم لا، لأن هذا حقك الدستوري، ولكن عاود ثاني اللي غلب يعف، ماشي التجأتو عندكم هذا الحق الدستوري وباغيين تقصيو البرلمان رغم أنه البرلمان التدخل ديالو ما يمكن يكون إلا في مصلحة تجويد وتطوير المقتضيات القانونية اللي في مصلحة واحد العدد ديال المنخرطين في التعاضديات، اللي غادي يكون هذا الصندوق المغربي للتأمين الصحي مسؤول على التغطية الصحية ديالهم.

فأعتقد على أن الحكومة أخطأت في اللجوء إلى الفصل 81 وأخلفت الموعد في اعتبار البرلمان شريك في التشريع، رغم أنه هو مصدر التشريع.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على حسن الإصغاء السيدات والسادة المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

باقي شي تدخل آخر؟ شكرا السيد الرئيس، تفضل السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

مشروع قانون، هذا المعروض اليوم على الجلسة التشريعية للمصادقة عليه أوضح بعض الأمور وأيضا يفرض علينا كبرلمانيين أن نناقش بعض المقتضيات.

فالمرسوم بقانون الذي جاءت به الحكومة وادعت على أنها هناك استعجال، لاجئة إلى الفصل 81 من الدستور لم يكن في محله، وإن كنا في البداية قد اعتقدنا أن هناك حالة استعجال واللي كانت تبررت بأنه كاين مشكل ديال الحكامة، وبأنه الصندوق يمكن يكون فيه إشكال، لكن من بعد ما جانا مشروع القانون اتضح بأنه المبرر لم يكن معقولا، على اعتبار أن المرسوم بقانون جاء يومين قبل افتتاح الدورة، ومشروع القانون جاء خمسة أيام قبل اختتام الدورة، بمعنى أنه كان اللجوء إلى هاذ الفصل من أجل تمرير هاذ القانون ونقولوها، وكان تحايلا على القانون، صحيح الفصل 81 من الدستور يعطي للحكومة هاذ الحق، لكن روح القانون يفترض على أن الحكومة لا تلجأ إلى هذا الفصل إلا في حالة الاستعجال، واللي كان دائما البرلمان متعاون حينما تكون هناك حالة استعجال.

الذي اتضح هو أن الحكومة لجأت إلى هذا الفصل لكي تحرم المؤسسة التشريعية من حقها في مدارسة وأيضا تعديل مواد هذا المشروع، وهو ما اتضح، فبالرغم من إقرار السيد وزير العلاقات مع البرلمان في اللجنة ديال التعليم والشؤون الثقافية بأنه سيأتي مشروع القانون وسيكون فرصة للبرلمانيين للمناقشة والتعديل، إلا أن السيد وزير الشغل، حينما جاء إلى لجنة المالية رفض رفضا قاطعا أنه يتم مناقشة هذا المشروع، علما أنه ليس هناك لا في الدستور ولا في القانون التنظيمي ولا في النظام الداخلي ما يمنع من هاذ الحق، أي المناقشة والتعديل على المشروع القانون الذي مر بمرسوم بقانون.

ولذلك، فنحن كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نثير انتباه كل الفرق البرلمانية على أنه هذا الحق قد غبنا فيه وأنه لا يجب أن نتساهل مرة أخرى في ما يتعلق بهذا الباب بالتحديد، علما أيضا أن الحكومة لم تعرض هذا المشروع الاجتماعي على الشركاء الاجتماعيين، وأقصد بالطبع النقابات الأكثر تمثيلية، مما يؤكد النية المبيتة للحكومة في تمرير هذا القانون دون مناقشته ودون تعديله، وهذا ما نرفضه رفضا باتا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى مبقاش شي تدخل، نمر إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون= 16؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون: لا أحد.

وبذلك، **يكون المجلس قد صادق على مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي**.

ونمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم مشروع القانون رقم 33.18 الذي يقضي بتغيير وتتميم الفصلين 352 و353 من مجموعة القانون الجنائي وبتتميم أحكامه بالفصل 359-1.

كما لا يخفى على أنظاركم، فقد شكلت الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى وزير العدل بشأن التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، نقطة تحول مفصلي في التعامل مع هذا الموضوع، حيث نبه جلالته إلى خطورة هذه الظاهرة وتواصل استفحالها وعلى مساسها بالأمن القانوني والعقاري وبحق الملكية الذي يضمنه دستور المملكة، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على مكانة وفعالية القانون ودوره في صيانة الحقوق، فضلا عن زعزعة ثقة الفاعلين الاقتصاديين، ودعا جلالة الملك إلى الانكباب الفوري على وضع خطة عمل عاجلة للتصدي لهذه الظاهرة، تتولى تنفيذها آليات تحدث لهذا الغرض.

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم إحداث لجنة عهد إليها بتتبع موضوع أفعال الاستيلاء على عقارات الغير، تحت إشراف وزارة العدل وعضوية ممثلين عن قطاعات حكومية وإدارات عمومية وأجهزة قضائية ومهنية، حيث ضمت اللجنة في عضويتها وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأمانة العامة للحكومة، الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، المديرية العامة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، المحافظة على الأملاك العقارية والرهون، المديرية العامة للضرائب، الوكالة القضائية للمملكة، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، المجلس الوطني للموثقين، الهيئة الوطنية للعدول وجمعيات أخرى.

عقدت اللجنة المذكورة عدة اجتماعات لتدارس الموضوع وإيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لظاهرة أفعال الاستيلاء على عقارات الغير، ملتزمة بالتوجيهات الملكية السامية من خلال اعتماد مقاربة استعجالية شاملة متكاملة تسهم في تنفيذها وفق منهجية تشاركية كل الجهات والمؤسسات المعنية، وذلك عن طريق معالجة قضائية تقوم على تتبع القضايا المعروضة على المحاكم وضمان التطبيق السليم للقانون والبت فيها داخل أجل معقول مع الإعمال الحازم للمساطر القانونية والقضائية في مواجهة المتورطين، وأيضا عن طريق معالجة وقائية تقوم على ابتكار إجراءات وقائية تضمن معالجة أي قصور تشريعي وتعزز الجوانب التنظيمية والعمل.

في إطار التشخيص الذي قامت به هذه اللجنة لهذه الظاهرة والبحث عن الأسباب الكامنة وراءها تبين أنه من الأسباب التي تساهم في تفشيها واستفحالها اعتماد الوكالات العرفية أثناء إبرام العقود الناقلة للملكية ووجود بعض أوجه القصور من الناحية التشريعية فيما يخص عددا من المواضيع، منها اختلاف العقوبات بين المهنيين المختصين في تحرير العقود، لذلك ومن أجل سد هذه الثغرات القانونية، وتفعيلا للقرارات المتخذة من طرف اللجنة بهذا الخصوص، تم إعداد مشروع قانون رقم 33.18 المعروض اليوم على أنظاركم والذي يقضي بتغيير وتتميم الفصلين 352 و353 مجموعة القانون الجنائي وبتتميم أحكامه بالفصل 359-1 بهدف توحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود من موثقين وعدول ومحامين بهدف تحقيق الردع المطلوب.

أود أن ألفت عناية حضرات السيدات والسادة المستشارين أن مناقشة هذا التعديل بلجنة التشريع وحقوق الإنسان اتسم بنقاش عميق ورصين، تم الوقوف من خلاله على كل الجوانب المرتبطة بهذا المقتضى القانوني، وخلص النقاش إلى اعتماد التعديل الذي أقره مجلس النواب على الصيغة الأصلية والتي يتضمنها مشروع القانون، وهو ما تجاوبت معه اللجنة، تم اعتماد صياغة الفصل 359-1 كما يلي:

"استثناء من أحكام الفصل 358 أعلاه، يعاقب بالعقوبات المقررة في الفصلين 352 و353 من هذا القانون كل محام مؤهل قانونا لتحرير العقود الثابتة طبقا للمادة 4 من القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفصلين المذكورين".

وبذلك تم تحديد مجال تطبيق المادة الجديدة فقط على المحامين المؤهلين لتحرير العقود ثابتة التاريخ، وهم المحامون الذين مارسوا أكثر من 10 سنوات مهنة المحاماة وعلى العقود الناقلة للملكية المنجزة في إطار المادة 4 من مدونة الحقوق العينية فقط دون غيرها من العقود الأخرى التي ينجزها السادة المحامون.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نظرة موجزة عن مشروع القانون الجديد والذي سيشكل بعد المصادقة عليه دفعة قوية للجهود المبذولة للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، وهي الظاهرة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، وزع التقرير.

بالنسبة للمناقشة، الفرق والمجموعات لهم الحق في التدخل أو تسليم ملخص لمداخلاتهم، إذن سيتم تسليم المداخلات.

وننتقل للتصويت على المواد التي يتألف منها مشروع القانون.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة الثانية:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغييروتتميم مجموعة القانون الجنائي**.

ونمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بتقديم مشروع القانون رقم 89.18 القاضي بتغييروتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، والذي يأتي في سياق تنزيل المخطط التشريعي الذي التزمت به وزارة العدل وتكريس دولة الحق والقانون وتنفيذ التعهدات التي التزمت بها المملكة، من حيث اتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية، لتعزيز ظروف وأنسنة الوضع تحت الحراسة النظرية والاحتفاظ بالأحداث.

حضرات السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

الغاية من الوضع تحت الحراسة النظرية أو الاحتفاظ بالأحداث ليست حرمان الشخص من حريته، وإنما لما تقتضيه ضرورة البحث في بعض الحالات والقيام بالتحريات اللازمة لكشف الحقيقة بشأن بعض الجرائم الخطيرة المرتكبة وجمع الأدلة المتعلقة بها، وفي حالات أخرى توفير الحماية للشخص الموقوف نفسه.

لقد أظهرت الإحصائيات المسجلة خلال السنوات الأخيرة ارتفاع عدد الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم، سواء لدى مخافر الأمن الوطني أو الدرك الملكي، حيث انتقل العدد الإجمالي لهؤلاء من 346125 شخصا سنة 2015 إلى 364695 سنة 2016، ووصل هذا العدد سنة 2017 إلى 378405، وهذا الرقم، كما لا يخفى عليكم كبير.

أبان تشخيص الوضع الحالي عن وجود إشكالات كبيرة تتعلق بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت تدبيري الحراسة النظرية والاحتفاظ بالأحداث، غير أنه أمام غياب أي نص قانوني يؤطر هذه العلمية وعدم رصد أي ميزانية خاصة بها، يتم في كثير من الأحيان تلقي الوجبات الغذائية إما من أسر المعنيين بهذا التدبير أو بمبادرة من عناصر الضابطة القضائية المداومة، وهو وضع حتم علينا التفكير لإعداد مشروع قانون يعالج هذا الموضوع من كافة جوانبه.

ولذلك، فإن المتوخى من تعديل المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية هو إيجاد حلول تشريعية وتنظيمية لإشكالية تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والمحتفظ بهم، صونا لكرامتهم وسلامتهم الجسدية.

بمقتضى المشروع الجديد الذي نعرض عليكم، فإن الدولة ستتحمل لأول مرة مصاريف التغذية الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم، حيث تم رصد ميزانية خاصة لهاذ الغرض تقدر ب 60 مليون درهم، وسيحدد نص تنظيمي ضوابط وشكليات هذه العملية والإجراءات المرتبطة بها والجهة التي ستتولاها، بما يتلاءم والمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تم وضع مضامين مشروع هذا القانون بعد عدة اجتماعات مع القطاعات المعنية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، إدارة الدفاع الوطني، رئاسة النيابة العامة، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي، روعيت فيه الإجابة على الإشكالات العملية التي تطرحها تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية وكذلك الاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة من الممارسة العملية، بهدف تقوية الضمانات الإجرائية الخاصة بالحراسة النظرية والاحتفاظ بالأحداث بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية ويساهم في ضمان التزام المغرب بتعهداته الدولية.

هذا المشروع يهدف إلى:

أولا: السعي إلى ملاءمة القانون الجنائي وقانون المسطرة المدنية مع ما جاء به دستور المملكة لسنة 2011 من حمولة حقوقية تعززت بها الضمانات القانونية لمرحلة ما قبل المحاكمة؛

تفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية الرامية إلى مراجعة التشريعات الجنائية، والتي كان بعضها محل توصيات وملاحظات من بعض آليات الأمم المتحدة، سواء المعنية بحقوق الإنسان أو بمنع الجريمة؛

ملاءمة الممارسات الوطنية مع الممارسات المقارنة الفضلى فيما يخص توفير إطار قانوني وتنظيمي خاص بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بها.

تلكم، السيد الرئيس السيدات والسادة المستشارون المحترمون، نظرة موجزة عن مشروع القانون الجديد.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة، إذن التقرير وزع.

بالنسبة للمناقشة سيتم تسليم المداخلات وننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.**

ونمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، والذي سيقدمه السيد وزير العدل، نيابة على السيد وزير السياحة. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن ألقي أمامكم كلمة تقديمية مقتضبة حول مشروع القانون رقم 93.18 وتغيير القانون 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

يعتبر الإرشاد السياحي أحد أهم مكونات المنتوج السياحي الوطني، المرشد السياحي يلعب دورا أساسيا في التعريف بالموروث الثقافي والحضاري للمملكة وكذلك تثمين التراث المادي واللامادي الذي تزخر به، وهو غالبا ما يؤثر على الصورة التي يكونها السائح على البلد الذي يزوره.

من هذا المنطلق، ومن أجل الرقي بجودة خدمات الإرشاد المقدم ومنح هذا النشاط تموقع أفضل ضمن سلسلة القيم السياحية، تم إطلاق ورش للمهنة توج بالمصادقة على القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي ونصوصه التنظيمية.

هذا وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يأتي مشروع القانون المقترح للمساهمة في خلق فرص الشغل للشباب ومنح الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل فرصة الاندماج في القطاع المهيكل، ومن تم تثمين خبراتهم وملكاته.

في هذا الصدد يجب التذكير أنه من بين أهم المقتضيات التي نص عليها القانون 05.12 السالف الذكر هي تحديد مدة سنتين كمرحلة انتقالية يتم خلالها تسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية، دون استيفاء شرط التكوين المنصوص عليه في القانون، حيث قامت هذه الوزارة بتنظيم امتحان مهني مكن من تسليم 1108 اعتماد لمزاولة مهنة مرشد سياحي، 905 مرشد المدن والمدارات السياحية، 203 مرشد الفضاءات الطبيعية، وذلك داخل الفترة الانتقالية التي استوفت آجالها بتاريخ 7 مارس 2018.

لكن الإشكالية التي ظلت مطروحة بعد إجراء الامتحان المهني تمثلت في كونها عدد كبير من المهنيين الممارسين لمهنة الإرشاد السياحي، وبالرغم من التجربة والخبرة التي يتوفرون عليها والتي تزيد عن 30 سنة، ورغم إتقانهم لمجموعة من اللغات الأجنبية لم يستطيعوا اجتياز الامتحان المهني، نظرا لعدم إتقانهم الكتابة في حين أن النص التطبيقي ينص على الاختبار الكتابي.

إن التعديل المقترح سيمكن من جهة من تمديد الفترة الانتقالية من سنتين إلى 6 سنوات، هذه المدة تحتسب ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي، والذي تم نشره بتاريخ 7 مارس 2016، وستستوفي هذه المدة آجالها بتاريخ 7 مارس 2022، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار ضمن النص التطبيقي الجديد هذه الفئة التي لا تتقن الكتابة حتى يتم إدماجهم والاستفادة من خبراتهم ومن الدور الذين يقومون به في المناطق الجبلية.

أشكركم على اهتمامكم، وألتمس منكم المصادقة على مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية. إذن وزع التقرير.

بالنسبة للمناقشة، هل هناك من تدخل؟ أفتح باب التدخلات، إذن سيتم اعتماد المداخلات مكتوبة.

وننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: الإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

أولا: مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي:

1 - مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

ودون الخوض في مضامين هذا المشروع قانون الذي يروم إحداث مؤسسة عمومية تحت اسم الصندوق المغربي للتأمين الصحي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مع إخضاعها للوصاية الإدارية للدولة وللمراقبة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية، وحلولها محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

يهمني أن أطرح بعض التساؤلات:

ما هي دواعي استعجال الحكومة بخصوص إحالة مرسوم بقانون على لجنة المالية يومين قبل افتتاح الدورة الخريفية 2018؟ وعبرنا عن تخوفنا في اللجنة ونعيد التعبير عنه من استغلال الحكومة لمضامين الفصل 81 من الدستور من أجل تهريب النقاش حول هذا المشروع ومحاولتها تغييب دور البرلمان فيما يتعلق بإغناء وتجويد القوانين، ودفعها بالبرلمان ليكون آلية للتصويت فقط.

لماذا هذا الاستعجال؟ في الوقت الذي لن يدخل المرسوم بقانون حيز التطبيق إلا حين تاريخ نشر النصوص التطبيقية اللازمة لتنصيب أجهزة إدارة الصندوق بالجريدة الرسمية.

المرسوم يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية تحت اسم الصندوق المغربي للتأمين الصحي مع إخضاعها للوصاية الإدارية للدولة وللمراقبة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية، وتحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وبالتالي فالأمر في نظرنا لا يعدو أن يكون تغييرا شكليا فقط، ولن يمكن من إعادة هيكلة منظومة الدعم والحماية الاجتماعية التي دعا إليها صاحب الجلالة في خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2018، ولذلك كان الأولى والأجدر أن تعمل الحكومة على إعادة النظر ومراجعة النصوص التشريعية التي تؤطر مجال عمل الصندوق.

السؤال المحوري: أين نحن من تفعيل استراتيجية الدولة بناء على التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح وتطوير منظومة التغطية الصحية الأساسية في أفق تعميقها؟

نظرا لكل ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة وكما صوتنا ضد المرسوم نصوت كذلك ضد هذا المشروع قانون.

2 - مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30 محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

ونسجل في هذه المناسبة بكل ايجابية ما تضمنه المرسوم بقانون من مقتضيات تعكس إرادة الحكومة في تفعيل استراتيجيتها الرامية إلى تطوير منظومة التغطية الصحية الأساسية وذلك بتعزيز وتجويد الخدمات المقدمة للمستفيدين وإدماج فئات اجتماعية أخرى لم تكن من قبل تستفيد من حق الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وعلى هذا الأساس، نعتبر مشروع القانون خطوة مهمة في اتجاه إرساء قواعد الحكامة الجيدة فيما يخص تطبيق قواعد أكثر دقة فيما يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات وذوي حقوقهم، وذلك من خلال إحلال مؤسسة جديدة هي الصندوق المغربي للتأمين الصحي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وفي نفس السياق، سيسمح مشروع القانون بإرساء المقتضيات التشريعية التي تهم رقابة الدولة على المنشآت العامة المنظمة بالقانون رقم 69.00 في الشق المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

وأود بهذه المناسبة، الإشادة بأهداف مشروع القانون حيث يروم صيانة المكتسبات، من جهة، وتجاوز مظاهر القصور التي تمس باستدامة عمل هذا الصندوق، من جهة أخرى، وذلك من خلال اعتماد تدبير مهني يراعي حقوق وانتظارات الفئات المستفيدة من هذا النظام

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30 محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3 - مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني ان اتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة المشروع القاضي بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، هذا المشروع يهدف إلى استكمال المسطرة الدستورية الواردة في الفصل 81 من الدستور المتعلقة بمراسيم القوانين، وذلك بعرض المرسوم بقانون المذكور أعلاه على البرلمان قصد المصادقة عليه.

ويهدف هذا القانون إلى إحداث "الصندوق المغربي للتأمين الصحي" كمؤسسة عمومية تحل محل "الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي" باعتباره اتحادًا لـ8 تعاضديات يخضع لثلاثة قوانين أساسية.

الهدف من إحداث هذا الصندوق هو تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين، وأصحاب المعاشات، وذوي حقوقهم بالقطاع العام، والطلبة بالقطاعين العام والخاص، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للفترة الممتدة ما بين سنة 1956 و1999، وذوي حقوقهم المستفيدين أيضا من هذا النظام.

كما يتيح هذا القانون إمكانية تكليف الصندوق المذكور بتدبير هذا النظام لفائدة فئات أخرى غير تلك المشار إليها بموجب تشريع خاص أو اتفاقية، إضافة إلى تنظيم وتحديد صلاحيات هذا الصندوق، وتدابير حلوله محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في جميع حقوقه والتزاماته.

ونحن في الفريق

4 - مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الشغل والإدماج المهني المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة مشروع مرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي في هذه الجلسة العامة، ولابد في البداية أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال اجتماع اللجنة، وبالانخراط الفاعل لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع مرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع مرسوم القانون قيد الدراسة، عملا بالتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وفي إطار تنزيل أحد أولويات البرنامج الحكومي المتعلقة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وكذا الوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة المغربية اتجاه منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

ويهدف مشروع مرسوم القانون إلى إحداث "الصندوق المغربي للتأمين الصحي" كمؤسسة عمومية تحل محل "الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي"، باعتباره اتحادا لثماني تعاضديات يخضع لثلاثة قوانين أساسية: الظهير الشريف رقم 1.57.187 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، والقانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والقانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة؛ حيث سيعهد إلى الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛ تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات وذوي حقوقهم بالقطاع العام، والطلبة بالقطاعين العام والخاص، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للفترة الممتدة ما بين سنة 1956 و1999 وذوي حقوقهم المستفيدين أيضا من هذا النظام.

كما يتيح هذا المشروع إمكانية تكليف الصندوق المذكور بتدبير هذا النظام لفائدة فئات أخرى غير تلك المشار إليها بموجب تشريع خاص أو اتفاقية، كما حدد هذا المشروع تنظيم وصلاحيات هذا الصندوق، وتدابير نقل وحلوله محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في جميع حقوقه والتزاماته.

السيد الرئيس المحترم،

وبناء على ما سبق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع مرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي والذي نتمنى أن يحقق أهدافه بما يعزز منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا وحكامتها، آملين أن نستحضر جميعا، برلمانا وحكومة، مضامين الخطاب الملكي السامي لخطاب العرش المجيد لسنة 2018 الرامي إلى ضرورة إعادة هيكلة منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ورفض كل تفسير أو تأويل تعسفي لمضامين الفصل 81 من

الدستور، مع التحلي بالثقة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في أفق تجويد الخدمات العمومية والرقي بها.

والسلام.

ثانيا: مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يتشرف فريق الأصالة بمجلس المستشارين بالتجاوب مع مضمون مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، خصوصا أن هذا المشروع قانون يُنتظر منه أن يساهم في تعزيز التدابير القانونية لتحقيق الأمن العقاري، الذي يشكل إحدى المداخل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز الإقلاع الاقتصادي للمملكة.

كما يُتنظر من هذا المشروع قانون، أيضا، أن يعمل على سد الفراغ القانوني الذي كانت ولازالت تستغله مافيا العقار من أجل إبرام عقود عرفية بطرق ملتوية، تسمح لهم بالاستيلاء على عقار الغير بشكل غير قانوني، الأمر الذي يتضرر منه المواطنين المغاربة خصوصا المغاربة المقيمين بالخارج، إضافة إلى المستثمرين الأجانب.

وحيث أن مشروع القانون، الذي بين أيدينا، سيعمل على توحيد العقوبات الجنائية المقررة في الفصلين 352 و353 على السادة المحامون، من جهة على غرار الموثقين والعدول والموظفين العموميين والقضاة، ومن جهة ثانية، فإنه يرمي إلى تشديد العقوبة على الأشخاص المؤهلين قانونا لتحرير العقود الثابتة التاريخ طبقا للمادة 4 من القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية (خاصة المحامون).

ونتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة أن يشكل مشروع القانون هذا، دفعة قوية للجهود المبذولة من أجل التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير والتصدي العملي للشبكات المنظمة التي تستعمل الوسائل الاحتيالية من أجل وضع اليد دون وجه حق على الملكيات العقارية للغير، خصوصا وأن ملف الاستيلاء على عقارات الغير، يحظى بمتابعة خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

لكل ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا مشروع قانون.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرنا بخصوص مناقشة مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

السيد الرئيس،

بالنظر لأهمية الملكية العقارية في حياة الأفراد ولقيمتها التصاعدية في السوق الاقتصادية، فقد شكلت مطمعا لذوي النيات السيئة الذين يحاولون الترامي عليها وسلبها من مالكيها الحقيقيين بشتى الطرق إلى حد ظهور شبكات مؤطرة في ميدان التزوير غايتها البحث عن العقارات المهملة وخاصة تلك العائدة للأجانب وكذا للمغاربة المقيمين بالخارج، ولهذا نجد هذا الأمر حضي محطة اهتمام من طرف جلالة الملك الذي بعث برسالة لوزير العدل والحريات بتاريخ 30 دجنبر 2016 قصد الإنكباب الفوري من أجل وضع خطة عمل للتصدي لهذه الظاهرة والهادفة إلى تحصين الملكية العقارية وتيسير تداولها وانتقالها بما يكفل استقرار المعاملات العقارية وحماية حقوق الملاك وأصحاب الحقوق العينية وتعزيز الثقة والأمن العقاريين.

إن التفكير في إرساء سياسة شاملة ومندمجة ذات طابع استراتيجي في قطاع العقار أضحى ضرورة ملحة لتجاوز الاختلالات المسجلة وتمكين العقار في الاسهام الفعال في دينامية التنمية.

السيد الرئيس،

إن مختلف التشخيصات المنجزة على مستوى قطاع العقار بالمغرب خلصت إلى وجود مجموعة من الاختلالات والاشكاليات التي تعيق اضطلاع العقار بدوره الكامل في التنمية المنشودة، إن على مستوى البنية العقارية أو على مستوى الإطار القانوني المعتمد.

لدى كان من اللازم توحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود من موثقين وعدول محامين وذلك بغاية تحقيق الردع المطلوب والتصدي لحالات الاستيلاء على العقارات التي تبين أن غالبيتها يتم عبر وسائل احتيالية وتدليسية تتمثل أساسا في تزوير العقود ومحررات ووكالات بأسماء الملاك الحقيقيين وأحيانا تزوير بطائق هوياتهم وذلك للتمكن من إبرام عقود تفويت تكتسي الشرعية. إذ يقف وراء هاجس الاستيلاء على عقارات الغير بالدرجة الأولى الجانب الاقتصادي والمتمثل في الرغبة في الاغتناء السريع خصوص إذا علمنا أن العقارات التي تكون موضوع استيلاء غالبا ما تكون ذات قيمة مالية مهمة كون أن العائدات المالية المحصلة من هذه العملية تكون في أغلب الأحوال الدافع الرئيسي والمباشر للإقدام إلى الاستيلاء على عقارات الغير بدون موجب قانوني.

السيد الرئيس،

إن المشروع الذي نحن بصدده يدخل في إطار تنفيذ التوجهات الملكية بشأن التصدي الفوري والحازم لأفعال الإستيلاء على عقارات الغير.

لكل ما سبق فإننا في الفريق الحركي ولأهمية هذا المشروع نصوت بالإيجاب.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المُناقَشة وإبْداء الرأي حول مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، ولابد في البداية أن ننوه بالعرض القيم الذي تقدم به السيد وزير العدل والنقاش الإيجابي والبناء الذي طبع أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق النقاش أثناء دراسة هذا المشروع.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وإيمانا منا بالتطبيق الصارم للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، فإننا نثمن وجاهة هذا المشروع القاضي بتوحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود، حيث حدد عقوبة التزوير التي يرتكبها كل قاض أو موظف عمومي أو موثق أو عدل وكل محام مؤهل قانونا لتحرير العقود، في السجن من 10 إلى 20 سنة وغرامة من 100.000 إلى 200.000 درهم، وذلك انسجاما واستكمالا للقانون الذي سبق أن وافقنا عليه في مجلسنا الموقر والذي مكن السادة المحامون من تحرير هذا النوع من العقود، حيث أن المنطق يقضي بالمساواة في الجزاء عند المخالفة على غرار المساواة في الحق في تحرير العقود، وذلك حتى يتسنى تحقيق الردع المطلوب والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير والتي غالبا ما تتم عن طريق تزوير العقود والمحررات والوكالات بأسماء الملاك الحقيقيين ثم إبرام عقود تفويت مكتسبة للشرعية القانونية وتؤدي إلى نقل الملكية إلى أشخاص آخرين. وهو ما يترتب عليه تضييع الحقوق وفقدان الثقة في الأمن القانوني والعقاري.

وإيمانا منا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بضرورة مواكبة المجهودات المبذولة للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية بشأن الانكباب الفوري على وضع خطة عمل عاجلة للتصدي لهذه الظاهرة، فإننا ننوه بمضامين هذا المشروع الهام ونصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثالثا: مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية:

1 - مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يتشرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بالتجاوب مع مضمون مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، على اعتبار أن المقتضيات القانونية التي تعدل بموجبها المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية، وكذا المادة 460 من نفس القانون، ترمي إلى وضع حد لمعاناة المعتقلين وأسرهم في التوصل بالتغذية خلال مرحلة الحراسة النظرية،

وبالتالي فإن هذه المقتضيات ستساهم لا محال في أنسنة ظروف اعتقال المشتبه فيهم خلال مرحلة الحراسة النظرية سواء بمخافر الشرطة أو الدرك الملكي طيلة مدة الحراسة النظرية المحدد في المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية.

وبما أن المشروع قانون رقم 89.18 يهدف إلى ملاءمة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع ما جاء به دستور المملكة المغربية، وكذا السعي إلى تعزيز الإجراءات والتدابير والضمانات القانونية لمرحلة ما قبل المحاكمة. بالإضافة إلى تفعيل الالتزامات الدولية للمملكة المغربية الرامية إلى مراجعة التشريعات الجنائية، والتي كان بعضها محل توصيات أو ملاحظات من بعض آليات الأمم المتحدة سواء المعنية بحقوق الإنسان أو بمنع الجريمة.

فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 22.01 يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

إن النص الذي نحن بصدد دراسته يروم تغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية وبالضبط المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية، بغية وضع إطار قانوني لتغذية الأشخاص

الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم.

السيد الرئيس المحترم،

وباستقراء مضمون هذه المادة الفريدة نستشف أن الدولة ستتحمل ولأول مرة مصاريف التغذية الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم، حيث رصدت ميزانية خاصة لهذا الغرض، وهذه مبادرة نحن في الفريق الاستقلالي ننوه بها ونثمنها عاليا، على اعتبار أنها جاءت استجابة لما جاء به دستور المملكة المغربية لسنة 2011 من حمولة حقوقية قوية تعزيزا للضمانات القانونية لمرحلة ما قبل المحاكمة.

كما نلاحظ أن هذا التعديل جاء تفعيلا للالتزامات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان وإعمالا للتوصيات والملاحظات الصادرة عن الآليات الأممية المعنية بشأن مراجعة وملاءمة التشريعات الجنائية الوطنية، وذلك عن طريق توفير إطار قانوني وتنظيمي خاص بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي، إذ ننوه بهذه المبادرة التشريعية ذات الأبعاد الإنسانية، لابد أن نؤكد على ضرورة العمل على تفعيل هذا الإجراء ليس فقط على المعتقلين في طور التحقيق، بل نود أن يشكل حتى مرحلة التقديم علما أن المسطرة قد تطول أحيانا ليوم كامل دون أكل.

كما نسجل ضرورة ضمان تغذية تتوفر على الشروط الصحية المتعلقة بكيفية حفظ هذه الأطعمة وضمان جودتها، عن طريق الالتزام بإجراءات قان الصفقات واحترام القوانين الجاري بها العمل مع تضمين دفاتر التحملات بكل هذه المواصفات.

وفي هذا الإطار، لابد ونحن نناقش اليوم ظروف المعتقلين تحت الحراسة لابد من إثارة بعض القضايا ذات الصلة مادام أن المعتقل لازال في طور التحقيق، كالاهتمام بالمرافق الصحية في أماكن الاعتقال، وذلك بتوفير مختلف شروط الإقامة المفروضة إنسانيا كالتهوية المطلوبة والأفرشة الضرورية.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقتا من مضمون هذا النص الإنساني بامتياز، وبناء على ما استقيناه من المذكرة التقديمية المفصلة لأهدافه وغاياته، والمتمثلة أساسا في كونه سيشكل قيمة مضافة سوف تغني التجربة المغربية في مجال الحقوق والحريات وتستجيب لمطالب الحركات الحقوقية الوطنية والدولية، كما أنه يعكس إرادة الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية في مجال إصلاح منظومة العالة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما أن النص موضوع مناقشتنا اليوم يروم الملاءمة مع ما جاء في الفصل 23 من الدستور: " يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية"، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

- مشروع القانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

- مشروع القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانونرقم33.18 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، ومشروع القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

وأود في البداية أن أفتتح مداخلتي هذه بتثمين مضامين هذين النصين التشريعيين التي استجابت لاحتياجات المواطنين ووضعت لبنة أخرى في طريق تدعيم الأمنين القانوني والقضائي وكذا الأمن العقاري،

كما أستغل هذه المناسبة أيضا للتنويه بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وتعاون الحكومة، في تعاطيهما مع النصين اللذين نحن بصددهما، بالشكل الذي يحقق غاية من الغايات المرجوة من القاعدة القانونية، ألا وهي سرعة الاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعة، وهو ما عكسه التصويت بالإجماع داخل اللجنة.

ففيما يخص مشروع القانون رقم 33.18 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والذي كان موضوع رسالة ملكية نهت إلى ضرورة التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، لما تشكله هذه الظاهرة من مساس بالأمن القانوني والعقاري، وبحق من الحقوق المكفولة دستوريا وهو الحق في الملكية، فمن شأن هذه التعديلات تعزيز فعالية القانون في حفظ وصيانة الحقوق، ناهيك عن تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين، لذلك فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعم هذه التعديلات، وهي مناسبة لندعو أيضا إلى التعجيل بوضع منظومة قانونية متكاملة خاصة بالأراضي الجماعية وأراضي الجماعات السلالية بما يؤدي إلى تثمينها وإدماجها في صلب التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما ما يخص مشروع القانون رقم 89.18 فإنه جاء في سياق تنفيذ التعهدات الدولية التي التزمت بها بلادنا فيما يخص تحسين وأنسنة ظروف الوضع تحت الحراسة النظرية والاحتفاظ بالأحداث، وقد جاء النص من أجل تجاوز الإشكالات المتعلقة بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم داخل مخافر الشرطة ومراكز الدرك الملكي، خصوصا وأن هذه العملية لم تكن مؤطرة بأي نص التشريعي من قبل، وهو إجراء لا غرو أنه سيكون إضافة نوعية في مجال الحقوق والحريات عبر تعزيز الضمانات الممنوحة للمشتبه بهم وتمكينهم من محاكمة عادلة في ظروف إنسانية، كما نستغل ذات المناسبة للدعوة من جديد إلى:

- الاستمرار في ورش إصلاح منظومة العدالة كورش من أوراش الإصلاح لتحقيق الأهداف المسطرة؛

- الإسراع في إخراج القانون الجنائي والمسطرة الجنائية بما يتلاءم مع التزامات بلادنا الداخلية والخارجية؛

- ترشيد الاعتقال الاحتياطي بالشكل الذي يضمن حقوق جميع الأطراف؛

- تحسين معايير وظروف استقبال الأحداث داخل المراكز الأمنية وتعميم هذه المعايير لتشمل المراكز البعيدة عن المدن؛

- تمديد برنامج التغذية ليشمل مدة حجز المعتقلين داخل المحاكم.

وعليه سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون رقم33.18 لقاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، ومشروع القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، آملين أن يسهما في تحقيق الأهداف المرجوة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 89.18، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

السيد الرئيس،

في البداية لابد من التنويه بالنقاش الجدي والمسؤول الذي عرفته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لهذا المشروع القانون، كما نشيد أيضا بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين والذي سيساهم–لا محالة–في استكمال إصلاح منظومة العدالة في الجانب المتعلق بحماية حقوق الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية.

و نحن في الفريق الحركي نثمن عاليا هذا لمشروع والذي تقدمت به الحكومة ، في سياق تنزيل المخطط التشريعي الذي التزمت به للتكريس دولة الحق والقانون تنفيذا لتعهدات المملكة الدولية في شأن تعزيز ظروف وأنسنه الوضع تحت الحراسة النظرية للمعتقلين وكذا الاحتفاظ بالأحداث، ونظرا لارتفاع عدد الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم لدى مخافر الشرطة والدرك الملكي، وما ينتج عنه من إشكالات تتعلق بتغذية هؤلاء الأشخاص في ظل غياب نص قانوني يؤطر هذه العملية، جاء تعديل المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية من اجل ان تتحمل الميزانية العامة للدولة هذه المصاريف.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نسجل بإيجاب هذا المشروع الهام الذي سيشكل – لا محالة–قيمة مضافة في مجال الحقوق والحريات المنصوص عيها في الدستور، وتستجيب أيضا لمطالب الحركات الحقوقية والوطنية والدولية.

وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه الإيجابية فإننا في الفريق الحركي سنصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ولرحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المُناقَشة وإبْداء الرأي حول مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، ولابد في البداية أن ننوه بالعرض القيم الذي تقدم به السيد وزير العدل والنقاش الإيجابي والبناء الذي طبع أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق النقاش أثناء دراسة هذا المشروع.

السيد الرئيس،

يأتي هذا المشروع في إطار النهوض بحقوق الإنسان ببلادنا وتكريس حمايتها في القانون ومراعاة الوضعيات التي يكون فيها الفرد موضوعا تحت الحراسة النظرية.

وحيث أن وضع الفرد في إطار تدابير الحراسة النظرية يقتضي حرمانه من حريته لحين انتهاء التحقيقات كان من اللازم ومن منظور حقوقي وإنساني توفير التغذية لفائدته حيث أنه في الواقع الحالي يتلقى الموضوعين تحت الحراسة النظرية التغذية من طرف أسرهم أو على نفقتهم الخاصة أو على نفقة عناصر الشرطة القضائية المداومة في الكثير من الأحيان. خاصة وأن عدد هؤلاء يتجاوز سنويا 390 ألف شخص، فكان لابد من تمتيعهم بالضمانات الحقوقية وكذا أنسنة الوضع تحت الحراسة النظرية والتكفل الجيد بالأشخاص الموقوفين.

كما أننا ننوه بهذا المشروع الذي يأتي تفعيلا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان وإعمال التوصيات والملاحظات الصادرة عن الآليات الأممية المعنية بشأن مراجعة وملاءمة التشريعات الجنائية الوطنية، معلنا ملاءمة الممارسة الوطنية مع الممارسات المقارنة الفضلى فيما يخص توفير إطار قانوني وتنظيمي خاص بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم.

كما سوف يمثل هذا المشروع إضافة نوعية تغني التجربة المغربية في مجال الحقوق والحريات تستجيب لمطالب الحركات الحقوقية الوطنية والدولية ويعكس الإرادة الصادقة والأكيدة للمملكة المغربية للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية في مجال إصلاح منظومة العدالة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على هذا المشروع الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم، من خلال تحمل الدولة لمصاريف تغذية هذه الفئة من ميزانيتها العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رابعا: مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

ولا يخفى على أحد أهمية الدور الذي يقوم به المرشد السياحي في مصاحبة ومرافقة السياح المغاربة والأجانب للتعريف بالمناطق السياحية وإبراز الوجه الحقيقي لبلادنا في مختلف المجالات الطبيعية والثقافية والحضارية، والتي تتطلب المعرفة الدقيقة بالأحداث التاريخية والمعطيات الجغرافية والحضارية والأركيولوجية التي تزخر بها بلادنا، فالمرشد السياحي هو صلة الوصل المباشرة بين السائح ومختلف المتدخلين في الميدان السياحي، مما يتعين معه تطوير أدائه والرفع من مستوى الخدمات التي يقدمها.

السيد الرئيس،

لقد كنا دائما نطالب في فريق الأصالة والمعاصرة بضرورة تأهيل العنصر البشري في القطاع السياحي باعتباره ركيزة أساسية وحجر الزاوية في كل البرامج والمخططات التي يتم القيام بها في القطاع السياحي، وخاصة المرشدون السياحيون باعتبارهم سفراء للمغرب والمعول عليهم في تنزيل رؤية 2020 التي تروم جلب 20 مليون سائح في أفق 2020 وجعل المغرب من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى على المستوى الوطني.

ولن يتأتى ذلك في نظرنا إلا عبر إعطاء المزيد من العناية والدعم لهاته الفئة خاصة من خلال التكوين والتكوين المستمر ومصاحبتها في مجال اللغات والتكنولوجيات الرقمية وتقنيات التواصل، باعتبارها شروطا ضرورية لممارسة مهنة المرشد السياحي في ظل التطور الذي يعرفه المجال والمنافسة التي يواجهها القطاع السياحي على المستوى الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تبين لنا من خلال تتبع مضمون العرض الذي قدمه السيد الوزير أن هذا المشروع أملته ضرورة تمديد الفترة الانتقالية التي جاء بها القانون المنظم لمهنة المرشد السياحي الصادر في 2012 والتي تنص على تحديد مدة سنتين يتم خلالها تسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية في مجال الإرشاد السياحي، وهي الفترة التي انتهت فعليا بحلول السابع من مارس 2018، بعدما ثبت أن الشروط المطلوبة في ممارسة المهنة لا تتوفر في العديد من المرشدين رغم أنهم راكموا تجربة طويلة في الميدان ويتقنون العديد من اللغات، خاصة في المناطق الجبلية والواحات .

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤكد أن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم سيساهم بالتأكيد في الإجابة عن الإشكالات الحقيقية التي تعرفها منظومة الإرشاد السياحي والتي تحول دون تحسن مستوى جودة الخدمات ولا تواكب بالشكل المطلوب أهداف دعم وتقوية العرض السياحي الوطني.

من هذا المنطلق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفاعل بشكل إيجابي مع هذا المشروع الذي سيعطي في نظرنا دفعة قوية لجهود التنمية المحلية وخلق فرص الشغل بالعالم القروي والمناطق الجبلية، واعتبارا لذلك فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

في البداية لابد من التنويه والإشادة بالنقاش الجاد الذي عرفته لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، خلال مناقشة هذا المشروع الهام، والذي يهدف بالأساس إلى جعل مهنة الإرشاد السياحي أكثر مهنية بواسطة تقوية شروط الولوج للمهنة ووضع تكوين مطابق للمعايير العالمية للجودة، وأيضا تحديث مزاولة المهنة من خلال خلق شركات مرشدين سياحيين، وتبسيط مزاولة المهنة في إطار تقسيم جديد للاختصاصات.

السيد الرئيس،

بناءا على ذلك، فإن التعديل المقترح في مشروع القانون سيمكن من تمديد الفترة الانتقالية السالفة الذكر من سنتين إلى ست سنوات، وذلك وفق كيفيات محددة بنص تنظيمي مع مراعاة الرهانات المتعلقة بالمهنة لا سيما تلك الخاصة بالجودة.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية هذا المشروع ولكل الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3 - مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، الذي نعتبره جد مهم على مستوى دعم وتقوية العرض السياحي والرفع من مستوى جودة المنتوج السياحي الوطني، مواكبة لمهني القطاع من حيث تجويد الخدمات التي يسديها المرشد السياحي، خاصة على مستوى المناطق الجبلية، سيما وأن المرشد السياحي يبقى الحلقة الأضعف في سلسلة القيم المرتبطة بهذا القطاع، رغم أنه يشكل حلقة وصل أساسية بين السائح والمنتوج.

السيد الرئيس،

إننا كفريق اشتراكي نثمن المشروع الذي جاء كإضافة للمشروع رقم 05.12 الجاري به العمل، من أجل إدماج محترفي الإرشاد السياحي الموجودين بالمناطق الجبلية والذين يتوفرون على مؤهلات عالية، ويراكمون خبرة مهمة على مستوى الإرشاد السياحي، ومع ذلك يعملون خارج الإطار القانوني، وإدخالهم ضمن القطاع المهيكل، نظرا لكون أن السياحة الجبلية في حاجة ماسة لهاته الطاقات، لما تتوفر عليه من خبرة كما سبق الذكر، كما يشكلون قيمة مضافة للقطاع السياحي ولبلانا، على اعتبار أنهم سفراء للحضارة المغربية لدى السياح الأجانب.

ولهذه الاعتبارات، لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على المشروع، لما له من آثار إيجابية على مستوى تنظيم مهنة الإرشاد السياحي، ولما توفره من إمكانية أمام هاته الفئة للاندماج في سوق الشغل.

والسلام عليكم.

محضر الجلسة رقم 208

التاريخ: الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440هـ (12 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين إثنين:

- الموضوع الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.

- الموضوع الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على بركة الله نبداو الجلسة ديالنا التي نعقدها طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، هذه الجلسة ستتناول موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق بالتدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.

- والموضوع الثاني يتعلق ببرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

السيد أحمد لخريف، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مجلس المستشارين بقرار المحكمة الدستورية رقم 89/19 بشأن القانون رقم 32.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الذي صرح بمقتضاه بأن مسطرة إقرار التعديلات المدخلة من قبل مجلس النواب في قراءة ثانية على المواد 7، 23، 48، 52، 71، 96، 103، 107، من القانون المذكور غير مطابقة للدستور.

أما من حيث موضوع القانون المذكور فقد قضت بما يلي:

أولا، أن المواد 19 الفقرة الأولى، و23 الفقرة 3، 27 الفقرة الأولى، و28 الفقرة الأولى، 93 و27 الفقرة الثانية، و28 الفقرة الثانية، و60 و78 و38 الفقرة الأخيرة، و35 و96 الفقرة الثالثة، و49 الفقرة الأخيرة، و72 الفقرة الأخيرة، و52 من هذا القانون غير مطابقة للدستور.

ثانيا، وأن المواد من 102 إلى 109 تكتسي طابعا تنظيميا، وأن مضمونها ليس فيه ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأنها.

ثالثا، بأن باقي مواد القانون ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأن المواد السبعة الفقرة الأولى و19 الفقرة الثانية و23 الفقرة الرابعة، وكذا المواد المرتبطة بها.

كما نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص لاختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2019.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 12 فبراير 2019، فهي كتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 49 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 11 جواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نشرع الآن على بركة الله في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق بموضوع التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.

وعندنا في البرنامج أربعة أسئلة، نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

لابد في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد رئيس الحكومة، على مبادرته الرمزية حيث كان يتجول قبل انطلاق الجلسة بين الكراسي الخضراء عوض الجلوس مباشرة في الكرسي المخصص له، كانت مبادرة

طيبة واستحسنها السادة البرلمانيين واعتبرها أنها تواصل وتواضع من السيد رئيس الحكومة، دائما لشخصه، فشكرا لك مرة أخرى.

أمر مباشرة للسؤال، إذا كانت السيد رئيس الحكومة التدابير الجمركية والضريبية تكتسي أهمية كبرى في مجال تطوير القطاع التجاري وعصرنته، فإن فعاليته تزداد ملحاحية أمام ما بات يعرف بالاقتصاد العالمي من تجاذبات عميقة من جهة، ومن جهة أخرى في علاقة بالتوتر الأخير بين التجار المغاربة والحكومة على إثر التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية سنة 2019.

في هذا الإطار نود السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نسائلكم في سياستكم العامة المرتبطة بالتدابير الجمركية والضريبية وانعكاساتها على قطاع التجارة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال في نفس الموضوع لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يلعب قطاع التجارة دورا أساسيا في النسيج الاقتصادي لبلادنا، فإلى جانب الدور الحيوي الذي يضطلع به في تنشيط الدورة الاقتصادية باعتباره وسيطا بين القطاعات المنتجة والمستهلك، يعتبر كذلك مصدرا مهما لتنمية مداخيل الدولة.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هو تقييمكم لآثار التدابير الجمركية والضريبية المفروضة على قطاع التجارة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي.

ولدينا سؤال ثالث في نفس المحور لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، عملت الحكومة على اعتماد حزمة من التدابير الجمركية والضريبية الجديدة طالت عدد من القطاعات الحيوية والإستراتجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما أثر هذه التدابير الجمركية والضريبية على قطاع التجارة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب عندو سؤال آخر في نفس المحور، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعزاء،

موضوع التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، ربما السيد الرئيس كان ممكن أنها توصفها بالتجارة الداخلية، لأن حتى التجارة الخارجية عندها ارتباط بالطبع بالتدابير الجمركية وتدابير ضريبية ومن مؤشرات ديال البنك العالمي، هاذ المسألة ديال مثلا النظام الجمركي.

ولكن احنا نستحضر بالطبع في هذا الموضوع بالنسبة للتجارة الداخلية الاضطرابات التي شهدها النشاط الاقتصادي مؤخرا، إن على مستوى التجارة أو على مستوى التوزيع بسبب سوء الفهم والتأويلات الخاطئة للإجراءات التي صاحبت تنزيل نظام التعريف الموحد للمقاولة والفوترة الإلكترونية، وهي مقتضيات تهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة (sous le régime de la comptabilité) ولا تهم بتاتا التجارومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزافي اللي هو (le forfait)، هاذ الناس غير معنيين بتاتا بهاذ الإجراءات اللي جات في القانون المالي ديال 2018 واللي تعطاتنا واحد الفترة انتقالية ديال سنة من أجل أجرأتها على صعيد القانون المالي ديال 2019.

وحتى بالنسبة لهاذ الفئة الخاضعة لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية، الأحكام الجديدة الخاصة بها ما هي مرتهنة ومرهونة بصدور نص تنظيمي، مازال ما كاينش النص التنظيمي من أجل أجرأتها

على أرض الواقع.

واقترحنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب السنة الفارطة في القانون المالي ديال 2018، ملي تخذات هاذ التدابير اقترحنا فترة انتقالية ديال سنة، وكنشكرو الحكومة على التجاوب الإيجابي معها اللي أعطاتنا هاذيك السنة الانتقالية إلى سنة 2019.

ربما ضعف التواصل مع المهنيين، ربما غياب الجانب البيداغوجي في شرح هاذ الإجراءات أفرز سوء فهم استغله، احنا غادي نقولو المسائل كيفما خاصها تقال، استغله بارونات مافيا ديال التملص الضريبي والقطاع غير المهيكل لتجييش التجار الصغار ودفعهم للاحتجاج، هذوك التجار الصغار، عن حسن نية، احنا ما تنتكلموش لأن الإجراءات الضريبية الجديدة لا تهم تماما الناس اللي في (forfait)، يعني اللي أقل من مليون ديال الدرهم فأقل هاذو غير معنيين بتاتا بهاذ المسائل.

إذن هذو ناس آخرين اللي عندهم مصالح أخرى اللي باغيين الضبابية هما اللي استغلو حسن النية ديال هاذ التجار الصغار اللي احنا معهم وباغيين نواكبهم وما كنتكلموش على القطاع غير المهيكل المعيشي، ما تنتكلموش عليه تماما، احنا بالطبع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار التضامن هاذ العام ثبت بأنه من خلال المقاولات الكبرى ديالو اللي تفرز 40 مليون ديال الدرهم ديال الأرباح أنه ثبت التضامن الوطني اللي تكلم عليه سيدنا الله ينصرو في الخطب ديالو الأخيرة.

المسؤولية مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، حكومة وإدارة ومؤسسات للوساطة، في هاذ الإطار نثمن المرونة التي أبانت عنها إدارة الضرائب والجمارك في تعاملها مع مطالب الممثلين المهنيين حول هذا الموضوع.

واحنا انطلاقا من قناعتنا بأن الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والنتائج السلبية للتهريب تهدد استمرارية المقاولة وتنافسية الاقتصاد الوطني، وأن تفعيل العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة تكتسي أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديث الاقتصاد وترسيخ مبدأ الشفافية والوضوح اللي احنا في الاتحاد العام نطالب وننادي به منذ سنة 2011، السيد رئيس الحكومة، احنا في 2011 من طالب بتفعيل هاذ (L'ICE) التاريخ الموحد للمقاولة وهو الهاجس الذي جعلها نساند هذا الإصلاح.

من نافلة القول أن الضغط الجبائي على المقاولات بالمغرب وصل مستويات جد مرتفعة مقارنة مع باقي دول حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفاع الضغط الجبائي وباقي التحملات المفروضة بصفة عامة على المقاولة يدفعها للانزلاق نحو القطاع غير المنظم في الصراع من أجل البقاء.

وهنا نثير انتباه الحكومة إلى استفحال ظاهرة القطاع غير المنظم وانديا حه، ونحن لا نقصد القطاع، كما قلت، غير المنظم المعيشي الذي من واجبنا أن نسانده ونساند فاعليه، إنما نحن نتكلم عن مافيا التهريب، كما قلت، الذين يحققون أرباح طائلة وأرقام معاملات بالملايير في بعض الحالات، الملايير من الدراهم بعيدا عن قواعد المنافسة في تملص فاحش من أداء الالتزامات الضريبية والاجتماعية.

في وقت، السيد رئيس الحكومة، اللي 2% من المقاولات تتأدي 80% من الضريبة على الشركات، هذا راه رقم خطير جدا، يعني راه خاصنا لابد نوسع من الوعاء الضريبي باش نخفضو من الضغط الجبائي، واش احنا غاديين في هاذ الاتجاه أم لا؟ هذا إشكال حقيقي.

قضية أخرى، وهنا بالنسبة للجميع وخصوصا بالنسبة للمستشارين الأعزاء اللي تيمثلو فئة الأجراء، أن في إطار الحواء الاجتماعي، واحنا عندو الراهنية ديالو، لأن تنتكلمو في الحوار الاجتماعي..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، مرحبا بكم لهاذ المنبر للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا إليها.

آسف السيد الرئيس المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكركم جميعا على طرح هذا السؤال وإثارة هذا الموضوع المهم جدا، المهم بالنسبة للتجار والمهنيين والمهم بالنسبة للمقاولات والمهم بالنسبة للمواطنات والمواطنون.

ولا يخفى أن قطاع التجارة هو من القطاعات الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، باعتباره مصدر أساسي لتوفير فرص الشغل لشريحة هامة ممتدة من المواطنات والمواطنين، فضلا عن الدور الذي يقوم به هاذ القطاع الهام في الرواج التجاري، في دعم ديناميكية الاقتصاد الوطني.

ويحتل قطاع التجارة الداخلية الرتبة الرابعة على مستوى خلق الثروات، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام الوطني حوالي 8%، وذلك بقيمة مضافة بلغت سنة 2017: 84 مليار درهم، كما يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل على الصعيد الوطني عموما، ولكن في المجال الحضري القطاع التجاري هو أول المشغل، 1160000 شخص أي 21% من الساكنة النشيطة في المدن تشتغل في هذا القطاع التجاري.

إضافة إلى أن قطاع التجارة هو حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، ولذلك فهو الذي يساهم في تموين القرى والمدن الصغيرة والأحياء البعيدة وغيرها، وهو الذي يمون في مختلف المنتوجات والخدمات التي يوفرها المستهلك، وبما أن هذه الجلسة تأتي في خضم الجدل الدائر والقائم أخيرا حول بعض التدابير الضريبية المرتبطة بقطاع التجارة، فإني سأتحدث بعد قليل عن قضية نظام الفوترة الإلكترونية وعن التعريف الموحد للمقاولة وأيضا عن الوثائق الواجب الإدلاء بها لمراقبي الجمارك والضرائب غير المباشرة.

لكن قبل ذلك هذه مناسبة لأقول بأن الإجراءات الجبائية، أولا الإجراءات في مجال السياسة العامة، ثم الإجراءات الجبائية اللي كتهم هاذ القطاع هي كثيرة وكلها عندها واحد الهاجس هو دعم هذا القطاع وتنظيمه وجعله قادر على أن يلبي الحاجيات وأن يبقى قادر على خلق مناصب الشغل من جهة وخلق الثروة من جهة ثانية.

هنا أريد أن أقول، بأن جميع الإصلاحات الهيكلية التي تمس تحسين مناخ الاستثمار هي في الحقيقة في الوقت ذاته تفيد التجار والتجارة وتحسن مناخ التجارة، لأن مناخ الاستثمار هو يهم جميع الذين يشتغلون في الاقتصاد، عندما نقول رقمنة الخدمات فهو غادي يستافد منها التاجر والصانع والسياحة في مختلف الخدمات المقدمة، إلخ، كل واحد إلى سهلنا أي مسطرة راه الجميع يستفيد منها، بطبيعة الحال أنا كنعني الجانب ديال الاقتصاد.

فلذلك تحسين مناخ الاستثمار هو في الحقيقة تحسين للتجار وللصناع وللمهنيين في جميع المجالات.

وأريد أن أشير هنا الحمد لله بلادنا حققت واحد التقدم مهم في السنوات الأخيرة يزداد سنة بعد سنة، وأنتم رأيتم في سنة 2018 كيف أن مناخ الاستثمار والذي يحدد فهذاك المؤشر ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) تحسن مرة أخرى ب 9 نقاط من 69 إلى 90 في الترتيب بطبيعة الحال، وهذا شيء مهم، ومن المنتظر أن يتحسن أكثر في السنوات المقبلة ونصل للهدف الذي رسمنا.

وأيضا مؤشر الحرية الاقتصادية اللي معروف واللي هو مؤشر يدل على جاذبية الفضاء الاقتصادي الوطني، جاذبيته للاستثمار، جاذبيته للمقاولة، جاذبيته للتجار، هذا أيضا تحسن هذه السنة ب 4 نقط، وهذا أيضا مهم جدا.

إذن هذا مؤثر على مناخ المقاولة على مناخ التجارة وكيعطينا واحد المحيط محفز وواحد المحيط آمن.

ولكن أيضا أريد أن أشير إلى أن مختلف الإعفاءات أو الإجراءات الجبائية التي وردت في القوانين المالية الأخيرة، هي فالحقيقة جزء كبير منها اللي غادي في اتجاه الاقتصاد يفيد أيضا التجارة والتجار.

فعندما نتحدث عن أنه التدابير العملية لدعم المقاولة المغربية برسم قانون 2019 درنا تقليص ديال الآجال ديال الأداء، تصفية الدين على الضريبة المضافة المتراكم وتسريع الإرجاعات غير هذا بوحدو صفقو للحكومة، لأن 50 مليار واللي خرجات دبا 131 مليار خرجات للآن، شهر واحد خرجات 31 مليار تخلصات المقاولات العمومية، والمقاولات عموما وخا هي مقاولة عمومية كبيرة ولكن كتشري من عند التاجر، كتاخد من عند المقاولة الصغرى والمتوسطة ونحن اشترطنا أن يذهب الجزء الأكبر من هاذ الإرجاع ديال الضريبة على القيمة المضافة أن يذهب إلى مقدمي الخدمات، سواء كانت تجار أو كانت مقاولات التي أعطت وقدمت هذه الخدمات لهذه المقاولات، سواء كانت مقاولات عمومية أو كانت مقاولات خاصة.

احنا قلنا غادي نردو 50 مليار درهم فهاذ السنة، تراكمت، على كم تراكمت هذه؟ تراكمت على مدى 15 سنة، احنا جينا واتخذنا قرار جريء بواحد الحكامة جديدة، إبداعية بدأنها السنة الماضية، ولكن هاذ السنة في 2016 غادي تكون، وهاذي بوحدها راه تتحيد واحد الدين على الدولة وعلى الحكومة كبير وأيضا تتنفس على الاقتصاد الوطني، وقريبا إن شاء الله غادي تشوفو التأثيرات ديالها، هنا التأثيرات ما يمكنش تكون فورا بعد أسبوع أو أسبوعين خاص الناس يدخلو الفلوس يدوروها يخلصو الشركات الأخرى الصغيرة، يخلصو التجار اللي خذاو من عندهم موردي الخدمات يخدمو، إلى آخره.

تحسين الولوج للتمويل عبر تبسيط آليات الضمان ورفع سقف التمويل عبر القروض الصغرى وهاذ الشي الحمد لله راه تيطور سنة بعد سنة ودخلنا فيه إجراءات فهاذ قانون المالية.

وأريد فقط أن أشير هنا إلى أن هناك آليات للضمان مخصصة للمقاولات الصغرى جدا بهدف تبسيط ولوجها إلى التمويل عن طريق صندوق الضمان المركزي، صحيح أنه كثيرا أحيانا نجد مقاولات ما تعرفاتش، ما عرفاتش كيفاش تستفد منو، هذا خاصنا نديرو عملية ديال التعريف به والمقاولات اللي استفدت تمشي عند مقاولات أخرى تعني تعرفها به.

ولكن يمكن أن أقول سنة 2018 بأن صندوق الضمان المركزي عن طريق آليات الضمان لقروض الاستثمار والاستغلال والتي قد تصل إلى 70% من القرض اللي غادي ياخذو الواحد، غادي تاخذو الشركة أو المقاولة تقريبا سنة 2018: 20 مليار درهم ديال الضمان اللي تعطات وكاين واحد الضمان خاص وواحد الآلية خاصة هو "Damane Express" الضمان السريع خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، هي آلية خاصة، وهاذ الضمان السريع اللي مكن باش 10000 مقاولة سنة 2018 تستفد منو كلها بالصغرى والمتوسطة ومنها 6800 مقاولة صغيرة جدا، فهذا نظام لتحفيز هذه المقاولات على، من العيش، وإلى لاحظتو راه هاذ الشي عندو تأثير كبير على معيشة المقاولة، فسنة 2018 لأول مرة تنخفض الشركات التي أعلنت إفلاسها منذ 10 سنوات أول مرة في 2018 تتنخفض، العدد ديالها راه شفتوه في بعض الجرائد الوطنية،

لأول مرة تيكون عندنا انخفاض نسبة البطالة منذ بضع سنوات على عتبة 10%، وهذا إن شاء الله مبشر على أنه هاذ الإجراءات تتحقق التأثيرات ديالها أحيانا على المدى القصير، ولكن في أحيانا أخرى على المدى المتوسط والبعيد.

وأريد أيضا أن أقول لابد باش أن نشير لواحد القضية على أنه خرج واحد القانون جديد ديال غرف التجارة والصناعة تيدعم تيقوي الصلاحيات ديال غرف الصناعة والتجارة، تيرفع الحكامة ديال غرف التجارة والصناعة، تيمكنها باش تقوم بالدور ديالها أكبر، القانون راه بدا التطبيق ديالو، ولكن احنا تنعرفو بأن عدد من المقتضيات القانونية تحتاج إلى بعض الوقت باش يتم التنزيل ديالها كاملا.

ولكن الأهم هو أن هناك اهتمام بهاذ غرف التجارة والصناعة باش يكون عندنا ممثلين رسميين قانونيين للتجار وللمهنيين وللصناع أيضا، وأيضا ضاعفت الحكومة الدعم الذي تقدمه في ميزانية هاذ غرف التجارة والصناعة، بطبيعة الحال راه هاذ الدعم راه غادي يمشي بطريقة تصاعدية على حسب الحوار والنقاش اللي غادي يتم مع الحكومة.

وأيضا أريد أن أقول بأن هناك مناظرة في أبريل المقبل خاصة على التجارة، غادي تسبق المناظرة حول النظام الجبائي والضرائب اللي غادي يجي في ماي المقبل، يعني بعد شهرين تقريبا أو شهرين ونصف، غادي تدار الأولى وتدار الثانية، والغرض من هاذ المناظرة بطبيعة الحال هو في طريقة تشاركية، تشاورية مع المهنيين، مع جميع المتدخلين فهاذ القطاع ديال التجارة أولا ثم المعنيين بالضرائب ثانيا، باش نعاود ندير واحد الخريطة جديدة بعد المناظرة الأولى ديال الضرائب.

هاذ المناظرة إن شاء الله غادي تعطينا واحد الرؤية جديدة ونشوفو أشنو هي التعديلات الضرورية على المستوى الاستراتيجي اللي خاصنا ندخلوها في النظام ديالنا الضريبي، لأن كما سنرى بعد قليل الإجراءات اللي كتدار راه ما كتدارش غير كنفكرو فواحد الصباح وكنزلو ندير الإجراء، كلها كتكون مسطرة على مدى سنوات وكتجي تدريجيا.

وهنا أريد باش نرجع للإشكال الذي وقع في هاذ المرحلة الأخيرة، هاذ الإشكال يثير إلى عدد من التدابير، وهي التدابير التالية التي وردت أو دخلت حيز التنفيذ في إما قانون المالية 2018 ولا قانون المالية 2019، وهي أولا، إلزامية اعتماد برنامج معلوماتي للفوترة.

ثانيا، إلزامية تضمين رقم التعريف الموسع الموحد للمقاولة (L'ICE) في الفاتورة، إلزامية تقديم البيان السنوي للمبيعات عن كل زبون باعتبار رقم التعريف الموحد للمقاولة، وقبل ذلك يعني إلزامية نظام الفاتورة الإلكترونية.

فهنا أريد أن أرجع إلى شيء من التاريخ، أولا، بغيت نقول بأنه أول إجراء قانوني في ما يخص التعريف الموحد للمقاولة (L'ICE) كان سنة 2011 عن طريق مرسوم يؤسس لهذا الرقم أو التعريف الموحد للمقاول.

وعلاش التعريف الموحد للمقاولة؟ المواطنين باش نعرفهم عندهم رقم التعريف الوطني، ياك، رقم البطاقة الوطنية، المقاولة باش نعرفوها خاص واحد رقم البطاقة الوطنية للمقاولة بسيط، ما كاين شي حاجة.

وكان هذا مطلب من مطالب رجال الأعمال المقاولات، ولذلك الإتحاد العام لمقاولات المغرب، كما قال السيد المستشار منذ قليل، رجع إلى أنه من 2011 وهم كيطالبو باش التعريف الموحد للمقاولة، ويطالبون، وفي 2016 فاش بدا الإلزامية ديالو، لأن من قبل بدأ تدريجيا، دائما هاذ الإجراءات كتبدا شوية بشوية، العام الأول، العام الثاني، كيستأنسو بها الناس، عاد كتدخل الإلزامية.

دارت الاتحاد العام لمقاولات المغرب واحد الحملة (adhérons à l'identifiant commun de l'entreprise) لننخرط في التعريف الموحد للمقاولة، كتبين علاش بغا التعريف الموحد للمقاولة، لأنه غادي يسهل حياة المقاولة، لأنه غادي يمكن من سهولة تواصل المعلومات بين المقاولات بينها وبين المقاولة الإدارة، لأنه غادي يسهل تبسيط المساطر في الولوج للخدمات العمومية، دابا أنا كنعرب، نقرا بالعربية.

لأنه ثالثا غادي يخفض الكلفة والوقت بالنسبة للمقاولة.

رابعا، غادي يطور الصدقية ديال الخدمات المقدمة للمقاولة لأن غادي يكون عندنا إمكانية ضبط هاذ الخدمات حتى من جهة الإدارة ومن جهة المقاولة إلى قدماتها الإدارة، باش نعرفو هاذ الخدمات تقدمت لهاذ المقاولة خاصنا واحد الإمكانية ديال التعرف على هاذ المقاولة، توحيد تقديم الوثائق من قبل الإدارة بمعنى إلى ولات عندها (L'ICE) يمكن عدد من الوثائق اللي كتهم مقاولة معينة كانت في أي إدارة تجمع وتدار لواحد الإدارة واحدة ويمكن تقدم هذيك الوثائق كلها، الشباك الوحيد اللي كنقولو.

مشات المقاولة للاستثمار كاينة عندنا الشباك الوحيد، خاصنا المقاولة القضية ديال التغطية الاجتماعية (CNSS) ديالها ولا القضية ديال الضرائب، ولا قضية ديال بعض الجبايات الأخرى، ولا القضية ديال أي حاجة اللي كتهمها لذا الإدارة، خاص تكون إمكانية هاذ الوثائق كلها، الشباك الوحيد يطلبها من الإدارات المعنية، وهذا يحتاج إلى رقم، إلى مقاولة عندها رقم فين ما كانت شي وثيقة ديالها كتهمها بدل ما تمشي لكل إدارة تجيب الوثيقة يمكن هي في الشباك الوحيد هاذ الوثائق كلها تجي.

فلذلك دارت ذيك الساعة حملة من قبل المقاولات نفسها وطالبت بتعميم وإلزامية هاذ التعريف الموحد للمقاولة.

إذن بدينا من 2011 وجينا تدريجيا حتى ل 2016 والمعنيين راه ماشي هما المقاولات، التجار الصغار والمتوسطين والمهنيين ما معنيينش به، إذن سالينا واللي قال هاذ الشي خاص تردو عليه، راه تهضر أنا مع التجار أنفسهم، صافي انتهى وهاذ الشي راه قالتو إدارة الضرائب، تقال

في الاتفاق اللي توقع مع المهنيين، وقلتو أنا 3 أو 4 المرات، واللي دار شي حاجة من غير هاذ الشي، حيث ما معنينش، انتهى.

وإلى طلبو شي واحد فهو غالط ويمكن يتعرض إلى كان من جهة الإدارة للمساءلة، لأن هاذ الشي وقع فيه أخطاء في التأويل وفي الفهم وأيضا في الممارسة، يعني بين مقدمي الخدمات أولا اللي عندهم الفواتير، إلخ.

إذن هذا بالنسبة للتعريف الموحد للمقاولة، ويمكن أن نرجع جميعا إلى المرسوم ديال 2011.

دبا وقع واحد القضية أخرى هو الإلزامية، أشنو الجديد في 2016؟ هو إلزامية التعريف الموحد للمقاولة في التصريحات الجبائية، أي مقاولة بغات تصرح لدى إدارة الضرائب خاصها دير هاذ التعريف الموحد ديالها، وهذا تيدخل في إطار تحسين مناخ الأعمال، هاذ الشي ماشي احنا نخترع العجلة، ما كاين حتى شي دولة في العالم تحترم رأسها إلا وعندها هاذ الإجراءات، لأن هي اللي كتولي واحد النوع من الشفافية في التعامل بين الإدارة وبين المقاولة وبين المقاولة والمقاولة الأخرى.

لكن في 2016 أشنو وقع لنا في 2016؟ فاش تدارت الإلزامية في قانون المالية، من بعد تبين بأن ليس هناك استعداد باش تطبيق هاذ الإلزامية، فبدأ التأخير ديال بدء العمل بهذه الإلزامية سنة بعد سنة، وهذا طبيعي، ودائما هاذ الأوراش ديال الرقمنة تيكون فيها هاذ المشكل، أنتما تتعرفو بأن المغرب الرقمي نمشيو في اتجاه المغرب الرقمي عندنا فيه تحديات، خاصنا نحاولو هاذ التحديات نكونو في المستوى ديالها، نديروها بالتدرج، نديروها عن طريق شراكة، نديروها عن طريق حوار، نساعدو باش يكون المهنيين، تنعني أنا المعنيين بالمقاولة، إلخ، يكونو قادرين، هاذ الشي كلشي ما كاين حتى شي مشكل.

ولكن هذا راه واحد التوجه عالمي، أي تأخر في مجال الرقمنة سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية، ما بقاش تهضرو على النموذج التنموي الجديد إلى ما كاينش الرقمنة، صافي خلاص، لأن العالم دبا تسير بواحد السرعة، واش أنت يمكن ليك 20 ورقة تصيفطها في ثانية وتتبقى ورقة واحدة دوز عليها نهار، ما يمكنش الرقمنة ستبسط كل شيء، وبدلا من الإنسان ما يمشي من دارو أولا من المكتب ديالو يمشي للإدارة الأولى، يمشي للإدارة الثانية، يمشي لمقاولة أخرى، هاذ الشي كل شي يمكن يدار عن طريق العمل بالرقمنة.

إذن احنا قلنا استعداد المقاولة شيء مهم، ما كاين حتى شي مشكل، ندعمو باش يكون هاذ الاستعداد ما كاين مشكل، طيب أشنو هو الجديد في 2019/2018؟

بالمناسبة يجب أن أقول شيء آخر، جميع المعاملات وخصوصا التجارية في واحد المستوى معين بطبيعة الحال، ضروري تكون بالفاتورة، هذا قديم من 93، إلزامية الفاتورة في المعاملات التجارية، وإلزامية ديال الشيك في بعض المعاملات التجارية إلى تجاوزنا واحد الحد معين، هاذ الشي كل شي لضبط المعاملات، وهذا لحماية المرتفقين ماشي لحماية بالخصوص الدولة أولا المال العام، واحد من واحد آخر بلا ما.. لأن الإشكالات الكبرى راه تتوقع بين المتعاملين، أكثر ما تقع بين المتعاملين والدولة وربما إلى مشينا للمحاكم وشفنا شحال من القضايا اللي في المحاكم اللي من هذا النوع كيبين لنا أنه لابد من أن نذهب في اتجاه الضبط.

إذن الفاتورة الإلكترونية هي اللي جديدة، أما الفاتورة راه كاينة، هذاك اللي خاصو الفاتورة اللي كانت إلزامية عليه، غير قلنا له ديرها فاتورة إلكترونية اللي ما ملزمش بنظام الفوترة بحال التجار الصغار والمهنيين اللي عندهم النظام الجزافي راه معروفين وفق القانون في مدونة الضرائب راه محددين هاذو راه ما عليهمش هاذ الفوترة الإلكترونية، طبيعي التاجر الصغير.

راه بعض النكت وقعت واحد السيد سيفط لي واحد (sms) كيقول لي أش هاذ الشي، قال لي مشيت نشري الحليب عند مول الحانوت قال لي واش حتى أنت نعطيك الفاتورة ولا أشنو، دابا هذا سوء فهم، مع الأسف، انتشر هاذ سوء الفهم، احنا كنطلبو من الإخوان خصوصا الصحفيين اللي كينشرو بعض المعلومات، ولا بعض أسمو يتحراو، يدققو ولا فيها شي حاجة كتشوش يتريثو، إذا أخرو 24 ساعة باش يدقق الأمور ديالو ويدرها مضبوطة ويساعد، لأن الإعلام خاصو يساعد في تحقيق وتطبيق وتنفيذ الأوراش الكبرى، وكنعتبروه شريك حقيقي في هذا الاتجاه.

فلذلك باين التجار الصغار اللي معنيين بالتصريح الجزافي لدى إدارة الضرائب والمهنيين أيضا، واحد الميكانسيان، واحد (plombier) وواحد كهربائي، إلخ، كاع هاذو اللي عندهم جزافي راه ما معنيينش بهاذ الشي كامل، لا بالفاتورة الإلكترونية ولا بالفاتورة ولا بالتصريح لدى إدارة الضرائب، لأن مدونة الضرائب واضحة ومحدد ذاك الشي.

صحيح أنه الإخوان فاش تحاورنا معهم، قال لك أودي هذيك مليون درهم في السنة ما كافيش طلعوه لنا، قلنا لهم ما كاين مشكل نناقشو هذه القضية، باش نصححو هذه المسألة نقولو دبا ولات المعاملات توسعت، ولات وهذيك الأرقام اللي كانت عندنا قبل ما كافياش نراجعوها دبا المناظرة ديال الضرائب اللي غادي تجي نناقشو هاذ القضية، هذه من الأمور اللي ندخلوها.

ولكن هذه ما عندها علاقة بقانون المالية الحالي، عندها علاقة بإجراء قديم في مدونة الضرائب.

فإذن نراجعو هذوك الأشطر هذا ممكن وهذا منطقي، يمكن نقول لكم أنا إذا كنت أنا أتخذ القرار بوحدي أنا معه، ولكن احنا كنهدرو مع المهنيين ومع المتدخلين كلهم خاصنا نتشاورو معهم وخاصنا نديرو واحد تشاركي إن شاء الله هذيك أسمو غادي تجينا وغادي نشوفو هاذ القضية.

إذن هناك، الجديد أيضا هو التوفر الفاتورة الإلكترونية وضحناها،

ثانيا التوفر على برنامج معلوماتي للفوترة يستجيب لمعايير تقنية تحددها الإدارة طبقا للالتزامات المنصوص عليها في المادة 3 و7 أعلاه، هذا قانون المالية، دخلنا هاذ البرنامج المعلوماتي أش كيقول؟ كيقول لك وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذا البند حسب أنشطة كل قطاع، هذا النص التنظيمي باقي ما خرجش، إذن ما كاينش مشكل، هاذي خرجو نص تنظيمي غادي نديروه بتشارك مع المهنيين باش نديروه بالطريقة لا من حيث الأنشطة المعنية، لا من حيث الفئات المعنية، لا من حيث المدى الزمني اللي غادي نطبقو فيه بالطريقة التي ستفيد ولا تضر.

جا واحد الإجراء آخر هو العنوان الإلكتروني، الخاضعين للضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل فيما يتعلق بالدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة، يعني ماشي الجزافي، مبسطة، هاذو يجب أن يتوفرو على عنوان إلكتروني لدى مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وفق النصوص التشريعية هذا حتى هو تحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق أحكام هذا البند.

إذن هاذو جوج دالإجراءات لم يدخلو بعد حيز التنفيذ، لأن خاص بعدا يخرج النص التنظيمي.

نأسف كثير لأن هذه الأمور سببت واحد الشوية ديال التشويش على عدد من التجار والمهنيين وكانت ردود الفعل التي رأيناها، ولكن كنشكر جميع الأطراف المعنية، كنشكر بطبيعة الحال التجار والمهنيين، وخصوصا الجمعيات المهنية الممثلة لهم، وأيضا أشكر الغرف لأن حتى هما اتصلو بيا وجاو عند السيد الوزير، وكان حوار معهم باش تكون الغرف المعنية، وخصوصا جامعة غرف الصناعة والتجارة، كنشكرهم لأنهم ساعدو بطريقة إيجابية باش أولا يفهمو الإجراءات كيف دايرة، ويفهمو التجار حقيقة هاذ الإجراءات التي اتخذت وأيضا ساهموا في صياغة واحد الاتفاق، وهذاك الاتفاق تيقول من بين ما يقول وهذا أعلنته قبل من الصياغة ديالو في الاتفاق أننا هاذ العمل بالإجراءات ديال الفاتورة الإلكترونية راه كنوقفوه مؤقتا، ريثما تدوز هاذ المناظرة ديال الضرائب ونشوفو أشنو الطريقة المناسبة لتحقيق الهدف الذي كنا نتوخاه، وهو هدف لمصلحة المقاولة ولمصلحة التجار وليس للإضرار بهم لا مقاولة ولا تجار. إذن هذا هو فهاذ الملف.

بقى لنا واحد الملف هو ما يخص إجراءات المراقبة الجمركية، لأن بعض الإخوان قالوا الإجراءات الجمركية، الإجراءات الجمركية اللي دخلنا، خلي الأمور الجمركية العادية، هي الوحيد، خاصني نقولها، المراقبة ديال الجمارك على حسب مدونة الجمارك إلزامية الاستجابة لمراقبة الجمارك في كل مكان في التراب الوطني، هذا قديم في مدونة الجمارك، ليس جديد، على الحدود في الطرقات في الأماكن وهاذ الشي دائما دارتو الجمارك، واش هاذي أول مرة؟ واش هاذي أول مرة تيوقفو شي واحد فالطريق؟ هاذ الشي منذ سنوات طويلة ووفق القانون.

لكن فاش تدارت الطرقات وفاش ولت عندنا الطرق السيارة ولى عندنا واحد المعطى جديد هاذ الطرق السيارة ما خاصناش نربكوها، لأن الطريق السيار كيدخل فيه الإنسان خاصو يمشي ماشي غادي تجي توقفو فالوسط من قبل الدرك أو من قبل الجمارك، فلذلك تزادت الطرق السيارة فالقانون المالي ديال 2015، مع الإشارة وهاذ الشي كاين فالتقرير ديال اللجنة ديال مجلس المستشارين التي صادقت على قانون المالية آنذاك، وهاذ الإجراء راه توقفو عندو وراه قالو نعني بالطرق السيارة المخارج ديال الطرق أو محطات الأداء، جوج ديال..هذا جا باش بالعكس جا باش يقول ما يمكنش توقف الواحد في وسط الطرق السيارة، ما يمكن توقفو إلا فالخرجة ديال الطريق السيار، لأن من قبل راه تيقول الطرقات، معنى ذيك الطرق إلى دخلتي الطريق السيار راه من قبل راه كاين الطرق، معنى ذلك هي داخلة في الطرق، ولكن باش نقلصو المجال ديالها ونعطيو للطريق السيار الإمكانية ديال الحركة دون أن يوقف الإنسان، حدد بأنه لا يمكن ما يمكنش توقف الواحد فالطريق السيار إلا فالمخارج ديال الطريق السيار أو فمحطة الأداء ديال الطريق السيار.

هو جاء فقط باش يحدد هاذ المسألة لأن الطرق كانت، فإذن ما كاينش جديد، الجمارك يقومون بمهامهم كما كانت، واللي وقع أنه الجمارك ماشي ضروري كيعرف بأن الضرائب نازلين، إلخ، ما كيعرفوش، فلذلك كل واحد ديار برنامج ديالو.

صحيح أنه تفهم أنه يمكن أنه في إطار التسبيق ديال المقتضيات الجبائية والضريبية ديال الفاتورة الإلكترونية وإلى آخره جات شي عملية ديال الجمارك، حقيقة هاذوك عندهم برنامج ديالهم وفق أهداف مسطرة لدى كل إدارة كتسطرها وكتدير برنامج ديالها السنوي، هذاك التزامن فشي عمليات أعطى للمهنيين واحد الانطباع وهو انطباع خاطئ تماما.

فلذلك احنا حتى الجمارك طلبنا منهم باش يعطيو واحد المهلة باش البرنامج ديالهم يديرو ليه واحد إعادة الجدولة باش يمكن نعطيو الطمأنينة بين التجار اللي بطبيعة الحال المكان ديالها وراه رأيتم بأنه السيد المدير العام للجمارك راه حضر مع المهنيين حتى هو، ووقع حتى هو هاذ الاتفاق الذي ينص على بعض الإجراءات التي تهم عموم التجار.

إذن هاذي هي، معشر السيدات والسادة المستشارين، أهم التوضيحات التي أحببت أن أعطي فيها بعض التفاصيل إذا حبيتو نرجعو لها إن شاء الله نرجعو لها.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

حضرات السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أستأذنكم لتلاوة بلاغ لمجلس المستشارين مرتبط بخبر ساريهم بلدنا في علاقته بالاتحاد الأوروبي.

بلاغ:

"بعد تصويته بأغلبية ساحقة يوم الأربعاء 16 يناير 2019 على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، صادق البرلمان الأوروبي اليوم الثلاثاء 12 فبراير بأغلبية واسعة بستراسبورغ على اتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية.

وبهذه المناسبة يشيد مجلس المستشارين بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية الوطنية بكل روافدها الرسمية والبرلمانية والشعبية، التي تسلحت باليقظة والتعبئة والاستباقية الدائمة، وخصوصا مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب–الإتحاد الأوروبي للدفاع عن القضايا الإستراتيجية والمصالح الحيوية للمملكة ودحض كل المناورات التي تستهدف المس بالوحدة الترابية لبلادنا والتشويش على مسار الشراكة الإستراتيجية القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

كما يعبر مجلس المستشارين عن تقديره العميق للبرلمانيين الأوروبيين ومختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي الملتزمين باستمرار الشراكة بين الجانبين، مؤكدا أن هذا التصويت الإيجابي سيساهم في تعزيزها وتحصينها وتطويرها بما يخدم مصالح الجانبين"

شكرا لكم.

ونعود الآن للاستماع إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول كلمة أول متدخل لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا لكم بإمعان، ولكن في حقيقة الأمر لم تشفوا غليلنا بالشكل المطلوب وكما كنا نتوقع، باستثناء ذلك اللبس الذي رفعتموه حول الفوترة المتعلقة بالمبيعات الصغرى المتعلقة بالتجار الصغار اللي رفع اللبس جذريا حول هذا المعضلة اللي أصابت الحقل التجاري مؤخرا في بلادنا، والتي أثارت فتنة لا محالة بين التجار وبين الإدارة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جئتم في مستهل جوابكم قبل قليل وردا على تساؤلات السادة المستشارين المحترمين، واعترفتم بطبيعة الحال بالدور الريادي لقطاع التجارة في بلادنا ورتبتموه في المرتبة الرابعة من حيث خلق الثروات، وكذلك رتبتموه في المرتبة الثانية من حيث خلق مناصب الشغل، ومدى مساهمته القوية في الناتج الداخلي الخام، وقلتم 8%، وهذه إحصائيات أو أرقام رسمية، ولكن لم تجيبونا على الإشكاليات التي بقيت مرتبطة بقطاع التجارة أو الوساطة في بلادنا، منها المشكل الأول القطاع غير المهيكل الذي يشكل لا محالة مجالا معقدا ومتشابكا، ويشكل عائق أساسي لقوة وفاعلية القطاع المهيكل، هاذ القطاع غير المهيكل ما تكلمتوش لنا عليه باستثناء بعض الكلمات اللي قلتو حول المراقبة ديال الجمارك.

كذلك إشكالية الباعة الجائلين أو المتجولين في المدن، والتي تحتاج لا محالة إلى تكاثف مجهودات جميع الفاعلين لدراسة النمط التجاري الذي يليق ببلادنا وخاصة بهاذ الفئة اللي لازالت لحد الساعة لم نجد النمط الملائم للجواب على هاذ المعضلة التجارية الاجتماعية، إلى صح القول، واللي دائما تشكل كذلك معيق للتجارة المنظمة، وخصوصا التجار الصغار عندما يتعلق الأمر بأصحاب الدكاكين أو تجار بسطاء، اللي تيكونو بين مطرقة البائع الجائل أمامه وسندان التهريب وسندان الاستيراد العشوائي في بلادنا.

كذلك إشكالية تمويل المقاولات، السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ الإشكالية ديال التمويل ديال المقاولات مازال النظام البنكي في بلادنا وهو صارم جدا، حيث يتعامل معاملة جافة مع المقاولة المغربية، لأنه يعتمد على احتراز شديد وكذلك لا يساهم بالشكل المطلوب في انتظارات الفاعلين الاقتصاديين التجار في بلادنا، وهذا يحيلني على بعض المضايقات اللي تتعرفها المقاولة المغربية.

وتكلمتم قبل قليل وقلتم الدولة التي تحترم نفسها، وتكلمت على (l'identifiant) اللي قلتو قبل قليل. أنا تنقول لك الدولة التي تحترم نفسها ما خاصهاش الناس إلى كان تاجر تيتسالها الفلوس ديال (TVA) تقول لو سير خودها من البانكة، نعطيك (Caution) وأنت خلص الفوائد من جيبك، والدولة ملي تترسل الضرائب، وغنتكلم بالدارجة بطبيعة الحال باش نبسط، إلى تعطلت تديرلك (la majoration) ولكن أنت إلى تتسالها، ممكن تسالها حتى 4 سنين و5 سنين ما كاينش واحد العدالة في التعامل مع التجار، يعني تنعرفو عدد من المقاولات اللي تيتسالو المجموع وهاذ الرقم راه معروف ملايير، وانتما قلتو الرقم قبل قليل اللي سددتو للمقاولات، ولكن تساءلو معي هاذ الانتظارات اللي بقات عند المقاولات واش بعد بقات عندها الصحة والعافية الكافية باش تستمر إلى حدود اللحظة وتسترد الديون ديالها؟ صعب جدا باش نجاوبو بالإيجاب على هذا السؤال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ المضايقات أنا سميتها مضايقات حقيقية، عندما يتعلق الأمر بـ (la vérification) واحنا تنتكلمو في بلادنا مؤخرا على 300 مراقب، وواعدنا وزير المالية في النقاش في اللجان مؤخرا على أنه غادي يترفع هاذ الرقم إلى 500 مراقب على الصعيد الوطني، حسب مجلس الظرفية نتكلم عن 300 ألف تقريبا مقاولة مغربية، واش 500 مراقب كافية وقادرة أنها تراقب 300 أو لا 320 ألف مقاولة في بلادنا وتكون هاذيك

المراقبة اللي هي عادلة (juste).

احنا اليوم الانطباع اللي كاين عند التاجر المغربي أو (المقاول) هو أن الدولة ملي تيخصها الفلوس تتخرج المراقبة، يعني هاذيك (la vérification) تتحول إلى (recouvrement) وهذا ماشي معقول بتاتا، يعني خاصنا احنا مع العدالة الضريبية، احنا مع توسيع الوعاء الضريبي، احنا ماشي مع التملص الضريبي، ما يمكنش نكونو تنشجعو هاذ الممارسات اللاأخلاقية والممارسات غير الوطنية، لأن الوطنية أولا وقبل كل شيء هي تؤدي الضرائب ديالك، ولكن في إطار القانون ماشي في إطار الضغط وفي إطار استغلال المواقع وفي إطار كذلك بعض الارتجالية فالممارسة، الحكومة ما واضحاش فهاذ الأشياء هاذي وما عندهاش الآليات.

تكلمتو على الرقمنة، أكيد السيد رئيس الحكومة المحترم، المغرب عندو تأخير على مستوى الرقمنة، المغرب الرقمي تكلمنا عليه سنوات هاذي، لحد الساعة مزال ما خرجش لحيز الوجود بالشكل المطلوب، آنذاك السيد الوزير الشامي الله يذكرو بخير جاب المشروع ديال المغرب الرقمي، ولكن لم نرله وجود لحد الساعة وباقي الارتجالية في التعامل، المغرب الرقمي غادي يفك مجموعة من المعضلات ومجموعة من المشاكل وغادي يسرع الوتيرة وغادي يعطينا واحد الشفافية كبيرة في المعاملة، خصوصا مع الإدارة، لحد الساعة لازال أي شيء من هذا على أرض الواقع، باستثناء بعض التحولات اللي ما غادينش نكونو عدميين 100% ونقولو ما كاينة حتى حاجة، ولكن عندك تأخير، وأنتم اعترفتو بها قبل قليل على كل حال.

إذن الإشكاليات ديال المراقبة أو (la vérification) كتطلب مجهود كبير، حتى المراقبة راه كتطلب مؤهلين، راه ماشي غير موظفين أو أطر بمجرد أنك ترفع العدد ديالهم غادي نقولو بأنه غادي تكون مراقبة فالمستوى، راه خاص يكون مؤهل والتراكم ديال التجربة هو اللي كيعطيك مراقب فالمستوى، كيولي عندو (le flaire) ديال المراقبة، مراقبة ماشي نظرية بالتكوين أنك غدا تكون مراقب فعال، فهذاك الإحساس أو الغبن اللي عند المقاول اليوم كيولي عندو واحد العلاقة متوترة مع الدولة ديالوو ما كيبقاش يعتبرها دولة محترمة، لأنها كتسلب أشياء اللي ماشي من حقها أنها تستافد منها، وهذا بطبيعة الحال كيخلق واحد القطيعة ما بين المستثمر اللي غادي يخلق لينا الثروة اللي كنتساءلو جميعا أين هذه الثروة، واللي كنتساءلو كذلك على التوزيع العادل ديالها مرة أخرى، للأسف أننا لازلنا نرتجل بعض الحلول الترقيعية.

الضريبة مؤخرا وما تكلمتوش عليها فالجواب قبل قليل، وبغيتكم أنكم تعقبو علينا السيد رئيس الحكومة المحترم المتعلقة بالمهنيين، المحامين، الأطباء، المهندسين إلخ. هاذي اللي جات كذلك واللي خلقت جدل كبير وواسع بين المهنيين في بلادنا مؤخرا وخصوصا بعد المصادقة وتفعيل قانون المالية ديال 2019، اللي اليوم خلق هلع عند هاذ المهنيين.

هاذو ناس اللي مع احنا يأديو الضرائب كاين الناس اللي خاصهم يأديو الضرائب ديالهم ولكن تكون عادلة، هاذو راه ماشي تجار، هاذو راه تيبيعو (la substance grise) هاذو تيبيعو الخدمة الفكرية العلمية، خاصهم واحد المعاملة خاصة، خاصهم واحد المواكبة لأن ما بين الأمس واليوم ما يمكنش نجيو نسقطو قانون بدون مواكبة وبدون تأطير وبدون تأهيل وبدون مرحلة انتقالية.

اليوم إلى كنا كنقلبو على الاستقرار والأمن.. إلخ، هذا من واجب الحكومة ومن واجب المسؤولية الملقاة على عاتقها أنها تواكب قبل إصدار أية قوانين وتهيأ ليها ودائما تعلن على مراحل انتقالية أو مدة انتقالية اللي ممكن الناس تتأهل وتواكب هاذ الإجراءات الجديدة اللي غتعرفها بلادنا، لأن هذا دائما من شأنه أنه يخلق فتن ويخلق هجرة كذلك واحنا كنعرفو هاذ المهن مطلوبين فالخارج، واحنا في حاجة إليهم، وتنعرفو الخصاص اللي عندنا على مستوى الأطباء، الخصاص اللي عندنا على مستوى عدد من الأطر، ما يمكنش بين عشية وضحاها أننا ندفعوهم لواحد الأداء ضريبي اللي هما غير مؤهلين وما كانوش متكونين وما عندهمش واحد المؤهلات اللي غادي توصلهم كذلك، راه ماشي ساهل باش تدير (un bilan) وتوجد راسك وتكون مؤهل حتى فكريا وحتى نفسيا باش تأدي واحد الضريبة رغم أنها راه أساسية، راه ما تنقولوش احنا ماشي مع الضرائب، ولكن المواكبة لأننا قبل كل شيء كنبغيو نحافظو على الاستقرار ونحافظو على الأمن ونحافظو على التفاعل الإيجابي بين جميع الفئات والشرائح ديال المجتمع، ونجعلو دائما المواطن ندفعوه دائما يبقا كيتحلى بالمواطنة العالية في بلاده، لكن بمثل هذه الإجراءات وبهاذ الطريقة، أنا تندوي على الطريقة ماشي الإجراء في حد ذاته، على الطريقة دائما أنها تشكل مشكل وتشكل صدام مع هاذ الفئات المنتجة في بلادنا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، المشاكل اللي تعرفها أسواق الجملة بالجملة، هاذ المشاكل ما لامستوهاش وهي أساسية وكذلك الأسواق الأسبوعية.

المشكل الآخر هو الانعكاسات السلبية لغزو السلع الأجنبية للأسواق المغربية وهاذ الاستيراد العشوائي في بلادنا، واش نجيبو الدفتر التونسي ونجيبو النسيج التركي لبلادنا، وحشمت نقول لكم حتى قشاوش عيشورة كنجيبوهم من الخارج، راه ماشي عيب؟ واش احنا عندنا الدوفيز شايط علينا وعندنا الإمكانيات في هاذ الميزان التجاري ديالنا (équilibré) على حقو وطريقو مزيان باش نستوردو؟ حتى البلغة اللي هي رمز من رموز الصناعة التقليدية في بلادنا استوردت من الشينوة، وها السيد الوزير السابق المحترم كيشير ليا برأسو أنه بالفعل كيأكد كلام ما أقول السي عبد الصمد قيوح، البلغة، عار وعيب وعار أننا نستوردو البلغة من الصين ونبيعوها للمغاربة، واش احنا شايط علينا الفلوس باش نخرجوها؟

هذا كيخلق لنا هدر ديال مناصب الشغل في بلادنا وقتل ديال

الموروث الثقافي في بلادنا، وكذلك واحد الأشياء، أنا صعاب علي أنني نعبر في هاذ المجال، ملي كتلقى المسؤولين الكبار في بلادنا أنهم كيشوفو هاذ الأشياء كتمر أمامهم وما كيعيرو أي اهتمام، والحكومة نائمة ما عندهاش يقظة كافية لمحاربة مثل هذه الأشكال ديال الاستيراد العشوائي اللي كيضرب مناصب الشغل البسيطة اللي احنا محتاجين لها، واليوم احنا كنوجدو في مشروع ديال التكوين المهني والمهن البسيطة باش نقدرو نخلقو فرص الشغل، ولكن للأسف احنا اليوم أمام استيراد عشوائي اللي كيحارب لينا التجارة الداخلية ديالنا، واللي كيحارب لينا خلق المناصب الشغل وكيحارب لينا المساهمة في الناتج الداخلي الخام في بلادنا، واللي كيحارب لنا المساهمة في الاستقرار الوطني.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، في الختام، احنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعوكم إلى استحضار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللي كتمر بها بلادنا في أي إجراءات بشكل عام، وتفادي كل احتقان قد يهدد بالسلم الاجتماعي، وندعوكم كذلك إلى اعتماد مبدأ المرونة في تفعيل القوانين، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بقطاع التجارة الداخلية.

كذلك نؤكد في الختام على أننا لسنا ضد النصوص القانونية الرامية لتوسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية، لكن نعتقد أن تنزيل هاذ الإجراءات وأؤكد والتدابير الضريبية تهم اعتماد الفوترة اللي تكلمتو عليها قبل قليل، هي اللي أربكت الوضع بشكل عام.

السيد الرئيس،

أشكركم جميعا على الإنصات، أشكر زملائي المستشارين المحترمين والزميلات، ونتمناو من السيد رئيس الحكومة في التعقيب ديالو يكون شافيا وضافيا على الرد ديالنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في نفس التعقيب، الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، لمناقشة هذا الموضوع، الذي جاء لمساءلتكم السيد رئيس الحكومة على هذه التدابير، والتي أثارت ما أثارته في الآونة الأخيرة والتي قد تثير لأنه في الوقت اللي طرحت هاذ القضية هاذ بالطبع كانت بعض التحركات هنا وهناك، لكن اليوم كذلك نقول للسيد رئيس الحكومة بأن كاينة تحركات أخرى من أجل إضفاء واحد النوع من الارتباك داخل الأوساط ديال التجار.

بداية، ننوه كذلك، السيد رئيس الحكومة، بالمجهودات التي تقوم بها حكومتكم من أجل الارتقاء بقطاع التجارة سواء الخارجية منها أو الداخلية، باعتبارهم من القطاعات الحيوية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، وقد لامسنا ما تولونه من أهمية لهاذ القطاع منذ تقديم برنامجكم الحكومي، من خلال تسطير مجموعة من الأهداف، منها فقط على سبيل التذكير:

تفعيل الإستراتجية في قطاع التجارة حيث تم إطلاق مخطط رواج 2020؛

النهوض بالصادرات المغربية بهدف تدارك العجز الحاصل في الميزان التجاري؛

بلورة إستراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص وغير المنظم، خاصة النشيط منه في قطاع التجارة؛

تنظيم التجارة وتأهيل التجار الصغار والمتوسطين؛

وكذلك من خلال الاطلاع السيد رئيس الحكومة على قانون المالية 2019 نجد مجموعة من الإجراءات التي تستهدف بالخصوص قطاع التجارة الخارجية، نظرا لأهميتها في التقليص من عجز الميزان التجاري، ومنها:

- التنفيذ الفعلي للمنصة الإلكترونية؛
- تقديم الدعم المالي والتقني للشركات المبتدئة في مجال التصدير؛
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

إذن هذه مجموعة من الأمور التي جاءت بها حكومتكم السيد رئيس الحكومة، والتي لا بد من أن ننوه بها.

نؤكد، السيد رئيس الحكومة، في فريق العدالة والتنمية أن الأهداف المندرجة ضمن إطار المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية من خلال التحكم في عجز الميزانية والرفع من حجم الموارد لا يجب أن يتم فقط عبر الزيادة في الضغط الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وعلى المواطن بشكل عام، خاصة العاملة منها في قطاع التجارة، وإنما عبر إجراءات أخرى أكثر فاعلية، ليس لدي الوقت هنا من أجل أن أسردها كاملة.

ولكن على العموم وبشكل سريع لابد السيد رئيس الحكومة من إدماج القطاع غير المهيكل الذي ينشط بشكل كبير في قطاع التجارة، وقد سبقني بعض الزملاء لذكر هذا الموضوع.

إطلاق برنامج المقاول الذاتي، مواكبة المشاريع الاستثمارية الجديدة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في إطار برنامج امتياز نمو

استثمار النمو، محاربة وتضريب اقتصاد الريع عبر معادلات جبائية مدروسة، محاربة التهرب الضريبي عبر تفعيل مختلف آليات المراقبة، مراجعة الإعفاءات الضريبية، السيد رئيس الحكومة، لفائدة الشركات التجارية الكبرى وربطها بحجم إنتاجيتها ومساهمتها في القطاع الاجتماعي، خاصة عبر تشغيل اليد العاملة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اتخاذ أي إجراءات جديدة فيما يخص النظام الجمركي والضريبي أو طرق التصريح والتحصيل يجب أن تواكبه حملة تواصلية مع المستهدفين، وذلك تفاديا لسوء الفهم الذي يمكن أن يحصل في قراءتها وفي تأويلها، ولذلك هذه فرصة السيد رئيس الحكومة لكي تعبرو وبكل قوة عن الإجراءات في إطار من الوضوح والشفافية، عوض أن نجد بالخصوص ما يمكن أن نسميه تعارضا أحيانا حتى داخل الحكومة في التصريحات في هذه المجالات، مما يعطي أكثر ارتباكا أحيانا للمتلقي، وخصوصا بالنسبة للتجار والتجار الصغار.

السيد رئيس الحكومة،

هذا الموضوع بالطبع جاء مرتبطا بتحركات اجتماعية وبالخصوص من طرف التجار، وفي هذا الإطار نحن نقول أن ما عرفته وما قد تعرفه هذه التحركات في بلادنا من حركة احتجاجية واسعة في صفوف التجار الصغار، وذلك بسبب المخاوف المشروعة لهذه الفئة، وخصوصا من المقتضيات الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2019، والذي كان يتطلب منكم السيد رئيس الحكومة المزيد من التواصل، وأعتقد بأنه حتى عندما كانت لجنة المالية تشتغل على قانون المالية 2019 نوقشت في لجنة المالية بشكل كبير هذه التخوفات والتي تخوف منها مجموعة من التجار.

ولكن لا ندري لماذا السيد الوزير وقد أعطى للجنة التزاما داخل لجنة المالية، أعطى للجنة التزاما بأن تكون هناك مواكبة ومصاحبة وتدرج، ولكن مع كامل الأسف لاحظنا بأن هذه المواكبة والمصاحبة والتدرج لم نجدها على أرض الواقع، مما أدى إلى بعض التشويشات في عقول وفي أذهان مجموعة من التجار.

وعلى العموم، نحن نسجل هنا التطمينات التي قدمتموها للتجار الصغار، وبالتأكيد على أن هاذ البرنامج هو يهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة، ولا يهم بتاتا التجار ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزافي.

كما ننوه بتوجه حكومتكم، عبر وزارة المالية، نحو اعتماد مقاربة تشاركية في تحديد طرق التنزيل التدريجي للمقتضيات الجديدة، وهذا الذي يطلب هؤلاء التجار اليوم، السيد رئيس الحكومة.

ونود هنا أن نقول بأن هؤلاء التجار هم يقومون بدور كبير ومهم، ولكن مع ذلك لهم تخوفات. قبل قليل ذكرتم، السيد رئيس الحكومة، إمكانية إعادة النظر في رقم مليون درهم، وبالنسبة لهم 100 مليون لما كتحتسب في هذه الحالة، كيكون عندو النسبة ديال الربح فيها قليلة، لأن chiffre d'affaires إلى كان مليون ديال الدرهم هو بالنسبة ليه لا يحصل فيه في الربح إلا في حدود ثلاثة ديال المليون ديال السنتيم، لما كيحصل على ثلاثة ديال المليون سنتيم بالطبع، احنا كنتكلمو هنا على المعدل ديال (SMIG) وكأنه كيتخلص ب (SMIG) الشهري أو (SMIG) اليومي، في الوقت اللي هاذ الناس أنت كتعرف السيد رئيس الحكومة، وكيعرفو السادة المستشارين بأن هاذ الناس يمكن كيشتغلو أحيانا إلى حدود 16 ساعة يوميا، وبالتالي عندنا مجموعة كيطالبو هنا في هاذ الحالة أنه يتعاد النظر باش يترفع من مليون درهم إلى حوالي ما بين ثلاثة إلى خمسة ديال المليون ديال الدرهم.

المقاهي والمخابز، السيد رئيس الحكومة، واللي كتتجاوز عندنا في المغرب حوالي 150 ألف واللي (TVA) اليوم كترهقهم في حدود 20% ديال (TVA) و5% كتأخذها الجماعات المحلية في أحسن الحالات، وإلا بعض الجماعات راه كتوصل إلى حدود 10% مما يعطي نسبة ديال 25% أي ربع (chiffre d'affaires) ديالهم بمعنى أنه إلى كان (chiffre d'affaires) ديالو واحد 2000 درهم في النهار كيعطي منها واحد 500 درهم فقط في هذه الضرائب، وهذا كما تلاحظون السيد رئيس الحكومة، يعتبر إجحافا في حق هؤلاء الناس.

لابد في المقابل، السيد رئيس الحكومة، ونحن ننتظر منكم التعاطي إيجابيا مع كل هذه المقترحات ومع ما قدمتموه من تطمينات، لابد أن نحيي ما قامت به الحكومة لفائدة هؤلاء المهنيين والعمال والمستقلين والأشخاص الغير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ومن ضمنهم بالطبع هؤلاء التجار ومنهم فئة واسعة بإحداث نظام المعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدتهم، حيث يعتبر القانونين الصادرين في هذا الشأن نقلة نوعية في استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

وندعو في هاذ الإطار، السيد رئيس الحكومة، إلى التسريع بتنزيل مقتضياتهما لتحقيق شروط وظروف الكرامة الاجتماعية لهذه الفئة.

وختاما، ندعوكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى إعادة النظر في المنظومة الضريبية والجمركية برمتها مع الحرص على تخفيف الضغط الضريبي لكونه يؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، خاصة التجاري منه وعلى القدرة الشرائية للمواطن، سواء كانوا من التجار أو من الأجراء، خصوصا لما كيسمعو الأجراء بأنكم خصصتو حوالي 50 مليار ديال الدرهم للاسترجاع الضريبي للمقاولات، وعندكم حوالي 20 مليار ديال الدرهم أخرى كضمانة في هاذ الحالة هاذي، لا زال الأجراء ينتظرون ما يمكن أن تجود به الحكومة، معناه تفعيل الحوار الاجتماعي الذي لازلنا ننتظره.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أشكركم على جوابكم، والأكيد أن هذا الجواب مسؤولا ولا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن مضامينه.

كنا دائما ننادي بضرورة اعتماد الوضوح في التعاطي مع مثل هذه القضايا والإشكاليات المطروحة في محاولة الركوب عليها من أي طرف كان، منافي للأخلاق السياسية المتعارف عليها في التعاطي مع تدبير الشأن العام، لأن أي ركوب على مآسي الشعب في نظرنا هو طعن في الوطن وفي قدراته وفي إمكانياته في مساره الإيجابي والمتطور، وبالتالي لا نريدكم أن تخضعو للابتزاز أو لمنهجية العدميين وتجار السياسة أينما وجدوا ومهما كانت مواقفهم.

إقرار نظام جبائي عادل ومنصف يساهم فيه الجميع، والذي لن يتأتى إلا عبر اعتماد العديد من المقتضيات الجباية المستعجلة، منها مواصلة محاربة التملص الضريبي، باعتباره أحد دعامات العدالة الجبائية المستلهمة من المبادئ الدستورية التي ارتكز عليها دستور 2011 والتي ساهمنا جميعا في إقرارها، أبرزها تكافؤ الفرص وإقرار الشفافية واعتماد ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث تفرض علينا أن نميز بين من يؤدي ضرائبه من شخص معنوي وشركات لا تتعدى 2% من النسيج المقاولاتي ومن بين من لا يؤدي أي شيء.

نعم هناك تشكي كبير بارتفاع الضغط الضريبي على المقاولة وعلى الموظف بشكل عام، لكن في هذا الموضوع لا بدأن نقر بأن التجار الكبار يتخبأون وراء التجار الصغار من أجل رفضهم النظام الجزافي الذي يبقى في نظرنا حلا مناسبا لكي يساهم هؤلاء التجار الكبار في دعم ميزانية الدولة، باعتباره أحد الواجبات الضرورية التي تعبر عن روح المواطنة الصادقة، وخاصة أنهم يشتغلون برأسمال محترم وكبير لا يعقل أن لا يؤدي عنه.

لذلك فالإجراءات الجبائية والجمركية التي قامت بها الحكومة في قانون المالية لسنة 2014 وتبعتها في قانون مالية 2018 تمت إساءة فهمها من طرف التجار وتمت تسميم الملف، حيث استطاع من دأب على ممارسة التهرب والتملص من أداء واجباته على خلق هذه الأزمة، فلذلك فإننا نؤكد بدورنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن التجار الصغار أو ما يصطلح عليهم بتجار القرب غير معنيين بهذه الإجراءات، كان علينا جميعا برلمانا وحكومة أن نخرج قبل اندلاع الأزمة لتوضيح مثل هذه الإجراءات إلى الرأي العام، بتنسيق مواقفنا في هذا الأمر وأن لا تعملوا على وقف العمل بهذه المقاضيات بمجرد رسالة صادرة عنكم والذي نعتبره خلق سافر للقانون. كان من الأجدر سلك مسطرة أخرى مغايرة تحترم المؤسسات كوضع مقترح قانون مثلا، حيث يبقى ذلك ضرب لمجهودنا الجماعي حكومة وبرلمان الذي سهرنا فيه على إخراج قانون المالية الذي سن هذه المقتضيات.

السيد رئيس الحكومة،

من بين الإشكاليات الكبرى التي نعاني منها كلنا في العديد من المناسبات هو أننا جد متأخرين في رقمنة الإدارة العمومية وعلى رأسها الإدارة الجبائية والجمركية، وهو ما يصطلح عليه (digitalisation)، مما يفرض علينا بذل مجهودات مضاعفة لتعزيز هذه الرقمنة واعتمادها في مختلف المهن، والتي من شأنها أن تعزز أداءها، لأعود وأقر بأن العدالة الجبائية تقتضي مراجعة جذرية في المستقبل، إذ لا يعقل أن نجد العديد من المقاولات تصرح بالعجز لسنوات ولا تغرق، بل تستمر في نشاطاتها، لذلك فإن الإدارة الجبائية مطالبة ببذل مجهودات مضاعفة في مباشرة مسطرة المراجعة الضريبية وإجبار هذه المقاولات على أداء كل واجباتها وأن لا تقتصر المراجعة على مقاولات بعينها، تواكب وتشتغل بانتظام وتساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتؤدي كل ما بذمتها للدولة وبانتظام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نأمل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تكون المناظرة الوطنية للجبايات في ماي المقبل فرصة لطرح كل هذه القضايا، خاصة وأن كافة المعنيين سيكونون حاضرين بها لكي نجد جميعا الحلول لها لإقرار نظام جبائي عادل، يساهم في توسعة الوعاء ويحاصر التهرب الضريبي ويساعد القطاع غير مهيكل الذي يتوسع سنة بعد أخرى للانخراط في المنظومة الضريبية.

وشكرا.

السيد الرئيس الوقت اللي ابقى أضيفوه لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس:

نزيدو للفريق، شكرا. إذن ما تبقى من الوقت لفريق التجمع الوطني للأحرار، يتبرع به لفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب استنفذ الوقت ديالو.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة المحترم للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة، تفضلو.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا السيدات والسادة البرلمانيين.

أنا بغيت نبدا من واحد النقطة، هو في الحقيقة ما كاين مشكل، اللي وقعت تكون الحكومة مسؤولة عليها، ما كاين باس، ولكن كاين شي مشاكل، مسائل أخرى اللي خاصها تصحح، إلى كاين اللي كينشر إشاعات، خاصنا نهضرو على اللي كينشر إشاعات، إلى كاين اللي كيقول أمور ما صحيحاش وكياخذوها ناس وكيبنيو عليها خاصنا نقول لهم أنتما ما خصكومش تقولو أمور غير صحيحة، ما خاصناش ثاني.

دابا أنا شرفني جلالة الملك مشيت مثلتو في الإتحاد الإفريقي، يمكن أن أقول لكم بأن ذاك الشي اللي تدار في الإتحاد الإفريقي هاذ المرة بالنسبة للقضية الوطنية غير مسبوق، وأن المغرب الموقع ديالو موقع محترم، قوي جدا، ما خصناش نبداو نشرو أحيانا هنا وهناك أخبار اللي كنبينو بها الأمور غير دقيقة، نتسناو حتى إيجي هاذ الوفد نسولوهم، نتصلو بالهواتف، نقلبو على المعلومات، ننشروها، هذا كيبين أنه راه ماشي غير.. شحال من مرة كتدار أمور، وأنا يمكن أن أؤكد لكم بأن هاذ القمة هذه، لأول مرة كتطبق واحد المقتضى نوقش في قمة نواكشوط الاستثنائية، وهو أن هاذ القضية ديال الصحراء ليست من مهام الإتحاد الإفريقي، وأنها تناقش في مجلس الأمن، ولأول مرة اليوم أثناء الاجتماع الوزاري قبل ما نمشيو احنا، أنا كرئيس وفد قبل ذاك الاجتماع الوزاري، حاول بطبيعة الحال خصوم وحدتنا الترابية لا داخل مجلس الأمن والسلم إثارة هاذ القضية، وبالدبلوماسية المعهودة، الدبلوماسيين المغاربة، فهم الجميع، اللي اقتنع اقتنع واللي ما قتنعش ذهبت الأغلبية إلى ضرورة الالتزام بهاذ المبدأ، فلذلك لم ترد لأول مرة التقرير ديال مجلس الأمن والسلم هاذ القضية ديال الصحراء على أساس أنها قضية لا تهم الاتحاد الإفريقي.

ولكن هاذ التحول هذا راه كيجي بشوية بشوية، ودابا الحمد لله أصبح الآن معطى، ولا يمكن أن نتحدث فيه إلا اجتماع ديال اللي كيحضرو فيه الرؤساء ديال الدول، معنى ذلك حيدناه من هذيك المؤسسات الأدنى، ما بقاش، رؤساء الدول فقط، هي اللي كيمكن نقولو رؤساء الدول الآن واعين بضرورة..

بطبيعة الحال الخصوم ديالنا باقي كاينين، واش احنا زولناهم من الخريطة؟ راه باقي كاينين، ولكن اليوم الاتجاه العام غادي في اتجاه أن هذه القضية تحسم في الهيئة ديال الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن، كيتبعها الأمين العام للأمم المتحدة، ليست من صلاحية الاتحاد الإفريقي، هاذ المبدأ راه إقراره واللي بدا تدريجيا بشوية بشوية وصلنا ليه اليوم، هذا انتصار للدبلوماسية المغربية وللمغرب ولبلدنا جميعا.

وتشرفت أيضا بالتقديم ملخص ديال التقرير الذي وزع، والذي قدمه جلالة الملك، بوصفه رائد الهجرة للإتحاد الإفريقي، وهاذ التقرير فاش أنا قدمت هذاك الملخص غير ملخص، أما التقرير توزع، هاذ التقرير لما كان حظي بأعلى نسبة من الترحيب والمناقشة. وهذا يعني التقدير اللي تيحظى به المغرب واللي تيحظى به جلالة الملك واللي خاصنا نوعاو به، خاصنا احنا نكونو عامل مساعد، تيساعد باش نقويو، ما كاين مشكل نديرو شوية النقد، ولكن ما نديروش بحال إلى اللوحة سوداوية.

فلذلك أنا تنقول المسؤولية ما شي فقط للفاعل الحكومي، المسؤولية مسؤوليتنا جميعا، كل واحد يساعد من جهته ويعاون من جهته، النقد البناء راه حتى هو مساعدة مرحبا بها، ولكن ما نديروش واحد، نعطيو واحد الانطباع اللي هو ضبابي ونحاولو ما أمكن نعطيو للمستقبل واحد الطبع ديال الأمل، واحد الطبع ديال الإيجابية، بلادنا، الحمد لله تتحقق..

دبا احنا غير نقول لكم، غير في هاذ عامين هاذ (Dowing Business) تقدمنا فيه ممارسة الحرية الاقتصادية تقدمنا فيه، هاذي الرشوة تقدمنا فيها، للسنة الثانية 17 ديال الرتبة اللي زادها المغرب في سنتين، وشحال هاذ الشي تنقولو لو حققنا غير 4، دبا ولينا في 17 في سنتين.

راه بزاف ديال الأمور، الحمد لله، فيها إيجابيات، فبزاف ديال الأمور باقي عندنا فيها مشاكل، ولكن واش المشاكل اللي جات 30 عام و40 عام تحسبوها علي أنا؟ فهمتيني؟ نتعاونو عليها ونحلولها حتى هي، أي مشكل أنا مستعد نحلو ولكن راه ما يمكنش نحلو المشاكل مرة واحدة، كاين التمهيدات لحل المشاكل، تناخذو البرامج راه انتما دبا قلتو الرقمنة، بغيتو نديرو الرقمنة، واش دبا غير تدير هكا وتديرها؟ راه لا الإدارة ولا الاقتصاديين ولا المواطنين كلهم خاصهم واحد الفترة ديال المواكبة والاستئناس حتى يكونو يستطيعو يديرو هاذ التحول ديال الرقمنة، ما عندنا ما نديرو، ولكن خاصنا واحد شوية الوقت، خاص شوية دالمواكبة، شوية الصبر، هاذ الشي تنديرو فيه، ولكن هو خيار إستراتيجي وضروري، وغادي نمشيو ليه.

غادي نجي لهاذ القضية ديال التجارة الخارجية، مع الأسف أحد الإخوان طرحها، أولا خاصنا نعرفو بان تغطية الصادرات للواردات يتحسن بطء، ولكن تيتحسن، واحنا، إن شاء الله، غادي نحسنوه أكثر في المستقبل، لأن اليوم بلادنا لقات لأن ماشي غير تصدر غير تدير هكا وتصدر، خاصك تصدر البضائع التي يمكن أن تصدر، اللي كاين حاجة في العالم باش يأخذها منك، واللي يمكن تصدرها بثمن مناسب، واللي يمكن للفاعلين الاقتصاديين يبرعو فيها ويصدروها، هاذ الشي فيه تسهيلات قانونية وتنظيمية واسعة متعددة، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني: ولكن أيضا راه المغرب بلد مفتوح، صعيب تقول للواحد ما تستورد هاذي، واحد بغي يصدرها لك من الخارج، أنت إلى بغيتي تصدر عندهم خاصهم يصدرو لك، واش أنت باغي تصدر عندهم وهما أنت تسد ديالك وهما يحلو ديالهم، مستحيل، ما غتصدر والو،

ولذلك هذا تدبير هو فيه شوية الصعوبة ولكن، الحمد لله، تدبير تينجح فيه المغرب، لأن اليوم الصادرات المغربية ترتفع.

وبالمناسبة الصادرات في مجال الصناعة التقليدية بالذات نتيجة البرامج اللي تدارت واللي كانت ناجعة في دعم الصناع التقليديين، دعمهم ماشي فقط في التكوين لتكوين التعاونيات، ولكن أيضا للمواكبة في التصدير، ولذلك في سنة 2018 ارتفعت الصادرات ب 18.4% بالضبط بين 2017 و2018، مع ذلك وخا تيجي واحد 2 بلاغي من برا راه احنا نصدرو مئات، ولكن بطبيعة ما نكرهوش احنا ندعمو هاذ الصناع التقليديين أكثر، ونشوفو كيفاش نحركو هاذ القضية ديال الصناعة التقليدية في المستقبل، إن شاء الله، وأيضا جميع الصادرات.

احنا راه كاين اشتغال خاص على هاذ القضية دالصادرات، وراه جزء من الحسد على المغرب هو انه استطاع يفرض رأسه الآن تدريجيا شوية بشوية في السوق الدولية، وراه هاذ الشي راه مزعج للبعض، طبيعي لأن هاذ صراع مصالح، أنت تتصدر لواحد الدولة وواحد كان هذالك le marché محتكرو، تتجي تتزاحمو فيه، هاذ الشي ما تيتم بسهولة، ماشي غير تبغي تدير. ولكن إن شاء الله احنا مستعدين ندعمو المقاولة المغربية، ندعمو الصناع التقليدين، ندعمو التجار المغاربة في هاذ الاتجاه.

الزيادة في الضغط الضريبي بعض الألفاظ بحال هذي تتخلعني ما زدنا والو في الضغط الضريبي، قل ليا وحدة اللي زدنا، إلا ما نقصنا ما نزيدوش، قل ليا الضغط الضريبي اللي ورثنا باقي كبير أنا معك، ولكن كل سنة هناك..

أولا أقررنا الضريبة التصاعدية السنة الماضية، إذن درنا الضريبة التصاعدية لأن هذا واحد المطلب ديال المقاولة واستطعنا الحمد لله نديروه في قانون المالية الماضي، هاذ قانون المالية نزلنا في الشطر الثاني من 20% ل 17.5%، وهذا لمصلحة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وهناك عدد من الإجراءات الأخرى الضريبية اللي تهم هاذ الصغار كلهم، اللي تندعمهم بهم، واش لما نجيو للتحفيز مثلا عن التشغيل برنامج تحفيز وترفعو اللي يمكن تستفد منو المقاولات الجديدة من 5 إلى 10 دالأجراء اللي معفيين من التحملات الاجتماعية، هذا ماشي ساهل، ومعفيين من التحملات الاجتماعية، ومعفيين من الضريبة على الدخل إلى حدود 10.000 درهم بالنسبة لأسمو، هذا ليس شيء سهلا، هذا حتى هو.. وغادي نطورو هاذ البرامج أكثر بطبيعة الحال وهذا لمصلحة المقاولات الصغرى والمتوسطة مرة أخرى، ولكن هو أيضا لمصلحة الاقتصاد الوطني، وما نكرهوش نزيدو أكثر في تخفيف هذا الضغط الضريبي، وإن كان راه هو متوسط بالمقارنة مع المحيط ليس عاليا، مقارنة مع المحيط بطبيعة الحال.

بعض الإخوان قالوا المواكبة لم تكن كافية بالنسبة لأسمو ما كاين مشكل، احنا دابا إلى قلتو المواكبة بالنسبة لهاذ الإجراءات ما كانتش كافية يمكن تنقولها، ولكن بالنسبة (l'ICE) بالضبط راه هو إلزامي من 2016 وتيتأخر كل مرة تنأخروه شوية عاوتاني نأخروه شوية، عاوتاني، فهمتني؟ راه ماشي ساهل، الفاتورة الالكترونية هي تزادت ولكن الفاتورة كانت الفاتورة الالكترونية هي غير الرقمنة، اللي ما كانتش عليه فاتورة راه ما معنيش، تنقولو هذوك اللي كانو في المعاملات ديالهم خاص يكون بالفاتورة خاصهم دابا يتحولو تولي فاتورة إلكترونية، وهاذ الشي خاص فيه واحد شوية ديال التشجيع أيضا، واحد شوية التشجيع باش الناس ينتقلو تكون هاذ الانتقال بطريقة أسمو.. ولكن نحن موجودين بطبيعة الحال باش نديرو مواكبة ونديرو وهاذ الشي يكون بالتدرج ونتعاونو عليه جميعا ما كاين حتى شي مشكل.

بالنسبة للقطاع غير مهيكل، وبالنسبة للباعة الجائلين بطبيعة الحال هاذ جوج الأمور هي ملفات ثقيلة وقديمة، والمعالجة ديالها ماشي ساهلة واحنا راه شحال من مرة درنا اجتماعات وكنفكرو في هاذ القضية واش كاين شي مداخل أكثر سرعة من المداخل اللي كانت من قبل وإلا البرامج القديمة الحمد لله راه أدت واحد الجزء مهم، والقطاع المهيكل فاش تدار المقاول الذاتي تدار في الحقيقة لإعطاء الفرصة لجزء مهم بالقطاع غير المهيكل باش يدخل في القطاع المهيكل، وتدار فيه تحفيزات مهمة، بحيث أنه لا في التأسيس ديال هاذ المقاول الذاتي ولا في النظام الضريبي ديالو اللي هو تحفيزي 100%، 1% راه والو، اللي عندو (chiffre d'affaires) 1% سنويا، وأيضا من التحفيزات الأخرى اللي تدارت لهاذ المقاول الذاتي .

الآن تناقشو باش يمكن المقاول الذاتي يدخل في الطلبيات العمومية حتى هو يستفد من الطلبيات العمومية، وأيضا آليات الضمان اللي هضرنا عليها ديال التمويل هضر عليها واللي حتى المقاول الذاتي عندو واحد الإطار خاص في هاذ المجال، هذي كلها واحد الإجراءات اللي تتطور سنة بعد سنة، ولكن ما غندخلوش شي إجراء ضريبي جديد تندوزو هاذ المناظرة اللي غادي تحاول تخرج لنا بواحد خريطة طريق متكاملة شاملة اللي يمكن بها نعرفو أشنو هي الخطوات اللي غادي نديروها واللي غادي نبرمجها على مدى السنوات المقبلة.

وبطبيعة الحال احنا عندنا واحد الإرادة على أن هذا الضغط الضريبي نقصوه سنة بعد سنة، غير غتدوز أسمو ومن بعد وبطبيعة الحال غادي نعلمو المعنيين بهاذ التخفيض من الضرائب بأي وثيرة، لأن خاص يمشي بوثيرة معقولة ومنطقية، وبأي مستوى، خاص يمشي بمستوى أيضا معقول ومنطقي، أما هو توجه، اللي غادة فيه الحكومة منذ فترة، وكما قلت هاذ 2 الإجراءات اللي هضرت عليهم هما داخلين في هذا الاتجاه ديال التخفيض ديال الضريبة على الشركات، ولكن أيضا الأنواع الأخرى من الضرائب سنعمل جاهدين على تخفيضها.

إشكالية تمويل المقاولات ما خصناش نلوحو الكرة غير لجانب واحد، أنا أقول بأن أهم إجراء غادي نجيبوه، وغادي يجيكم واحد مشروع قانون، وهو ديال الضمانات المنقولة، (les suretés immobilières)

هاذ الضمانات المنقولة غادي تمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي ما عندهاش ضانات منقولة، اللي ما عندهاش بنايات، مقرات، أراضي إلخ يمكن أن تستعيض عنها بضمانة أخرى أخف وأبسط وأكثر توفرا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

فلذلك هذا غادي يمكن، إن شاء الله المقاولات باش توجد التمويلات بسهولة أكبر من ذي قبل، هذا غادي يجي في القريب، إن شاء الله.

هناك اجتهاد باش نكملوه في القريب العاجل، إلى يمكن نجبوه هو أيضا فيه واحد شوية دالاستعجال، غادي نجيبوه إن شاء الله، وغادي تشفوه هو قانون كبير، قانون إصلاحي جذري اللي غادي يعطي دفعة قوية لإمكانية تمويل المقاولة وغادي تكون فيه عدد من الإجراءات المرتبطة بالضمانات ديال المقاولات، وإن شاء الله، أنا متفائل فيما يخص هاذ مشروع القانون أنه بعده غادي تكون المقاولات الصغيرة والمتوسطة غادي تعيش واحد جو ديال التمويل وستلج إلى التمويل بطريقة أسهل.

مرة أخرى تنشكر الجميع وأدعو الجميع، في الحقيقة هاذ القضية ديال الأخبار وديال الإشاعات مع الأسف الشديد كثرت في هاذ الآونة الأخيرة، والحكومة ليست متناقضة، ما عرفت شكون قالها متناقضين، ما متنقضينش، ولذلك حرصت لا في التدخل ديالي الأول كان في مجلس النواب حول قضية التجار، ولا في التدخل الثاني اللي كان في مجلس الحكومة، باش نقول بأنه بتنسيق مع وزير المالية، وزير التجارة اللي هما معنيين مباشرة بهاذ الإشكال ديال التجار، وأنه ذكرنا مرارا أن جميع الرسائل اللي أنا اعطيتها، اعطيتها بتوافق مع هاذين الوزيرين، علاش؟ ثم أيضا أعلنت قبل ذلك بأن الاجتماع غادي يكون يوم الاثنين بعدها، هذا غير الخميس، وأعلنت بأن الاجتماع الثاني غادي يكون مع السيد وزير التجارة بعدها بيومين، يوم الأربعاء وفعلا تم الاتفاق ووقع الاتفاق.

ليس هناك أي تعارض داخل الحكومة في التصريحات، خارج الحكومة هذيك الأحزاب السياسية، هاذيك حاجة أخرى، أنا داخل الحكومة، داخل الحكومة، خارج الحكومة تتكون أحيانا بعض الاختلاف في بعض المقاربات، نحن نعتبر هذا جزء من النقاش السياسي الذي يجري داخل الساحة السياسية، هذا جانب.

ولكن كاين جانب آخر ديال الإشاعات والتضخيم هاذي أمور، هاذ الإشاعات والتضخيم هي التي يجب أن نحذر منها، وأريد أن أوجه مرة أخرى واحد الرسالة إلى الذين يشيعون هاذ الإشاعات وتيضخموها أو لا تيقلبوها ولا تيخرجو خبر معين عن سياقه، وتيديرو هاذ الشي كامل يضر الجميع، يضر المواطنين ويضر المهنيين ويضر المقاولة، ويضر الأحزاب السياسية، يضر الجميع.

ولذلك هاذ الشي خاصنا نحاولو ما أمكن نعالجو هاذ الظاهرة اللي هي سلبية وهي سيئة، والتي لا يمكن ما خاصهاش تستمر، ولكن وخا نقول لكم على القضية الحكومة راه تتشتغل، شوشوا أو لا تشوشوا فالحكومة مستمرة، إن شاء الله، وستنجح وستبين الأيام أن البرامج غادي تكون ناجحة على الأرض.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني، المتعلق ببرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وعددها 8 أسئلة، نبداوها بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية فريق الأحرار على دعمه بدقيقتين لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من المجهودات والاستراتيجيات المعتمدة في ظل موضوع الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، نطرح أسئلة مقلقة زادت من حدتها التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي.

في هذا الإطار نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن السياسات العامة للحكومة في مجال مواجهة الخلل المرتبط بالفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي عن حصيلة برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعد برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية إحدى المعابر الأساسية نحو خلق التوازن المجالي والجهوي الاجتماعي المنشود.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول التدابير التي تتخذونها لتنزيل هذا البرنامج وبلوغ أهدافه.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة لموضوع الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فما هو السيد رئيس الحكومة منظوركم وما هي سياستكم المتبعة في هذا الصدد؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سطرت حكومتكم برنامجا للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فأين وصلت النتائج؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أي سياسة للحكومة لمواجهة الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم حول حصيلة برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر سؤال في هذا الباب للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

ما هي السبيل إلى تحقيق طفرة تنموية شمولية ومندمجة للتخفيف من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

مرة أخرى بغيت نشكر الجميع على إتاحة هذه الفرصة للجواب على

هذا السؤال المتعلق ببرامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وهي فرصة أخرى لأجدد مرة أخرى عزم الحكومة وبذلها كل جهد الذي تستطيعه من أجل الوفاء بالعدالة الاجتماعية والمجالية، أن نسير في اتجاهها.

صحيح أنه المغرب غير ثاني نعرفو واحد القضية غادي نقولها بأنه إلى شفنا الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 مقارنة مع 2004، هناك تحسن في جميع المؤشرات المرتبطة بالعدالة المجالية والعدالة الاجتماعية. هاذ التحسن غير كافي، أنا متفق، خاصنا نديرو فيه المزيد من الجهود، متفق، ولكن هناك تحسن، و(l'indice de GINI) مؤشر (GINI) هو أيضا في تحسن في هذه السنوات الأخيرة، ما كافيش ذاك التحسن لا يزال بطيئا، نسبيا هذا يحتاج فعلا إلى عمل وإلى جهد، إذن هذا أول شيء.

ثانيا، هناك عدد من الإجراءات ومن الإصلاحات ذات البعد الاستراتيجي هي مؤثرة مباشرة على العدالة المجالية والعدالة الإجتماعية، ومن بينها مثلا التقدم في هاذ الورش ديال الجهوية المتقدمة، باعتبار أن الجهوية المتقدمة هي مدخل أساسي من مداخيل تحقيق التنمية الجهوية، ومدخل أساسي من مداخيل محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد حرصت الحكومة منذ تنصيبها على الإسراع في تنزيل هاذ الورش وتجويده. وأريد أن أشير هنا إلى إخراج ميثاق اللا تمركز الإداري الذي إن شاء الله غادي ياخذ في الأشهر المقبلة الخطوات الأولى لتنزيله وتطبيقه، ثم بعد ذلك غادي يمشي تدريجيا واللي غادي يكون رادف مقوي للجهوية المتقدمة، بل هو واحد العمود أساسي من أعمدتها. إذن هناك جهد على هاذ المستوى، لكن هذا مستوى استراتيجي.

أريد أن أتطرق فيما يخص الجهود العملية وبرامج الحد من الفوارق المجال الاجتماعية، أتطرق إليه في ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: هو مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم؛

- ثانيا: مواصلة الدعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكامتها؛

- ثالثا: مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الخاصة بالعالم القروي واللي في مقدمتها برنامج الحد من الفوارق المجالية، وسأرجع إليه.

فيما يخص المحور الأول اللي هو مواصلة تعميم وتحسين خدمات الصحة والتعليم، أريد أن أقول هنا أنه في مجال التعليم اللي كيضهر بزاف في هاذ القضية ديال الجهد الذي تبذله الحكومة في مجال محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، ذلك أن مجال التعليم هو حاجية أساسية لجميع الأسر المغربية، بل تقليص الفوارق المدرسية يؤدي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، لأنه مدخل من المداخيل الشغل، وبالتالي تغيير الفئة الاجتماعية أو تحسين الدخل الفردي بالنسبة للأسرة.

وقد واصلت الحكومة مجهودها في دعم قطاع التعليم، كما تعرفون ميزانية 2018 وفي ميزانية 2019 ليصل اليوم إلى مبلغ 68 مليار درهم، ميزانية 2019 أي بزيادة 9 ملايير درهم مرة واحدة بالمقارنة مع 2012، لأن دخلنا بطبيعة الحال البرامج الاجتماعية ديالها، لأن قطاع التعليم ما فيهش غير قطاع التعليم فيه البرامج الاجتماعية كلها الموجهة الخاصة بالتعليم وبالمتعلمين. وهاذ الدعم ديالها عندو عدد من المستويات.

على المستوى الأول، على مستوى تعزيز العرض التربوي، وهذا إصلاح المؤسسات والمؤسسات الجديدة إلى آخره، وهاذ الشي فيه واحد الجهد سنويا كيتدار، دبا حولنا هاذ الجهد نضاعفوه، بالمناسبة بلغ عدد المؤسسات التعليمية 10.900 مؤسسة تقريبا في الأسلاك الثلاث، منها هاذ المؤسسات تزاد فيها 72 هاذ السنة مؤسسة، ولكن المهم منها 54% كلها في العالم القروي، 54% من هاذ المؤسسات توجد في العالم القروي، مع أنه في العالم القروي كان 45% من السكان اليوم، وأيضا بنية الاستقبال على مستوى الإيواء الداخليات، انتما شفتو بأنه في هاذ الميزانية ديال 2019 رفعنا الميزانية ديال الداخليات وبلغ عدد الداخليات اليوم 889 منها 545 بالوسط القروي، وتزاد العدد تقريبا ب 6 أو لا 7% هذه السنة.

مواصلة تعزيز الموارد البشرية، عندنا اليوم 120.000 أستاذ في مختلف الأسلاك التعليمية، منهم 47% يشتغلون في العالم القروي، لكن أيضا الدعم ديال هاذ القطاع هو أيضا دعم على مستوى البرامج الاجتماعية، تعزيز الدعم الاجتماعي في مجال التمدرس.

وأريد مرة أخرى أن أشير إلى مواصلة دعم برنامج تيسير، واللي قفزنا فيه، كما تعرفون، من 700 مليون درهم تقريبا في سنة واحدة، في هاذ السنة 2019 إلى 2 مليار و170 مليون درهم، وهذا زيادة كبيرة جدا بحوالي 1 مليار و400 ولا 500 مليون، عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، كما قلنا مرارا تيوصل دبا إلى 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، منهم 64% في الوسط القروي.

توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية وتجويد الخدمات التي تقدمها، عدد المستفيدين من الداخليات 59% منهم في الوسط القروي، الإطعام المدرسي 94% في الوسط القروي، يعني هاذ الشي كلشي تيمشي بالأساس إلى المناطق الأكثر هشاشة واللي أكثر حاجة، وهناك اليوم ما يفوق 1 مليون و25 ألف مستفيد من الداخليات والإطعام المدرسي أو من الإطعام المدرسي وحده بكلفة إجمالية تناهز 1 مليار 470 مليون درهم، هذا أيضا جهد كبير.

توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي، هاذي تتزاد كل سنة بحوالي تقريبا 30.000، كل سنة عدد الممنوحين تيزيد، وقد خصص، وأيضا ميزانية المنح تتزاد، خصص هذه السنة 1 مليار و800 مليون درهم للمنح.

التعميم التدريجي التعليم الأولي هو أيضا الهدف منه تقليص

الفوارق، لأن في القرى، في البوادي، في المدن الصغيرة هناك تما فين كاين قلة الإقبال على التعليم الأولي، إما لسبب عدم توفر البنيات، عدم توفر الإمكانيات أو البعد أو غيرها، ولذلك تدار برنامج ديال التعميم وغادي يبدا، إن شاء الله، وهاذ السنة بدا، عن طريق إنشاء أو بناء وتجهيز 5826 حجرة في المدارس الابتدائية، وقلنا هذه السنة راه تقريبا غادي نوصلو للهدف اللي هو 100.000 تلميذ طفل جديد في التعليم الأولي هذه السنة.

المحور الآخر في مجال الصحة، بطبيعة الحال مجال الصحة هو أيضا واحد من المجالات المهمة التي تحتاج فعلا إلى أن نبذل فيها مزيدا من الجهد، وبطبيعة الحال أنتم تعرفون وقد أشار أحد المستشارين المحترمين منذ قليل على أهمية توسيع التغطية الصحية وتعميمها لتشمل المهنيين وغيرهم من العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء وغيرهم، وهذا أيضا برنامج راه الآن فيه المشاورات مع الهيئات المهنية الأولى المنظمة والمهيكلة، نتمناو إن شاء الله، في هاذ السنة ندخل بعض هاذ الهيئات، لكن أيضا هناك مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية الراميد.

اليوم من البداية اليوم تقريبا فتنا 12 مليون من المستفيدين، ولكن هذا تراكم اليوم عندنا 7 مليون و400 مليون مستفيد في متم يناير 2018 مما يمثل 3 مليون أسرة تقريبا وبميزانية التي خصصت له هذه السنة في 2019، مليار و600 مليون درهم في هذه السنة.

وأيضا في تعزيز العرض الصحي هناك عدد من الإجراءات التي قمنا بها، بطبيعة الحال الخصاص في المجال الصحي كبير جدا، لكن أريد أن أشير هنا إلى البرنامج السنوي ديال القوافل الطبية والذي يتم أيضا بشراكة وبدعم من وزارة الصحة، أريد أن أشير إلى تفعيل عملية الرعاية هي التي تمتد من من شهر نونبر إلى شهر مارس من كل سنة على مستوى المناطق والأقاليم الأكثر تضررا من البرد، والتي تكون معرضة لأثار البرد القارس، وعددها 28 إقليم في حوالي 7 جهات، تشمل هذه الخدمات التكفل بالحالات المستعجلة، بالمشاكل الطبية الوقاية منها، الرعاية الصحية وغيرها.

وهذه العملية التي انطلقت هذه السنة في 15 نونبر وستستمر إلى نهاية مارس 2019 على مستوى الأقاليم حققت عدد من النتائج الإيجابية، من بينها تنظيم 2300 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة، وهذه الآلية التي تقوم بها وزارة الصحة باش يمشي المواطنات والمواطنين في المناطق البعيدة وهو ما يمثل 54% من عدد الزيارات المبرمجة إلى حد الساعة وغادي نكملو 100% في نهاية مارس بإذن الله، إنجاز 74 قافلة طبية متخصصة وتقديم ما مجموعه 289 ألف خدمة صحية على الأقل، والتكفل ب 500 حالة مستعجلة على الأقل.

وللإشارة، فإن المسح الوطني للسكان وصحة الأسرة ما بين 2011 و2018 والذي تم أخيرا أسفر عن تحسن المؤشرات الصحية بالوسط القروي بشكل ملموس، وهذا شيء مهم، حيث تم تسجيل ما يلي:

تقلص معدل وفيات الأمهات ب37 نقطة من 148 إلى 111 لكل 100 ألف ولادة حية، مقابل 28 نقطة بالوسط الحضري من 73 إلى 44 لكل 100 ألف ولادة حية، يعني التحسن في المجال القروي رغم أنه غير كافي ولكن يسير بسرعة أكبر من المجال الحضري، لأن المجال الحضري أصلا كاين واحد التحسن كبير.

تقلص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 26% دائما أتحدث عن الوسط القروي من 35 إلى 25 لكل 1000 ولادة حية.

ارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل بفحصوات ما قبل الولادة ب 17 نقطة من 62% إلى 79% نحتاج إلى التطوير وهاذ الشي إن شاء الله غادي إيجي تدريجيا ولكن هاذ التحسن في 5 سنوات شيء مهم وإن شاء الله نأمل أن يتحسن أكثر لنصل للتحسن اللي كاين فالقطاع في المجال الحضري اللي هو 95% تقريبا من النساء الحوامل يشملهن الفحوص ما قبل الولادة.

الآن سأتحدث عن البرامج الاجتماعية، أنتم كتعرفو هاد البرامج الاجتماعية هي برامج مهمة لأنها كتمشي للفئات الهشة والفقيرة وكتحاول ما أمكن تدعمها بدعم معين، إما بدعم مباشر مالي وإما دعم عن طريق الخدمات.

أريد أن أشير هنا إلى أن هذا فيه عدد من البرامج وهي كلها برامج مهمة وناجحة على الأرض، برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، الحاضنات لأطفالهن اليتامى، هاذ البرنامج كيشكل 15% من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي، عدد الأرامل المستفيدات لحد الساعة 91126 امرأة 156000 يتيم ويتيمة إلى حدود متم سنة 2018.

مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي، وهذا كيرتفع بطبيعة الحال نتيجة الإصلاح اللي درناه في السنة الماضية، وسعنا الفئات ديال النساء اللي غيستافدو منو أولا، ثانيا بسطنا الإجراءات ديالو وهذا سيؤدي إلى ارتفاع المستفيدات.

تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل وهو الذي نناقش حاليا التحسين ديالو من خلال تعديل القانوني الخاص به.

لكن أهم شيء هو تحسين حكامة ومردودية البرامج الاجتماعية، تحسين وهذا نتيجة التعليمات الملكية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة في الذكرى 19 لعيد العرش المجيد سنة 2018، المتعلقة بتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين في برامج الحماية الاجتماعية، وهاذ مشروع القانون غادي يكون إن شاء الله غادي يدوز، هاذ مشروع القانون مهم جدا، وغادي يجيكم للبرلمان قريبا، وغادي يكون هو غادي يمكنا:

1 - من إحداث سجل اجتماعي موحد؛

2 - إحداث سجل وطني للسكان؛

3 - إحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

وهاذي غادي تمكنا من أن نطور حكامة البرامج الاجتماعية، باش نعرفو شكون اللي كيستفد منها، واش كلهم يستحقون الاستفادة منها. ذيك الساعة غادي يكون عندنا سجل مركزي بمعايير مضبوطة ومراقب إلى آخره، اليوم فيها واحد شوية ديال مع الأسف الشديد ديال الذاتية، بمعنى الأشخاص الذين يقومون بالمعاينة أو بالتقارير إلى آخره، هاذ الشي غادي نخرجو منو عن طريق نظام موحد وسيفيدنا في جميع البرامج الاجتماعية التالية.

وأريد أن أشير هنا إلى أنه هاذ البرنامج الاجتماعي الموحد إن شاء الله واللي هاذ السجل الاجتماعي الموحد غادي يبدا إما في آخر 2019 وبداية 2020 إن شاء الله، التطبيق ديالو النموذجي في جهة معينة، هي جهة الرباط، قبل أن يتم تعميمه، لأن خاصنا ذاك البرنامج، لأنه نظام معلوماتي خاصنا يتم التجربة ديالو لنرى التدقيق ديالو، وإلى كانت فيه شي مسائل خاصها تعاود تصحح وتدقق، غادي تصحح وتدقق قبل أن يتم تعميمه بإذن الله.

لكن أيضا في المحور الثالث، هناك برامج خاصة بالعالم القروي، يمكن أن أقول بأنه اليوم عندنا برامج مهمة موجهة للعالم القروي، مهمة جدا، وهي الهدف منها هو نعطيو للعالم القروي واحد القدرة أكبر للوصول إلى الخدمات الأساسية للمواطنات والمواطنين لتقليص الفارق المجالي الموجود بالعالم القروي والعالم الحضري، بطبيعة الحال هاذ الشي كيعني أيضا بخصوص الجهات اللي فيها عالم قروي واسع.

أولا، برنامج تعميم، تزويد الوسط القروي بالماء الشروب، الماء الصالح للشرب، فيه استثمارات وفيه برنامج، صحيح البرنامج الأول سالى وصلنا 96% تقريبا، لكن هناك برنامج تكميلي لتزويد جميع المراكز والدواوير بالعالم القروي في أفق 2026، وذلك ببرمجة أزيد من 6800 دوار و659 مركز.

البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، فقد تم إعداد البرنامج الوطني في هاذ المجال بالوسطين الحضري والقروي، ولكن هاذ البرنامج بالخصوص كيهدف إلى تزويد مراكز الجماعات بما يسمى بالمراكز الصاعدة للجماعات في الوسط القروي جميعا بتطهير السائل، وهي تقريبا 1207 من مراكز الجماعات بالوسط القروي، 1207 مع إعادة استعمال 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنويا في أفق 2040، بمعنى أنه غادي يكون تطهير السائل والمعالجة أيضا نقلصو من هاذ الخصاص المائي الذي تعانيه بعض المناطق.

برنامج الكهربة القروية الشاملة، هو أيضا مستمر ليصل إلى هذا المستوى، افهمتيني؟ وعندو نتائج إيجابية، انعكاسات إيجابية كبيرة على المناطق اللي كتدخل فيها الكهربة وخصوصا على مستوى النشاط الاقتصادي، على المستوى الاجتماعي، وهو يساعد على تطبيق عدد من البرامج الأخرى الموجهة للمواطنات والمواطنين.

برنامج فك العزلة عن العالم القروي، هذا برنامج آخر يهدف إلى مخطط فك العزلة عن العالم القروي 28 مليار درهم، يستهدف المناطق الجبلية والمناطق الفقيرة ذات نسبة ولوجية منخفضة والدواوير الأكثر تضررا من حيث الولوجية وتأهيل الشبكة الطرقية.

لكن الذي أريد أن أشير إليه بالخصوص هو برنامج تقليص الفوارق المجال الاجتماعي بالوسط القروي 2017-2023 هاذ البرنامج الذي جاء تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك وبغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم في أفق 2023 بطبيعة الحال، سطر لهذه البرنامج 3 أهداف:

- فك العزلة عن السكان في المناطق القروية والجبلية؛

- تعميم وتحسين ولوج الساكنة للخدمات الأساسية؛

- توفير الشروط اللازمة للتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية.

هذا البرنامج الوضعية ديالو، أولا،هو برنامج تيتوضع عن طريق اجتماعات عمل محلية وجهوية، وهناك لجن جهوية وذلك جميع البرامج تبرمج هناك مركزيا اللجنة الوطنية يالاه تتشوف واش فعلا ذيك البرامج داخلة في البرنامج ديال لأن هو فيه مسائل خاصة فيه الولوجية يعني الطرق وفيه التعليم، وفيه الصحة، والصحة ببعض المعايير ديالها ولذلك باش ما يجيش برمجة أي شيء خارج هذه البرامج، مركزيا ما تيدخلوش في نوعية البرامج فين غادي نسبقو وأشنو غادي نتليو إلى آخره، فلذلك كله يتم أسمو..

وتضم هذه البرامج أزيد من 2800 عملية ومشروع، بطبيعة الحال بالنسبة لسنة 2019 يمكن نشير إلى أنه بطبيعة الحال 2017-2018 تنفذ تقريبا البرامج ديالو، 2018 كانت 7.2 مليار درهم، إما منفذة كلية أو في الطريق إلى إتمام التنفيذ، بالنسبة ل 2019 منذ شهر دجنبر 2018 تم الشروع في المصادقة على البرامج الجهوية لتقليص فرق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، يقدر المبلغ الإجمالي 6.5 مليار درهم.

بالمناسبة هاذ التمويل ديالها تشاركي بين جهات متعددة، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية يشارك بجزء محدود يصل من 45% أو 50% على حسب السنوات، ولكن جزء من أجزاء أخرى تشارك فيها جهات متعددة، إما قطاعات حكومية أخرى أو تشارك فيها الجهات أو يشارك فيها المكتب الوطني للكهربة والماء الصالح للشرب وهكذا، ولا يتم التمويل سوى المشاريع المسطرة في برنامج العمل السنوي المصادق عليه، الذي لا يمكن مراجعته إلا باقتراح من اللجنة الجهوية في حدود الموارد المالية المتاحة.

إذن ربما هناك عدد من المعلومات التي يمكن أن نعطيها في هذا المجال، فهمتيني؟ تنقول بأن إنجاز الطرق القروية مهم 26% من البرنامج

تيمشي للطرق القروية، وهناك بناء عدد من المؤسسات التعليمية هنا في مجال الصحة، هنا في مجال تزويد الماء الصالح للشرب وفي مجال الكهربة القروية، لكن يمكن أن نقول بأنه هاذ البرامج من حيث التأثير ديالها العملي، هاذ الدواوير أو المناطق القروية اللي استفدت من هذه البرامج في فك العزلة مثلا والولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم والماء والكهربة هذه البرامج اللي نهدف إليها تصل تقريبا إلى 6 مليون ديال الأشخاص اللي هما تيعيشو في هاذ المناطق التي تستهدف هذه البرامج بدل من 2017 واللي احنا غادين تنجزوه.

ومن المنتظر أن تخلق هذه البرامج وإلى ثبت بالنسبة للمناطق اللي تمت فيها هاذ البرامج أن تخلق ديناميكية اقتصادية وديناميكية ترابية جديدة، نتيجة خلق الظروف الملائمة للمواطنين والمواطنات، نتيجة إمكانية خلق أنشطة اقتصادية لأن إلى عندك مدرسة وعندك مركز صحي وعندك الكهربة راه الأنشطة الاقتصادية، وإن كانت أحيانا تكون متواضعة ولكن غادي تجي، وخصوصا هذا غادي يدعم حتى التعاونيات اللي هي جانب اقتصادي مهم في هذه المناطق العزيزة علينا، والتي نعمل جاهدين على الاستجابة لها، إذن على الرغم من الخصاص لا يزال موجودا في عدد من المناطق، لكن هذه البرامج تمكن من تقليص هذا الخصاص تدريجيا.

بطبيعة الحال هاذ البرامج تتعلن سنويا ويمكن الجميع كل برلماني في المناطق ديالو يعرف أشنو هي البرامج اللي تبرمجت، المشاريع اللي تبرمجت والمشاريع اللي غادي تبرمج، من يعد ويمكن للبرلماني أن يطلع على هذه المعطيات لأن اللجان الجهوية غادي يكون عندها هاذ الشي كامل وأيضا اللجان المحلية على المستوى الإقليمي يكون عندهم هاذ المعلومات، ويمكن مراجعتها هناك.

ولكن المهم، احنا تنسهرو مركزيا على التمويل وعلى الحكامة، أما البرمجة والإنجاز فالجزء الأكبر منو فهو محلي أو جهوي.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس، وأول معقب عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة السيد رئيس الحكومة ما عرفتش من غادي نبدا التفاعل معك بعد المعطيات اللي قدمتها. أنا غنبدا لك السيد رئيس الحكومة منذ اعتلاء صاحب الجلالة نصره الله العرش، اللي قام بواحد الزيارة لكل الأقاليم ديال المملكة واللي كانت تاريخية واللي من خلالها من بعد ذيك الزيارة واكبتها مجموعة من المشاريع الكبرى، من طرق سيارة والطريق السريع ومجموعة من الأوراش، كذلك، الله ينصرو، أعطى مجموعة من المبادرات، من مبادرة وطنية للتنمية البشرية، من مبادرة التأهيل الترابي، برنامج استعجالي، مجموعة من الأمور.

فالسيد رئيس الحكومة، السؤال دائما تيتطرح عليكم أنتما كحكومة مدى المواكبة، لأن الإشكال اللي عندنا في البلاد الآن سيدنا تيخدم بوحدو ويد واحد ما تصفق، خاص المواكبة وبتركيز وبحدة من أجل التقليص من هاذ الفوارق المجالية والاجتماعية على صعيد المملكة، لأن هناك أقاليم وجهات تستفيد وأقاليم لا تستفيد.

السيد رئيس الحكومة،

بديتو المداخلة ديالكم بثلاث محاور:

المحور الأول هضرتو على التعليم، فأنا تنشوف المواطن الآن المغربي تيقلب على جودة الحياة، تيقلب على ظروف عيش كريمة من تعليم، صحة، سكن ومجموعة من الأمور، فأشنو إلى كان المواطن تيخرج في العالم القروي تيلقى راسو معرض لمجموعة من الأمور، كاين ضغط الطبيعة، البرد، أيضا البنية التحتية الطرقية، انعدام المواصلات، وهنا تيحس بشوية الإحباط، فيجب تفكير الحكومة بشكل مستعجل في الرفع من وثيرة تنزيل المشاريع اللي هضرتو عليها كلها السيد رئيس الحكومة، لأن التعليم كان خصاص في الموارد البشرية، في التجهيزات، في مجموعة من الأمور.

إلى مشينا للصحة فحدث ولا حرج، كاين خصاص ديال الأطباء على صعيد المملكة، كاين مستوصفات في العالم القروي اللي هي الآن مغلقة، واللي زاد صدمني أكثر، السيد رئيس الحكومة، أن كنا في مهمة دبلوماسية أن 5900 طبيب من أصل مغربي بفرنسا، واحنا عندنا خصاص مهول على صعيد المملكة ديال 9000 طبيب، هذا سؤال يمكن لكم تديرو بحث، السيد رئيس الحكومة، وكما جاء على لسان رئيس لجنة الشؤون الخارجية الفرنسي اللي استضفتم في مقر الحكومة.

الجامعة كذلك، هناك بعض الأقاليم تفتقد إلى كليات، وهناك بعض الأقاليم تفتقد إلى مدارس موازية، فما الحل السيد رئيس الحكومة؟ فخاص التعجيل بكل البرامج والعمل بشكل تشاركي مع كل الفرقاء من جماعات وجهات وأقاليم للحد من هاذ الفوارق.

كاين خصاص كذلك في الماء الصالح للشرب، ليس هناك تركيز بواحد الاستشارة، أنا التمست من وزير التجهيز بأن يكون واحد الحوار وطني لتدبير هاذ قطاع الماء، لأن الآن أصبحت الحكومة مطالبة بتحويل 800 متر مكعب، في الوقت اللي تنلقاو أكثر من 100 متر مكعب تتمشي للبحار مهددة، وأن مجموعة من الأقاليم تعيش جفاف، وزان، تاونات، بعض الدوائر بإقليم تازة، تيخص واحد التدبير السيد رئيس الحكومة

اللي يكون..

ثم العنوان العريض، السيد رئيس الحكومة، هو البطالة أزمة شغل، احنا إقليم تازة على سبيل المثال، كاين أزيد من 6000 يد عاملة تتمشي لطنجة، ولكن إلى لقينا من بعد الأحداث ديال الكوشة، المشاكل الاجتماعية اللي ..أزمة البطالة...للأسف الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع: ما هي حصيلة برنامج الحد من الفوارق المجالية؟

بداية، السيد الرئيس، أفتح قوسا (وأقول تصديرا أصبح واجبا، متمنية منكم، السيد رئيس الحكومة، أن يتسم جوابكم وكلامكم بالموضوعية ليس إلا، وألا ترددوا على مسامعنا أجوبة باتت غير ذات معنى، والتي تحاولون من خلالها التملص من مسؤوليتكم وإلقاء اللائمة على الحكومات السابقة وتبخيس عملها وتحميلها مسؤولية فشل سياساتكم العمومية، لأن الشعب صوت لكم وبات لزاما عليكم أن تقلصوا من الفوارق الاجتماعية والمجالية، بناء على تصريحكم وبرامجكم، ولا تحاولوا السيد رئيس الحكومة، أن توهموننا أنكم تسلمتم البلاد وكأنها خالية من البنيات الأساسية، وكأنكم انطلقتم من الفراغ.

بالمقابل، نحن في الفريق الاستقلالي، نذكركم السيد الرئيس، أنكم تسلمتم الحكومة والبلاد تشق طريقها التنموي بكل نجاح وبكل تميز، وإن كان ببعض التعثرات طبعا ولحظات المد والجزر.

تسلمتم، السيد الرئيس، عن حكومة الأستاذ عباس الفاسي بعد ما حققت أعلى معدل للنمو في حوض البحر الأبيض المتوسط ما بين 2008 و2011، حيث وصل إلى 4.7%، وقلتم بأنكم ستصلون إلى 7% والآن وللأسف لم تصلوا حتى إلى 3%.

سلمتكم الحكومة عملت على مأسسة الحوار الاجتماعي، وعملت على الزيادة في الأجور، وحذفت سلاليم المهانة، حكومة أبدعت في إطلاق العديد من البرامج الطموحة وفق رؤية إستراتيجية واضحة الأهداف وكذا المراحل في السياحة، في الفلاحة، في الصناعة، في التجارة الخارجية والتكنولوجيات الحديثة. لم نصل إلى ذلك بإحسان أو بمشاكسة في المشهد السياسي، بل بسبيل أو سيل طويل من التضحيات والآلام التي قدمتها أجيال من مختلف التيارات السياسية، ويتعين عليكم الآن فقط أن تتحملوا مسؤوليتكم بالتزامكم بوعودكم، وهذا ما ينتظره المغاربة ليس إلا). أغلق القوس السيد رئيس الحكومة المحترم لكي أتفاعل مع ما تفضلتم في جوابكم عن سؤال الفريق بشأن حصيلة برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد التزمت حكومتكم في تصريحها بما يلي:

وضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات بغلاف مالي يصل إلى 50 مليار درهم، مبني على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والجهات الجماعية والجماعات الترابية والعمل على تعزيز–دائما، هذا التصريح الحكومي ديالكم، السيد رئيس الحكومة–على تعزيز البرامج الحالية الهادفة إلى فك العزلة عن العالم القروي وتنمية المناطق الجبلية وتشجيع التمدرس والتكوين ومحاربة الأمية، خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي والأحياء الهامشية بالمدن.

ومن الطبيعي أن نسائلكم اليوم عن مدى تحقيق الالتزامات المسطرة في هذا البرنامج، فباستثناء النتائج المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بقيادة جلالة الملك نصره الله، وبعض المجهودات في مواصلة عمليات توسيع البنيات التحتية وتقديم الدعم لبعض الفئات الاجتماعية، فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى حجم الطموحات والانتظارات المجتمعية، وتؤكد أن برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لم يحقق الأهداف التي كانت متوخاة منه.

ونسائلكم أيضا عن أسباب التأخر الكبير في تفعيل مضامين هذا البرنامج، فالأرقام والمؤشرات متوفرة، توضح الصورة الحقيقية لحال المجال وحال الإنسان، وتعكس معاناة القرى كما المدن من كل أشكال التردي وضعف آليات الحكامة على الصعيد المركزي وكذا اللامركزي.

أرقام، السيد رئيس الحكومة، مخيفة، تكشف عن عطب في لوحة القيادة الاجتماعية للبلاد، التي أصبحت تضيق بالمؤشرات التي تعدت عتبات الإنذار والمقبولية، وأكدت لا جدوى البرامج الحكومية في تقليص الفوارق المجالية.

هذا ما أكدته أرقام المندوبية السامية للتخطيط، وهي أرقام رسمية، والتي أقرت بأن الوتيرة التي تسير بها البلاد جد بطيئة، وأن المجهود الكبير الذي بذل خلال العشرين سنة الماضية قد أضحى متجاوزا، ويلزمنا اليوم حوالي 25 سنة للتقليل من الفوارق من بين

بعض الجهات بنسبة 50%.

جهتان، السيد رئيس الحكومة، فقط تساهم ب50% من الناتج الداخلي الخام، 3 جهات إن لم أقل 4 تشهد تأخرا كبيرا في مؤشرات التنمية، هي درعة- تافيلالت، بني ملال- خنيفرة، الجهة الشرقية ويمكن إضافة سوس–ماسة، هذه الجهة التي كانت هي التي تحتل المرتبة الثانية حين كنا أمام 16 جهة، الآن هي في المرتبة السادسة، والمؤشرات تقول بأنها ستصبح في المرتبة السابعة، حيث أن توزيع الاستثمار العمومي حسب الجهات لوحده كفيل بتكريس الفوارق المجالية، مادام مواطن يقطن في جهة محظوظة كجهة الدار البيضاء – سطات، يستفيد من استثمار عمومي يعادل خمسة أضعاف ما يستفيد منه مواطن بجهة فاس- مكناس، أو بجهة درعة- تافيلالت مثلا، أزيد من 70% من الفقراء بالمغرب يعيشون بالقرى، نسبة الأمية تزيد عن 50% في العالم القروي وتصل في صفوف النساء بكل أسف إلى 88%، نفقد 148 سيدة عن كل 100 ألف حالة ولادة بالوسط القروي و73 سيدة بالوسط الحضري، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد يقل خمس سنوات في الوسط القروي، مقارنة مع الوسط الحضري.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن استمرار حجم الهوة بين المجالات من أقاليم وجهات هو نتيجة حتمية للتعثر الكبير في إنجاز البرامج الحكومية ذات الطبيعة الاجتماعية، ومن ضمنها برنامج الحد من الفوارق المجالية.

الحكومة لم تنجح في استثمار الإمكانيات المالية المهمة التي يتيحها صندوق تأهيل العالم القروي، حيث لم يتم إنجاز سوى 5 مليار ديال الدرهم فقط في سنتين من أصل 55 مليار ديال الدرهم.

كيف يمكن أن نفسر أن في ظل هذه البرامج سجل تراجع في معدل إنجاز الطرق والمسالك القروية، والتي تراجعت بثلاثة مرات، حيث انتقل من أكثر من 1500 كلم سنويا إلى أقل من 600 كلم سنويا حاليا؟ ولماذا لم يمكن البرنامج من الرفع من نسبة الولوج إلى الكهرباء والماء، والذي استقر تقريبا عند نفس المستويات المسجلة منذ سنة 2011.

السيد الرئيس،

إن استمرار هذه الوضعية سيحول دون تدارك النقائص المسجلة، خاصة على الصعيد الاجتماعي المطبوع بوتيرة غير مسبوقة للاحتجاجات في مناطق جغرافية متفرقة ولفئات اجتماعية مختلفة، وهنا أقول حتى التجار احتجوا، السيد الرئيس، هي سابقة في كل الحكومات، ولم يجيشهم أحد، بل مسوا في صميم قوتهم اليومي، وبالتالي لم تبق أي فئة من فئات المجتمع المغربي لم تخرج للاحتجاج، الموسوم بالرفض المتزايد والمعبر عنه بطرق مختلفة، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لما تفاقمت الفوارق والتفاوتات المجالية ما بين الأجيال وكذلك النوع الاجتماعي؟

وفي هذا الصدد، أحيلكم، السيد الرئيس، على النتائج الخطيرة التي كشف عنها مؤشر GINI، والذي يستخدم في قياس التفاوت في توزيع الدخل، ويشير بأن الفارق بين مستوى الدخل الفردي ومستوى الإنفاق للمواطن المغربي يفوق المعدل العالمي بشكل كبير، بل أيضا متوسط الدول المثيلة، أي الدول ذات الدخل المتوسط والمحدود.

وفي تقديرنا فإن أحد الأسباب المسؤولة عن تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية مرده إلى تعطيل الحكومة لآليات الارتقاء الاجتماعي أمام فئات واسعة من الشباب المغربي، بل أضحى الأمل في الارتقاء الاجتماعي وتحسين الوضعية أضحى وهما لدى الأغلبية الساحقة، وخاصة في صفوف الشباب والنساء.

أجل، السيد رئيس الحكومة، الشباب والنساء، إذ نسجل ارتفاعا في معدلات البطالة في وسط الشباب إلى أكثر من 27%، فيما تصل نسبة البطالة لدى النساء 14% مقابل 9% بالنسبة للرجال.

السيد الرئيس،

هل تعلمون أن بلادنا لازالت تقبع في المجموعة الرابعة فيما يخص مؤشر التقدم الاجتماعي، هذه المجموعة تضم البلدان التي تتميز بنتائجها السلبية على مستوى الإدماج والتمكين الاجتماعيين؟

هل تعلمون، السيد الرئيس، أن بلادنا كذلك تتذيل الترتيب في مختلف المؤشرات المماثلة ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية، منها مؤشر التنمية البشرية، الذي تحتل فيه بلادنا المرتبة 123 من أصل 188 دولة؟

السيد الرئيس،

أما حديثكم عن التراجع في نسبة الفقر فهو من باب قول الحق الذي يراد به الباطل، فما هو مؤكد اليوم؟ وهو أن التراجع المهم للفقر المطلق في المغرب، كما في مختلف دول العالم، فإن الفقر المطلق لم يعد كما هو معلوم بين الانشغالات الرئيسية في الأجندة الدولية لأهداف التنمية، بل إن الاهتمام اليوم ينصب على الفقر المتعدد الأبعاد والفوارق بمختلف أشكالها، والتي تعاني منها فئات واسعة من الشعب المغربي، حوالي 3.000.000 مغربي يعانون اليوم من الفقر المتعدد الأبعاد، 85% منهم في العالم القروي يعانون من الحرمان، أقل من دول العالم ويقوم على قياس درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية: ظروف السكن والصحة والتعليم، التي تتضمن بدورها 10 مؤشرات فرعية.

أكثر، السيد الرئيس، من 4.000.000 مغربي يعانون من الهشاشة، مواطن من بين اثنين تقريبا يعتبر أن المحيط الاقتصادي وكذا السياسي وكذا المؤسساتي لا يوفر له الإمكانات الضرورية لتلبية حاجاته وتطلعاته حسب الإحصاءات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، هذا ما نسميه، السيد الرئيس، "الفرص الضائعة" التي عجزت حكومتكم عن استثمارها.

مقتضب القول، السيد رئيس الحكومة، إن العديد من الفئات الاجتماعية تعاني الإحباط وتعاني اليأس ولا تستفيد مما تسمونه "منجزات حكومية في مجال الحد من التفاوتات المجالية"، وبالمناسبة و"المناسبة شرط"، ندعوكم إلى طرح نفس الأسئلة التي طرحها جلالة الملك في الذكرى 15 لاعتلاء العرش، حينما تساءل جلالته: هل ما نراه من منجزات ومن مظاهر التقدم قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة؟ هل المواطن المغربي كيف ما كان مستواه المادي والاجتماعي وأينما كان في القرية أو في المدينة يشعر بتحسن ملموس في حياته اليومية بفضل هذه الأوراش والإصلاحات؟ الجواب لكم السيد رئيس الحكومة.

وحتى نيسر على من يكرمنا بالمتابعة داخل وخارج القبة، فإننا نستحضر الواقع الذي تعيشه القرى والحواضر المغربية والأحياء الشبه حضرية والتي نسميها "ملحقات" تعسفا بالمدن، نجد قرى ملتصقة داخل المدن، الواقع الذي يعيشه أي مواطن داخل جماعة أو إقليم أو جهة مهمشة تعاني خصاصا مهولا في البنيات وفي التجهيزات الأساسية.

باختصار شديد، الواقع مقلق، الواقع مزعج، يسائلنا جميعا ويفرض عليكم أنتم بالذات كحكومة، رفع التحديات على المستوى المجالي والاجتماعي، بل والمرور من مرحلة ترديد الشعارات إلى مرحلة التملك الحقيقي والفعلي والصادق لمضامين البرنامج، مما يفرض عليكم أن تعملوا على منح حرية القرار التنموي للجهات في كل المجالات.

السيد الرئيس،

يتعين أيضا إثارة الانتباه إلى مسألة جوهرية تطرح اليوم وتتعلق بأحد أخطر المشاكل التي نعانيها جل السياسات ذات الطبيعة الأفقية، وهو بكل تأكيد مشكل تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بين مكونات الحكومة، وهو أمر يكشف عنه واقع الممارسة في المجالين القروي والجبلي، وخاصة في تنزيل برنامج الحد.

والسلام عليكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع توضيحاتكم المهمة، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا يمكننا في الفريق الحركي الذي هو امتداد للحركة الشعبية، إلا أن ننوه ببرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية. كيف لا، وحزبنا هو السباق منذ تأسيسه كأول حزب في المغرب المستقل وعلى مدى 60 سنة إلى الدفاع عن الجهوية كخيار تنموي إستراتيجي، رافعا رهان إنصاف الوسط القروي والعدالة الاجتماعية والمجالية واللغوية والثقافية، إلى أن أصبحت هذه الأفكار محط إجماع باقي التيارات السياسية؟ بل صارت بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خيارات دستورية؛

ثانيا، نعتبر أن الجهوية المتقدمة هي المدخل الأساسي للتوازن التنموي بين الجهات والفئات الاجتماعية والتوزيع المنصف للاستثمار العمومي، شريطة تملك الفاعل الحكومي المركزي للقدرة على التنازل على تمركز السلطة والصلاحيات. فبكل موضوعية ما عدا وزارة الداخلية، لازلنا لا نلمس هذه الإرادة عند باقي القطاعات الحكومية، ونأمل أن يكون ميثاق اللاتمركز مناسبة لتملك هذا الوعد الجهوي؛

ثالثا، بخصوص هذا الميثاق، والذي وضع له أجندة زمنية تمتد لثلاث سنوات قصد تفعيله، فيتطلب مواكبته بإعادة الانتشار في صفوف الأطر والموظفين، كدرعة–تافيلالت مثلا 4% من موظفي الدولة، ولازالت تفتقر إلى أغلب المديريات الجهوية والإقليمية. كما لا نخفيكم، السيد الرئيس، الحكومة أن أملنا وقناعتنا كانت هي إصدار هذا الميثاق كقانون ملزم وليس فقط كمرسوم، كما أن وزارة الوظيفة العمومية المشرفة على هذا الميثاق هي، مع الأسف، وزارة مركزية بدون أي تمثيلية جهوية أو إقليمية؛

رابعا، وبخصوص برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي حددت محاوره في خمس تدخلات فقط، الطرق القروية، التعليم، الصحة، الماء الصالح للشرب والكهرباء، وبعد 3 سنوات فوحده محور الطرق القروية هو المفعل إلى حد الآن بسقف 22.000 كيلومتر في أفق 2023، وهنا يطرح السؤال الكبير حول مآل هذه الطرق بعد إنجازها فيما يتعلق بصيانتها، خاصة وأن وزارة التجهيز لا تعتبرها ضمن اختصاصاتها، على اعتبار أنها طرق غير مصنفة، كما يطرح السؤال حول مدى التزام باقي القطاعات الحكومية بتحويل اعتماداتها المحددة في 60% مقابل 40% للجهات لبلوغ 55 مليار درهم ككلفة للبرنامج؛

خامسا، الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، يتطلب كذلك مراجعة خريطة الاستثمارات العمومية، حيث لا يعقل أن تظل ممركزة بثلاث جهات بما يتجاوز 60% بينما جهتي درعة–تافيلالت وجهة الشرق على سبيل المثال لا تتجاوز نسبة استفادتها 4%، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الخصاص في البنية التحتية والتجهيزات؛

سادسا، السيد الرئيس، لابد كذلك السيد رئيس الحكومة، من تدبير تشريعي وتنظيمي قصد تشجيع الاستثمار في الجهات غير المنصفة منذ

عقود، من خلالها تحفيزات ضريبية تخلق الجاذبية لدى المستثمرين، وهنا نقترح العودة إلى زونينغ المعمول بها إلى حدود نهاية التسعينات، إلى جانب حل إشكالية العقار وكذا تمكين الجماعات الترابية من ممارسة اختصاصاتها الذاتية وضمان انخراط القطاعات الحكومية في تفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة.

سابعا، السيد رئيس الحكومة، كما تعلمون تعتبر جهة درعة–تافيلالت الجهة الوحيدة التي تم إحداثها في إطار التقطيع الجهوي الجديد، وتشكل أيضا نموذجا للتفاوتات المجالية على عدة مستويات، فهي الجهة الوحيدة، إلى جانب الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي تفتقر إلى جامعة قائمة الذات ومستشفى جامعي، فضلا عن إشكالية الربط بباقي الجهات، من خلال حلم النفق والطريق السيار وتعزيز النقل الجوي وحل إشكالية الماء ووضع برنامج تنموي للحفاظ على الواحات كعلامة مميزة للجهة؛

ثامنا، في هذا السياق، السيد رئيس الحكومة، نعتقد في الفريق الحركي أن الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية يحتاج إلى سياسة عمومية منسجمة ومخطط للتنمية القروية، مبني على الالتقائية والتنسيق في البرامج والحكامة في التدبير والتمويل.

وختاما نجزم أن المدخل الأساسي للتوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود هو التعجيل ببناء نموذج تنموي جديد، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على اعتبار أن النموذج التنموي الحالي أثبت عجزه، حيث أكد مرصد ظروف حياة الساكنة التابع للمندوبية السامية للتخطيط، أن وتيرة هذا النموذج تتطلب على الأقل أزيد من 20 سنة لتقليص التفاوتات المجالية إلى النصف فقط.

السيد رئيس الحكومة،

لابد أننا نشير أن بعض مناطق الجهات المحظوظة، كما قالت الزميلة سابقا، أن المسألة دائما اللي تتطرح في الأسئلة ديالنا هما بعض الجهات، وبالخصوص الجهة ديال درعة–تافيلالت، اللي خاصها واحد الالتفاتة خاصة، لأن هاذ الإشكالية اللي تتعيش الجهة ديال درعة–تافيلالت، كلشي الإخوان تيتحدثو عليها، ودائما في جميع الأسئلة ديالهم تتطرح هاذ المسألة، ولكن دائما ملي تنجيو للبرنامج الميزانية ديال الدولة تنلقاو بأن الاستفادة من هاذ البرامج ديال الوزارات تنلقاو دائما 0.05 عند جميع الوزارات، وهذا رقم تيبين بأن هاذ المناطق مازالة ما كيناش في التصور ديال الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد استمعنا لجوابكم حول برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فهذا الموضوع أصبح يحظى بإجماع مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم المؤسسة الملكية.

السيد الرئيس،

إن تدبير السياسات العمومية على المجالي يتم في غياب أية رؤية واضحة وضامنة للحكامة الترابية ولشروط التنمية المستدامة المبنية على الاستثمار الأمثل للموارد الجهوية والمحلية وعلى الولوج الشفاف والمنصف والمرن، ناهيكم عن كونه تدبير سياسي عمومي يتم خارج أية مقاربة تشاركية كفيلة بإدماج مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الترابي، الذي يشكو من هشاشة البنيات التحتية وتشويه العمران وتدمير المجال البيئي.

فأين نحن من ميثاق المرافق العمومية الذي نص عليه الفصل 157 من الدستور، باعتباره مرجعية مؤسسة لقواعد الحكامة الجيدة على مستوى المرافق العمومية بالجماعات الترابية، لما لها من دور بارز ويومي في تقديم الخدمات للقرب بالمواطنين، والذي من شأنه أن يحدد بشكل واضح التزامات الإدارة الترابية وموظفيها ومسؤوليتهم في تقديم الخدمات العمومية؟

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل تقليص الهوة بين مختلف المكونات المجالية والترابية، عبر جملة من المخططات والبرامج التنموية، إلا أنها تسير بوتيرة متمايزة بين الجهات والمناطق، وهو ما يقتضي تطوير نموذج فعال للحكامة الترابية، يمكن من معالجة هذه التفاوتات بشكل ناجح وملموس.

إن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في لمس الوقع المباشر والإيجابي لمختلف السياسات العمومية على المعيش اليومي للمواطن المغربي، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، من خلال مختلف المشاريع والبرامج العمومية، التي يتوجب إخراجها إلى حيز الوجود في آجالها المعقولة والمحددة، عبر التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ووضع مخططات تحدد المؤهلات واستقلالها وتثمينها وتحول الإكراهات إلى مؤهلات والاستفادة من الفرص المتوفرة.

إن تجاوز محدودية البرامج الاجتماعية الموزعة بين العديد من القطاعات الوزارية تتطلب الالتفاتة والتنسيق بين مختلف الفاعلين المتدخلين في هذا الإطار، وإطلاق مرحلة جديدة من المبادرة الوطنية

للتنمية البشرية تشمل البرامج المدرة للدخل وكذا العمل على تصحيح الاختلالات بشأن منظومة التغطية الصحية وإعطاء دفعات قوية لمختلف البرامج الاجتماعية، والتي تمول معظمها في إطار صندوق التماسك الاجتماعي والقيام بإصلاح ضريبي يعتمد مبادئ المساواة والشفافية والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة التملص والتهرب الضريبي، وضمان الخدمات العمومية التي تحتاج إليها الساكنة والتي تشمل مجموعة من المجالات كالتعليم والصحة والنقل والثقافة.

كذلك على الحكومة الاجتهاد لتوفير فرص الشغل، بحيث يعتبر التشغيل المدخل الأساسي لمعالجة الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال الالتزام بالتدابير التي تتضمنها الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والإقدام على تعديل الأولويات والاستثمار في التعليم الأساسي والارتقاء بمبادرة التنمية البشرية وتجاوز المنهجية المتبعة إلى حد الآن، فضلا عن نهج إصلاح عميق للمنظومة الجبائية والعمل على تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس،

وحتى لا ننسى كذلك القطاع الفلاحي وما له من أهمية على المستوى المعيشي والوظيفي للسكان في البوادي، فلابد من تضافر الجهود للبحث عن أسواق خارجية مهمة، لكي تمتص الفائض الذي لدينا من المنتوجات الفلاحية والتي كان الفضل له في توفره لمخطط المغرب الأخضر والذي يعرف التسويق، وكذا التسويق يعرف بعض المشاكل، والتفكير كذلك في المناطق التي تعرف شحا في التساقطات، وأعني بهذا النصف الجنوبي من المملكة.

السيد الرئيس،

وختاما يمكن القول على أنه رغم تسطير الحكومة للعديد من البرامج كإجراء للتخفيف من الفوارق الاجتماعية والمجالية، إلا أنها لم تنجح في ضمان ديمومتها، لكونها لم تهيأ الظروف التي من شأنها ضمان نجاحها، وبالتالي تظل الفوارق الاجتماعية والمجالية تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، هذا الأخير الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسات العمومية ذات الصلة الوثيقة بالمواطنين، وارتفاع الطلب الاجتماعي في ظل تحولات ديموغرافية وسوسيولوجية ومجالية.

شكرا لكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

<u>المستشار السيد محمد حيتوم:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر العدالة المجالية مدخلا أساسيا لإحقاق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي والاستثمار والاستفادة المتوازنة لما يختزن من طاقات بشرية وموارد طبيعية.

وغير خاف كذلك على أحد الأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، كما دلت على ذلك كل التجارب الناجحة.

صحيح أن الحكومة سطرت برنامجا وطنيا للحد من الفوارق الاجتماعية والترابية وخصوصا بالوسط القروي. وإذا كانت الأهداف المعلنة لهذا البرنامج ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية لساكنة المناطق القروية والجبلية عن طريق تلبية احتياجاتهم من المباني الأساسية والمرافق الاجتماعية، فواقع الحال، السيد رئيس الحكومة، من خلال ما أبرزته العديد من التقارير يؤكد على أننا مازلنا بعيدين كل البعد على تنفيذ هذه الأهداف، حيث أن نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر والهشاشة ما تزال مرتفعة وذلك أن الفوارق توجد في مستوى أعلى من متوسط مقارنة مع بلدان مماثلة.

ويزداد القلق إزاء هذه الوضعية عندما نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة الفوارق سيما الجانب الاجتماعي والجانب النوع وكذلك الفوارق المجالية، كما نبه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إشكالية أكبر وهي تتمثل في أن الحد من الفوارق يكتسي صيغة معقدة جدا بالنظر إلى طبيعتها التراكمية زيادة على قابلية انتقالها من جيل إلى جيل وهذا يؤكد وجه الاستعجال في معالجة الظاهرة وضرورة وضع حد لهدر الزمن السياسي.

السيد رئيس الحكومة،

إن ازدياد وتيرة الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية واتساع رقعتها جغرافيا يفيد أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والفوارق أصبحت تتجاوز حدود المقبول، لذلك أكدنا غير ما مرة في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، ووضع حد للقرارات اللاشعبية التي تمس في الصميم القدرة الشرائية لكافة المواطنين وفتح حوار وطني اجتماعي يفضي إلى تعاقدات جدية وجديدة، فإذا كان النموذج التنموي الحالي لبلادنا قد استنفذ مداه بإجماع مختلف الفاعلين فإن النموذج الجديد يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية والمجالية من خلال هدفين إثنين يتجسدان في الحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة التفاوتات المجالية، وذلك عبر ضمان التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدماج الاقتصادي للشباب عبر التكوين والتشغيل وضمان العيش الكريم، ولن يتأتى ذلك إلا برفع تحديين إثنين، يتعلق الأول بضرورة خلق الثروة بصورة كافية، فمعدلات النمو حاليا تظل ضعيفة ولا يمكنها أن تحقق ذلك.

ويتمثل الثاني في تعزيز آليات إعادة توزيع والتضامن وجودة حكامتها.

ونقترح في الاتحاد المغربي للشغل المحددات التالية للنموذج الجديد، إن إقرار العدالة الاجتماعية والمجالية ليست مسألة تقنية بل هي عملية معقدة تحتاج أن يتم البناء على أساس التراكم من خلال استثمارنا ما أنتجته كل المؤسسات الدستورية والوطنية في هذا المجال، وإشراك حقيقي لكل الفاعلين وعلى رأسهم الحركة النقابية؛

الرهان على الترابط الجدلي بين العدالة الاجتماعية والمجالية يقتضي أن نضع الإنسان المغربي في صلب السياسات العمومية ورفع تحدي تيسير الولوج لجميع الخدمات وفي مقدمتها التعليم، التكوين، الصحة، الشغل، السكن والعدالة؛

ضرورة استحضار المبدأ الدستوري للمساواة بين الجنسين وإعمال مقاربة حقوق الإنسان واستلهام المرجعية الكونية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى؛

جعل التكوين والتربية المدخل الأساسي والحاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية؛

الحسم في نوعية الاستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي والمجالي؛

ونجدد بالمناسبة، إقتراحنا لتجميع وتوحيد كل الصناديق والمؤسسات المختصة في هذ المجال، في شكل مؤسسة للمالية الاجتماعية تضمن ترشيد وحكامة تسييرها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نشكركم على جوابكم، مؤكدا على أن الاختلالات المجالية ليست وليدة اليوم، ولا يمكن ربطها بسياسة حكومية محددة ومعينة، لا من حيث التشخيص والوقوف على الاختلالات ولا من حيث اقتراح الحلول ووضع السياسات العمومية الكفيلة بتدارك العجز الاجتماعي والمجالي،، كما أن معالجة الاختلالات لا ترتبط بقطاع معين، بل هي وثيقة الصلة ببرامج حكومية متعددة السنوات وعلى المدى المتوسط والبعيد.

بلادنا اختارت اختيارات إستراتيجية لا رجعة فيها، بدأ التوجه نحو اللامركزية واللاتركيز ببلادنا منذ الستينات من القرن الماضي، وقد عرفت بلادنا مسلسلا من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية نحو تحقيق اللامركزية وتجاوز الاختلالات بين مجالات وجهات المغرب المختلفة، وهذا ما يرسخ لدينا القناعة أن إشكالية معالجة الاختلالات والفوارق المجالية يتجاوز إمكانية الحكومة ليضعها ضمن أولويات ومسؤوليات الجميع، حكومة وبرلمان وكل الفاعلين السياسيين الوطنيين والمحليين بما فيهم الأحزاب السياسية.

حضرات السيدات والسادة،

وكما جاء في نص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الفوارق الاجتماعية والمجالية لسنة 2016، فإن مسألة الفوارق تشكل حاليا في المغرب تحديا كبيرا، اعتبارا للتحولات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم مقارنة مع حاجياتهم وانتظاراتهم.

وفي سياق نفس التقرير فإن مستوى المساهمة في الناتج الداخلي الخام حققت 3 جهات من 12 جهة إلى حدود سنة 2015، 58.5% وهي جهة الدار البيضاء–سطات والرباط–سلا–القنيطرة ثم طنجة – تطوان–الحسيمة، مما يدل على تركيز جغرافي قوي في خلق الثروة، وفي نهاية 2017 كانت 3 جهات من أصل 12 جهة تستأثر ب 55% من المقاولات في المغرب، مما يؤثر سلبا على النمو والتشغيل بالجهات الأخرى.

وفيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية المجالية تجدر الإشارة إلى معدل الفقر في جهات مثل درعة–تافيلالت وبني ملال–خنيفرة مرتفع جدا، واحنا هاذ الشي واعيين به دائما بني ملال–خنيفرة ودرعة–تافيلالت خاصهم واحد المجهود، السيد رئيس الحكومة المحترم، إذ تضم 7 جهات من مجموع 12 جهة 74% من مجموع السكان الفقراء، كما أن تركيز السكان الفقراء بالعالم القروي يفوق بكثير الحواضر والمدن، وقد أكدت تقارير المندوبية السامية للتخطيط أن معدلات البطالة مرتفعة بخمس جهات، إذ تجاوزت نسبة البطالة 15.7%، وحسب نفس التقارير فإن 4 جهات فقط تضم حواضرها ومدنها نسب بطالة أقل من المعدل الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إثارة هذه المؤشرات ليست لغاية إلقاء اللوم أو بالمسؤولية على طرف أو ذاك، ولكن هي فقط للاستئناس ولمعرفة حقيقة الفوارق الصارخة اقتصاديا واجتماعيا بين المجالات الوطنية جهويا، بل هناك فوارق بين نفس الأقاليم داخل نفس الجهة، فمثلا الرباط ليست هي الخميسات أو سيدي سليمان، بني ملال ليست هي خنيفرة مثلا، ميدلت ليست هي الراشيدية. بين المدينة والقرية أيضا، أما المناطق الجبلية حالة سكانها أكثر فقرا وأكثر تأزما.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد يرى البعض أن تعزيز الحكامة واستعادة الثقة للمواطنين في قدرة المؤسسات والسياسات العمومية على تحسين ظروف عيش الساكنة حلا، وقد يرى آخرون إشراك السكان المحليين والفاعلين والشركاء الاجتماعيين والجهويين بتعزيز ميثاق اللامركزية واللاتركيز وسيلة أيضا لتجاوز الاختلالات، لكن العنصر المالي والاقتصادي حاسم في القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

أعتقد، السيد رئيس الحكومة، أنه من باب الإلحاح التأكيد على التعليمات الملكية السامية، غير ما مرة أكد جلالته أن من الواجب والملح والمستعجل مراجعة النموذج التنموي للمغرب في أفق الإجابة على عدة تساؤلات كبيرة، أي أين هي ثروة المغرب؟ لماذا لا يستفيد منها كل المغاربة على وجهة التكافؤ؟ لماذا لا تستفيد منها مختلف مجالاته وجهاته على وجه العدالة الترابية؟ لماذا لا يتم استثمار نتائج المخططات الوطنية الكبرى مثل مخطط المغرب الأخضر وانبثاق واليوتيس وغيرها لخلق فرص التكافؤ بين كل المواطنين المغاربة في الجبل والسهل، في القرية والمدينة وفي الشمال كما في الجنوب وفي الغرب كما في الشرق؟

نحن ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، عند إعدادكم ومراجعتكم للنموذج التنموي، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة، نصره الله.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو لنا اليوم وقلت لنا بأنه كان بزاف ديال البرامج، فعلا كاين بزاف ديال البرامج لمحاربة الهشاشة والفقر، ولكن هي كلها برامج هلامية وتنلقاو برنامج يمول من برنامج آخر، احنا اليوم كان بودنا ناقشو معكم البرنامج ديال الحد من الفوارق الاجتماعية، ومشيتو جايبين لنا بزاف البرامج عاود ثاني تتكلمو عليها، وجبتي لنا عاود ثاني برنامج تيسير وبرنامج الأرامل.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، إلى كان تيتمنع على أرملة باش تجمع ما بين التعويض على برنامج تيسير والتعويض على البرنامج ديال الأيتام، فتيتسمح للبعض الآخر أنه يجمع ما بين التعويض على البرلمان والتعويض في المجلس الأعلى للحسابات، ويجمع ما بين معاش استثنائي ومعاش مدني، وما كاين حتى مشكل، ولكن الفقراء لا صعيب، ما يمكنش لهم يجمعو ما بين هاذ التعويضات.

إلى مشينا نتكلمو على الفوارق المجالية، تكلمت وقلت السيد رئيس الحكومة بأنه على كل برلماني أنه يشوف المنطقة اللي هو فيها، أنا برلماني نقابي، الحوار الاجتماعي واقف، اضطررنا كنقابة أننا نديرو مسيرة نهار 11 يناير واضطررنا أننا نديرو الإضراب نهار 20 فبراير ومسيرات جهوية نهار 24 فبراير، إلى قلت بأنني من أكادير إلى خدينا الفوارق المجالية ما بين أكادير و10 كلم على تدارت اللي تتسكنها الطبقة العاملة، فوارق كبيرة بزاف ما فيهش حتى الحد الأدنى للعيش الكريم، أساسيات العيش الكريم ما كاينة.

إلى مشينا في الاتجاه الآخر، مشينا إلى أيت عميرة وأوريرولا القليعة تنلقاو بأنه الهشاشة واصلة لواحد المستويات خطيرة جدا.

إلى مشينا للدشيرة المدينة ديالكم أيضا غادي نلاحظو فوارق غير ما بين أكادير والدشيرة اللي هو جوج ديال الكيلومترات.

إلى مشينا هنا قريب لرباط وهنا داخلين للقنيطرة كيدوز الطريق السيار على عين السبع اللي منطقة جد هشة.

إلى مشينا نتكلمو أيضا على المنطقة اللي أنا منها، إلى مشيت نتكلم على بني مسكين، فهاذ المنطقة ديال بني مسكين، مشيت كنقلب على البرامج اللي دارتها الحكومة لصالح هاذ المنطقة، ولا برنامج، باستثناء برنامج واحد لتثمين السردي والسياحة القروية، هاذ المنطقة ما فيهاش حتى سياحة، أش بغاو يجيو يدرو السواح؟ ما كاين والو، عوض هاذ الشي سيرو ديرو التثمين غير ديال نبتة الصبار، اللي الآن راها مشات، كل شي.. كانت في المنطقة، هاذ النبتة مشات، الآن هاذوك الأراضي الرعوية ديال هاذ بني مسكين، كينبت الآن فيها الآن نبات السدر، لأنه الشباب ديالهم كلهم مشا للخارج وما بقاش شكون يحيد ذاك النبات ديال السدر، على الأقل وزارة الفلاحة تشوف غير كيفاش تدير لذاك النبات ديال السدر. على ذكر الصبار، البرنامج الوحيد الآن على الصعيد الوطني هاذ النبتة هاذي ولا هاذ الفاكهة المهمة كتمشي، أشنو اللي دارت الحكومة؟ ولا شيء.

إلى مشينا للبرنامج اللي كان في المجموعة ذات النفع ديال صبار أيت بعمران، الآن انتهت.

إلى مشينا للبرنامج ديال تفيشوت ديال تزنيت لتثمين زيت أركان، مشا لأن ما فيهش الماء والضو.

إلى مشنا نتكلمو على المشروع ألمجالي ديال وزان ما انطلقش كاع.

هاذي هي البرامج اللي كتكلمو عليها، إلى نرجع للمنطقة ديال... تكلمتو على التعليم والصحة، نرجع للمنطقة ديال بني مسكين، تكلمت مع وزير الصحة، أكثر من 6 أشهر، لا يعقل أنه خاص الحكومة تستمع لينا أيضا كبرلمانيين، البرلماني هنا كيتكلم على (Leishmaniose) مدة ديال سنة هاذي وباقي كيعاود يتكلم عليها مرة أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السي حيسان، شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر كلمة في التعقيبات للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

لا أخفيكم أني كنت أنتظر جوابا أكثر جرأة وأكثر قوة، لأن جوابكم أخفى كثيرا من الجوانب التي كنا ننتظر سماعها، باش غادي يمكن لكم حتى في هاذ المستوى تستمرو في تنفيذ هاذ البرنامج، هل بالمدخول الجبائي، بالإعانات الدولية، بقروض دولية؟ لم تتحدثو عن وضع جهاز أو الهيكل الاقتصادي ديال البلاد، اللي عيان، فاقد لكل نجاعة، بدون هذا لا يمكن أن نقضي على الفوارق الاجتماعية.

صحيح أنه هناك مجهود في تقريب المجال، ولكن المشكل الحقيقي مازال قائما في مستوى المعيشة الذي لا تستطيعون تقريبه ولا إيجاد حل ما دمتم لم تدخلوا إلى عمق المشكل.

صحيح كذلك على أن الجهة تعتبر ربما أهم مدخل، ولكن هذه الجهة تعطلت، الولاية الأولى كلها تنتظر القانون التنظيمي، الولاية الثانية قريبة تكمل ها هي مازال ما بديناش كذا، ربما الولاية الثالثة غادي ندخلو للمشكل ديال الموظفين والموارد البشرية إلى متى؟ ولكن هو يبقى مهم، هناك مداخيل لابد أن تقولونها، نقول لكم من بينها ضرورة إعادة النظر في كيفية الإنفاق العمومي، هناك تبذير، هناك عدم المراقبة والمسؤولية والمحاسبة.

المدخل الثالث: التسريع بإعادة النظر في تصحيح الاختلالات الموجودة في النموذج التنموي، أن تبدؤوا، أن تقولوا للمغاربة ما هي الاختلالات ونوعها؟ فين جات واشمن السبب واش في النظام الاقتصادي؟

واش في الإختيارات السياسية أو التوجهات السياسية من المسؤول؟ كيف في بلاد فيه 40 حزب بدون أي مشروع متوافق عليه.

المدخل الثالث أو الرابع تحسين الوضع العام ليشمل هذا التحسن مختلف شرائح المجتمع، وهناك إشكالية ديال الثروة في البلاد مجتمعة في يد أقلية الحديث الآن على 3 دالناس كيملكو 44 مليار ما يساوي استهلاك 370000 مغربي، هناك خلل في الأجور في المداخيل، في أشياء كثيرة جدا.

المدخل الخامس يبقى الصحة والتغطية الصحية والتعليم إلخ وأشرتم إليه يعتبر أساسا وهو مصدر الإخلالات حقيقة لأنه لا يمكن أن نأمل وجود تقارب حتى في المستوى المعيشي بدون أن يكون هناك الحد الأدنى للحق في التعليم وفي الصحة.

وفي الأخير يتعين الإلحاح وبقوة على ضعف مؤشرات الحكامة التي تؤدي إلى ضعف مستوى تقييم السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة والحق في المعلومة هي التي تمنع المجتمع من المشاركة الجادة والمسؤولة في بلورة سياسات عمومية فاعلة.

ويبقى أمامنا التأكيد على أن الطريقة التي يتم بها تدبير الاقتصاد والتوازنات الاجتماعية ليست قدرية ولا حتمية أو جامدة، بل هي متوقف على توفر الإرادات والقدرة والجرأة والشجاعة على الأقل في احترام الدستور، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس شكرا جزيلا.

المهم كثير من السادة المستشارين أثاروا موضوعات خارجة عن السؤال، ولكن نحاولو نجاوبو عليها شوية، ولكن قبل من ذاك الشي بغيت غير نقول واحد القضية، الله يرحم باكم اللي في الحكومة 20 عام يدير ذيك الشي متواضع، كتقول لي أنا جاي عامين تقل لي نديرو، كون كان ساهل وكون راه درتيه هادي شحال هادي.

اسمحو لي على هذا التعليق لأن بعض المرات كيكون شوية ديال الغير المنطقي، ثم ثاني راه احنا أمام المواطنين خاصنا نعطيو معلومات ذات مصداقية، جميع التقارير الوطنية كلها تقول بتقلص الفقر المدقع، تقلص الهشاشة، تقلص الفوارق.

أنا غادي نقرا لكم من كتاب ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثروة الإجمالية للمغرب، إن الفوارق التي–أنا نقلت ذاك الشي بالسمية أنا خرجتو من هنا، وتسالا لي شوية أسمو–إن الفوارق التي تفاقمت على مستوى الإنفاق ما بين 91 و 2001 قد عرفت تراجعا بنسبة 95% بين 91-2014 حيث سجل مؤشر جيني 0.388 سنة 2014 مقابل 0.406 سنة 2001، تقلص معدل جيني، هذا تقرير لا تقلص أكثر الآن، لا 2014 حتى هذا التقرير صدر سنة 2016، تقلص حتى يكون عندي التقرير الجديد وأنا نعطيه لك.

ولكن نحن في إطار التقلص المستمر، اسمح لي وما يمكنش هاد الشي يقول شي واحد آخر هاد الشي في التقارير الدولية كلها، ماشي ما كيقولوش ما تقلصش، كيقول التقلص خاصو جهد أكبر، ما كافيش أنا متفق معكم، ولكن ما نقولوش حاجة بحال إلى والو ما دارت، إلى والو ما دار هذه الأحزاب خاصها تقدم استقالتها كلها لأن كانت في الحكومات كلها إلى اليوم.

خاصنا نكونو واضحين مع المواطنين ونقولو حاجة نقولو ما درتيش، ثم واحد القضية، أنا نقرا عليكم واحد التدوينة جاتني غير دابا، باش نكونو، جهة درعة تافيلالت ترصد 82 مليار سنتيم لبناء حوالي 450 كيلو متر في 3 سنوات لفك العزلة بالعالم القروي، انعقد يوم الأربعاء 6 فبراير بمقر ولاية درعة- تافيلالت اجتماع اللجنة الجهوية لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية بالوسط القروي، هاذي مسؤولية محلية وجهوية، احنا كنعاونو الدولة كتعاون كنقولو هذا الجزء من الميزانية غير جزء، وبالمناسبة ما خاصناش نخلطو بين صندوق التنمية القروية وبرنامج تقليص الفوارق، هذاك كيمول جزء والجزء، الأكبر كاين مؤسسات أخرى كتمولو، هذا هو المونطاج اللي تدار النهار الأول في 2016 و2017 وهكذا بدينا، الصندوق هذاك عندو مجالات هذا من مجالها، خاصنا نفرقو بيناتهم هذاك الخلط وأنا عرفت بزاف شحال من مرة المرة الثالثة والمرة الرابعة وأنا فالبرلمان كنحاول نوضح هاذ القضية، هناك مسؤولية محلية وجهوية، ديرو البرامج ديالكم تدخلو أنتما البرلمانيين لهاذ اللجنة وقولو ليهم هاذ الدوار بعيد خاصو هو الأولوية على الدوار القريب إلخ.

إذن هاذ الشي راه تشاركي، واش الدولة الميزانية اللي خاصها تعبأ عبأتها؟ هنا ساءلونا، قلتو في القانون 2019، 7 ديال المليار تدارت غير 3 مليار، معقول، هذا مسؤولية الحكومة، هذا الأول.

ثانيا واش شي برنامج كتنفدو جهة مركزية وزارة التجهيز هاذيك الطريق مادازتش لأن هي اللي مكلفة ساءلونا، الحاجة اللي مكلفة بها لجان جهوية ومحلية خاصنا تساءلوها هي، علاش تدار مجلس الجهة وكيتجمعو باش يحاسبو مجلس الجهة؟ لأن عندو برامج، عندهم الصلاحيات الكاملة، اسمحي لي، الكاملة، أودي الله يهديك، لا.. تساهم في وضع البرنامج، اللجنة الجهوية هي التي تضع البرنامج، ما خاصناش نقلو.. اسمح لي في إطار الصلاحيات المخولة لهم شي حاجة اللي ماشي من صلاحيتهم ما كنهضروش معهم فيها. ياودي يدير غير ذاك الشي اللي عندو الإمكانيات راه البرنامج اسمح ليا، البرنامج 50 مليار محدد ومحدد شكون اللي غادي يعطي، ذاك الشي اللي غتعطي مركزيا غتعطي .. راه محدد، ما تبقاش تقول لي أسمو، صافي محدد.

ثانيا، اسمح لي، البرنامج يسير بطريقة على حسب المدة ديالو، لأن البرنامج بدا في 2017 حتى ليونيو 2017 في 2018 دبا مبرمج 2019 راه غير عام ونصف باش بدا، ولكن باش تقول ليا فعام ونصف حقق ذاك الشي اللي غنحقق في 7 سنين، راه عندو البرنامج سنة بعد سنة، البرنامج إلى قلنا كذا وكذا ديال الطرق راه هو على حسب التقدم راه عندي جميع البرنامج شحال تحقق منه هاذ السنتين كلشي محدد، 30% من المؤسسات التعليمية المبرمجة تم إنجازها أو إصلاحها، 53% من المؤسسات التعليمية المبرمجة ولكن مبرمجة على مدى 7 سنوات ذاك الشي اللي تحقق في عامين، لأن عامين غيتحقق الحصة ديال سنتين، ما يمكنش تحاسبني على 7 سنين وأنا يلاه دوزت عام ولا عامين.

أودي الله يهديك أصاحبي برنامج الفوارق المجالية بدأ سنة 2017 ما بديتوهش أنتما، وشفتي دبا؟ أنا ما كنبغيش ندير شي حاجة ديال اسمو.. غتقول ليا الدوار ما وصلش الضو أنت تقولها ليا معقول تقول ليا خاصنا نوصلوه مزيان، ولكن غنقول لك علاش ما وصلتهش أنت فاش كنتي فالحكومة 20 عام، يلاه، ناقص عامين نقولو غير 4 سنين 16 عام، راه دبا مشكل، لا، احنا كنقولو إلى كان غناقشو بموضوعية ونقولو هاذ الأمور خاصنا نديروها وتحثون الحكومة باش تديرها وأنا نواعد بها والعام الجاي تقول ليا ما درتيهاش وخا واعدتي بها، أنا متفق معك، ولكن الفوارق راه جات من شحال ماشي حتى لليوم.

طيب غادي نجي للقضية ديال هاذ البرنامج للحد من الفوارق المجالية موزع جهويا بطريقة منطقية، علاش؟

أولا لأن جميع الجهات فيها العالم القروي فيها العالم البعيد، فيها الصعوبات، ولكن الجهات اللي فيها الصعوبات أكثر تعطى ليها أكثر، مثلا جهة الشرق، جهة درعة- تافيلالت اللي قالو الإخوان، بني ملال يتعطى ليهم أكثر من الدار البيضاء، وهذا معقول في هذا البرنامج هذا، وهذا منطقي، ولكن ما يمكنش تقول بأن الدار البيضاء ما فيهاش فوارق، ما نساوش بأن جهة الدار البيضاء فيها 7 المليون وكاين الجهة اللي فيها غير مليون ونصف، ما يمكنش الاستثمار العمومي ل 7 المليون اللي خاصني عدد حجرات الدراسة، عدد المستوصفات، عدد المستشفيات، عدد أسمو ديال 7 المليون ماشي هو ديال مليون، طبيعي يكون فوارق، الاستثمار العمومي لأن عدد السكان حتى هو محدد وليس فقط المساحة، ولكن المساحة حتى هي محدد، هذه الأولى.

ثانيا، راه خاصنا نعرفو بأن الرفع من الاقتصاد الوطني هو استراتيجية تتمشي على المدى الطويل ما كتدراش على المدى القصير، إذا واحد الشوية ديال الفلوس اللي عند الدولة شتتهم على الجهات والدواوير وبدات تتشوف أش غادي ندير؟ ندير طريق تحفر ومن بعد كنشوف فيها؟ كتدير مناطق صناعية، كتدير مناطق جذب باش يمكن تخلق الثروة باش تجيب المستثمرين، باش تخلق مناصب الشغل، باش تعطي متنفس للوطن والوطن غادي يعطي تنفس تدريجيا للجهات، وهاد الشي اللي تدار الاستراتيجية اللي تدارت قبل ما نجي أنا، وقبل ما تجي حتى الحكومة السابقة، ولذلك اليوم ولت عندنا مراكز جذب وطنية لاستثمار الخاص عموما وخصوصا الأجنبي وأصبحت هي في خلق مناصب الشغل في خلق الثورة ولت كتحسن وغادي تحسن تدريجيا، ولذلك في إطار برنامج التسريع الصناعي غادي يولي التنزيل الجهوي

لبرنامج التسريع الصناعي، والذي أعطى جلالة الملك الانطلاقة ديالو، التنزيل ديالو الأول في سوس ماسة، لأن خاصنا كل جهة نعطيوها حتى هي القوة ديالها باش أسمو.. ولكن هاد الشي ما يمكنش يتدار مرة وحدة، إذا درتيه مرة واحدة غادي يفشل.

دبا كاين جهات، جهة الشرق إنشاء الميناء ديال المتوسط الشرقي، الميناء ديال الناظور غادي يعطي متنفس جهوي ولكن خاصو 3، 4 سنين يالاه يخرج، لأن هذاك الميناء هو اللي غادي يغري المستثمرين يجيو، أما المنطقة الصناعية لوجدة راه كانت شحال هادي، ما عرفتش واش كاين مستثمرين هنا نقول لهم هما الأولين يمشيو، لأن دبا الواحد كيبغي يقول للآخرين شنو يديرو ولكن هما ما عمرو ما يدير، احنا جربنا مناطق اللي الناس كيغوتو وكيقولو للاستثماريجي والناس ديالو كيستثمرو في جهة أخرى ما يجيش لتما، كنمشيو كنقولو لهم إيوا انتما بداو ببلادكم بعدا باش تجرو آخرين يجيو، كيقول لك لا لا حتى توفرو، لأن لابد من توفير الظروف والشروط.

والشروط والظروف لإعطاء الجهة الشرقية دفعة قوية هو يكون عندك هذاك الميناء كبير ديال الاستيراد والتصدير لأن كبار المستثمرين اللي غادي يوليو عملية جر بالنسبة للجهة خاصهم ميناء حداهم يصدرو، وخا تعطيهم التحفيزات اللي بغيتي ما يجيوش، راه أنا شخصيا تفاوضت مع شركات عالمية، أنا شخصيا مع واحد الشركة باش تجي بغاو غير الدار البيضاء باقي ما جاوش كاع، تنقولو لهم لا نمشيو لهنا، كيقول لك أنا الدار البيضاء بغيت (Mécanicien) ها هو حدايا، بغيت (plombier) ها هو حدايا، بغيت (informaticien) ها هو حدايا، بغيت كذا ها هو حدايا إلى آخره الميناء حدايا كيجيب لك حجج، كنحاولو نتسيسو معهم نحفزوهم نشوفو ندفعوهم، هاد الشي الدولة كتديرو، وراه شي وحدين مشاو للحسيمة المنطقة الصناعية بسبب التشجيع ديال الحكومة والدفع ديالها، الحث والمفاوضات إلخ باش يبغي يمشي لأن المستثمر ميمكنش نفرض عليه، خاصني نرغبو، خاصني نشوف كفاش يمشي.

الشروط يجب أن نوفرها ولكن الشروط اللي هي كبيرة هي شروط إستراتيجية كتحتاج الوقت، وكتحتاج إمكانيات كبيرة، فلذلك هاد الشي غاديين فيه، وإن شاء الله غادي يوصل، ولكن يحتاج إلى شيء من الوقت ولكن ما نساوش بأن اليوم الثلثين ديال مناصب الشغل التي أحدثت في المناطق الصناعية والمنطقة الحرة في طنجة في جهة طنجة من خارج الجهة، بمعنى فين ما درتي واحد القطب اقتصادي قوي راه كيفنع البلاد يجيو الناس فين ما كان كيشتغلو فيه، ولكن هذا لا يمنع من أن كل جهة خاصها الحصة ديالها.

ولذلك الاستراتيجيات الكبرى الآن ديال الموانئ، ديال المطارات، ديال المناطق الحرة، منطقة حرة في كل جهة هو يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي، ولكن كياخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي في إطار الممكن، فهمتيني؟ في إطار الممكن، وراه غاديين فيه وغادي نديروه إن شاء الله، ونحن متفائلون، وما كاينش الإحباط يعانون من اليأس، أنا كنظن بأنه شي المواطنين ما كانش الواقع مقلق ومزعج فيه شوية القلق، ولكن أيضا مفرح، بلادنا تحقق إيجابيات كبيرة، وعندنا واحد الأمل كبير، وأنا بعدا ما كنشعرش بذاك الشي، أنا كنخرج في الصباح كنقول باسم الله وكنكفط وكنخدم، هاذ الشي اللي كنعرف.

بطبيعة الحال كاين ثاني مشوشين اللي كيشوشو، احنا عارفين، لا ماشي أنت، اسمحي لي لالة، ما كنقصدكش، دبا وقت ما قلت شي حاجة شي وحدين كيقولو لك يا كما أنا، أنا ما كنقصدكش أنتي ولكن المشوشين كاينين، وخاصهم يفهمو بأن هذه البلاد إن شاء الله غادي تطلع بإذن الله وغادي شامة بين الأمم وبجهد جميع المغاربة والتعاون ديال الجميع وأن احنا في الحكومة لن نرضخ لا للتشويش ولا للتشويه ولا للتيئيس ولا للتبخيس وهاذ الشي كلو غادي نقاوموه، والحكومة مستمرة وذاك الشي الآخر كلشي ديال الأخبار المكذوبة راه لا أساس لها من الصحة.

طيب، لابد أن أجيب أيضا على بعض المعلومات الأخرى بالنسبة لتطبيق البرنامج، برنامج الحد من الفوارق المجالية، بالمناسبة البرنامج اليوم الدواوير اللي وصلوهم الطرقان راه كيحسو بالفائدة ديالهم، لا ننساو بأنه في 2017-2018 أنجز ما يقرب من 3000 من الطرق القروية أو المسالك القروية، إما صيانة وإما إنجاز 3000 كلم راه ضخم، ما كنا كنديرو حتى الثلث ديال هاد الشي من قبل، 3000 كلم، وما نساوش بأنه فيما يخص التعليم وفيما يخص الصحة أنجز أكثر من الثلث ديال البرنامج اللي كان مقرر من هنا ل 2027.

وأيضا بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 18% من العمليات المبرمجة، 5000 عملية ربط فردي للماء الصالح للشرب في القرى، بطبيعة الحال ما كملناش كلشي، وهاد الشي غادي يجي تدريجيا، وأقول للذين ينتظرون ينتظرو، راه من حقهم وهاد الشي إن شاء الله البرمجة الآن تتم جهويا وغادي نعلنو على البرنامج ديال 2019 إن شاء الله، وغادي نمشيو فيه للقدام بطريقة سريعة بإذن الله.

طيب أشنو هو النقطة، بالنسبة للصبار، أنا متفق معك كان هناك مرض ديال الصبار، وهذا أعيى العلماء، ولكن أشنو هو الحل اللي الآن تبلور؟ هو هذه القضية ديال الصبار طورت عدد من الأنواع هي 8 الأنواع أصناف الصبار مقاومة لهذه الحشرة، الحشرة القرمزية، ويتم تدريجيا إعادة زرعها.

فلذلك نطلب المواطنات والمواطنين يقبلو الزرع ديالها، يبدلو يديرو واحد النوع آخر اللي غادي يصبر جينيا، غادي يصبر من حيث التركيبة ديالو، لهذه الحشرة هذه، وما عندناش شي حل آخر، وبالمناسبة هاد الشي راه ماشي غير خاص بالمغرب راه في البحث العلمي وفي التفكير ديالو، فلذلك هذا حل هو حل استراتيجي وبطبيعة الحال وزارة الفلاحة مستعدة باش تدعم وتواكب المواطنين في هذا المجال ونطلب منهم

أسمو.. لأن هاد الشي كيجي من غير.. أسمو.. ها انتما كتشوفو الحمى القلاعية حتى هي دخلاتنا من الخارج، واش احنا اللي درناها؟ ولكن خاص في مجال الوقاية، مجال العلاج اللي هو جذري اللي مريض خاصنا ما يمكنش نخليوه يعادي آخرين، وأيضا التلقيح اللي كيكون في واحد المسافة معينة كاين واحد الهيكلة، واحد الهندسة معينة ديال الوقاية، خاصنا نندمجو فيها وبطبيعة الحال وزارة الفلاحة راه تدعم جميع الناس اللي كيتحرقو لهم البهائم ديالهم نتيجة المرض ديالهم كيتدعمو من 5000 درهم حتى ل 27000 وعلى حسب النوع ديال البهائم وذاك الشي.

فلذلك، كنطلب من الفلاحة اللي عندهم شي شك بأن شي حاجة من البهايم ديالهم مرضو خاصهم يخبرو، لأن خاص المرض يتحد تما، هذه مسؤولية ديالو تجاه راسو والبهايم ديالو وذاك الشي وتجاه الناس الآخرين الكسابة. التعويض راه كاين قلتو، غير المعايير ديالو باش نتأكدو، راه تعطى لعدد من الناس أنا عندي ناس شهادات لأن أنا كنتبع شوية هاذ الموضوع واخا أنا ما عنديش معرفة كثيرة دقيقة ولكن كنتبعو.

طيب، ومرة أخرى أشكر الجميع وأريد أن أؤكد، أنا غير زدت هذاك البرنامج، غنرجعو له مرة أخرى إلى بغيتي. لا، هضرت عليها، لا هضرت عليها، اعطينا البرنامج ديال درعة- تافيلالت بالمناسبة درعة- تافيلالت كنهنيها لأن هاذ السنة دارت أعلى مناصب الشغل على حسب المندوبية السامية للتخطيط، هي الثالثة أو الرابعة في مناصب الشغل إحداث 17000 منصب شغل في سنة، وهذا مهم ودليل على أنه بدات تتحرك فيها الحركة من بعد الدعم ديال الطيران، لأنه هذاك دعم حتى هو، الدعم ديال الطيران باش تولي الرحلات أكثر وبثمن رخيص باش رجال الأعمال يمشيو والناس ديالهم يسافرو، وأيضا هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية وبرامج أخرى متعددة بطبيعة الحال مهتمين بها ومهتمين بجميع الجهات.

وبالمناسبة، جميع الجهات كنحاولو نهتمو بها، ولكن إستراتيجيا ما يتخيلوش الناس بأن ذاك الشي آني، إلى طورنا المطار، إلى طورنا النقل الجوي، إلى طورنا البنيات على مستوى معين راه فك العزلة على الجهة في طور النقاش ما نخليوهش. وجميع البرامج الأخرى ديال القصبات كيف ما قالت السيدة الوزيرة أو برامج أخرى، وما نساوش بأنه أيضا على مستوى – تبع معايا- التشغيل العمومي ياك أمدام الزومي؟ على مستوى التشغيل العمومي درنا واحد الجهد غير مسبوق، وهاذ العام غيكون 40 ألف في التشغيل العمومي وهذا من إيجابيات التعاقد.

بالمناسبة الذي لا يميزهم من حيث الأجر والترقية ديالهم عن الموظفين الآخرين أي شيء، ولكن الإيجابية ديالو أنه كيعطي للجهات إمكانية التشغيل يكون في الجهة في الإقليم باش هاذ الجهات يعطيها أهمية أكثر.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

أعلن عن رفع الجلسة، وفي نفس الوقت افتتاح جلسة أخرى جلسة اختتام الدورة.

محضر الجلسة رقم 209

التاريخ: الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440هـ (12 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2019.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين اليوم دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2018-2019 بحصيلة عمل متميزة همت مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة المجلس خلال هذه الدورة لابد أن نستحضر المضامين القوية والرسائل الدالة التي حملها خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، لاسيما وأن هذه الدورة، كما تتذكرون، حملت شعار المرحلة المرتكز على قاعدتي المسؤولية والعمل الجاد، فقد حث جلالة الملك ممثلي الأمة على التعبئة الشاملة والعمل الجماعي الجاد للمساهمة في الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد.

وفي هذا السياق أستأذنكم لتذكيركم، لتذكير أنفسنا جميعا في الحقيقة، بواحدة من أقوى فقرات الخطاب الملكي السامي المشار إليه، إذ قال جلالته حفظه الله مخاطبا البرلمانيين: "**إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.**

فالمغرب يجب أن يكون بلادا للفرص، لا بلدا للانتهازيين، وأي مواطن كيفما كان ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة من خيراته ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى وطنيين حقيقيين دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات". انتهى النطق الملكي السامي.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالبا ما توسم بضغط القانون المالي، نظرا للتعبئة الاستثنائية التي يفرضها على جميع مكونات المجلس للانخراط في دراسته المعمقة خلال الأجل المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية.

فإن المجلس نجح إلى حد معقول خلال هذه الدورة من تسجيل حصيلة نوعية وغنية همت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة وانتظارات المواطنات والمواطنين.

وارتباطا بالاختصاص التشريعي واصل مجلس المستشارين بمجرد إعادة تجديد هياكله خلال منتصف ولايته التشريعية، واصل ديناميته المعهودة في هذا المجال، فقد صادق المجلس خلال دورة أكتوبر 2018 على 47 نص قانوني، توزعت من حيث طبيعتها بين مشروع قانون تنظيمي واحد و20 مشروع قانون و23 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف و3 مقترحات قوانين همت جميعها مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما عقدت اللجان الدائمة 79 اجتماعا تشريعيا، بما مجموعه 254 من ساعات العمل والتي تمخض عنها التعديل الجوهري ل 9 مشاريع قوانين من أصل 23 من إجمالي النصوص المصادق عليها القابلة للتعديل، علما بأن مجموع التعديلات المقدمة من السيدات والسادة المستشارين بلغت 647 تعديلا حول مختلف النصوص التشريعية، منها 219 تعديلا فقط حول مشروع القانون المالي.

ولعل ما يميز حصيلة عمل هذه الدورة هو الحيز الهام الذي أخذه مسار الدراسة والمصادقة على مشروع القانون المالي وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية للمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، حيث استغرقت هذه العملية ما يفوق نصف الحيز الزمني لعمل اللجان الدائمة خلال الدورة كلها، إذ عقدت لهذا الغرض 43 اجتماعا بمجموع 172 ساعة عمل، وبعد المصادقة على مشروع القانون المالي باشر المجلس ولجانه الدائمة الدراسة المعمقة لمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليه، ويمكن الإشارة لأهم مشاريع القوانين المصادق عليها كالتالي، وهذه أمثلة فقط:

مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية، مشروع القانون المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط، مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، مشروع قانون يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى لقطاع الخاص، مشروع القانون

المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، مشروع قانون المتعلق بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية، هذه أمثلة.

أما مقترحات القوانين الموافق عليها فتعلقت بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني، وقانون الالتزامات والعقود، والقانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

كما شهدت هذه الدورة مزيدا من النقاش العلمي الرصين والمستفيض حول مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وفي مؤشر يعكس روح التعاون والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجلس، فقد صادق مجلس المستشارين بالإجماع على 42 نص تشريعي من أصل 47، مقابل 5 نصوص فقط تم التصويت عليها بالأغلبية، وهذا يؤكد أنه ليس هناك مشوشون في هذا المجلس.

وفي إطار المجهود الجماعي لمكونات المجلس الرامي إلى البت في مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس، فبالإضافة إلى المقترحات الثلاثة التي صودق عليها خلال هذه الدورة فقد تمكنت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من فتح حوارعميق مع الحكومة حول ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بالعمل الجمعوي والمسطرة الجنائية، ولا يزال الحوار جاريا للتوافق على مضامينها.

علاوة على ذلك، أود باسمكم جميعا أن نعرب عن اعتزازنا بقرار المحكمة الدستورية رقم 89/19 حول قانون التنظيم القضائي الذي أكد على غرار قرار المجلس الدستوري رقم 950/14 على الأحقية الدستورية لمجلس المستشارين في النظر والبت في صيغ جميع مواد النصوص التشريعية ومشمولاتها من التعديلات الواردة عليها بصرف النظرعن عدد القراءات المتتالية، وذلك بناءا على الفهم القويم لقواعد التداول بين مجلسي البرلمان، وهذا جواب للمحكمة الدستورية على من سعى إلى مصادرة حق هذا المجلس الدستوري في البت النهائي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السيدات والسادة المستشارين على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين في مختلف المجالات، بحيث عرفت هذه الدورة انعقاد 14 جلسة عمومية للمراقبة من أصل 32 جلسة عامة عقدها المجلس خلال هذه الدورة، وحظيت جلسات الأسئلة الشفهية بالحيز الوافر منها، وقد توزعت الجلسات العامة المخصصة لمراقبة العمل الحكومي كالتالي:

10 للأسئلة الشفهية الأسبوعية و3 جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة وجلسة عامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017 مع عدد من القطاعات الحكومية ذات العلاقة بمواضيع تناولها تقرير المجلس المذكور تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور.

وعلى غرار السنوات الماضية فقد ظلت جلسات الأسئلة الشفهية محطة أسبوعية لمعالجة عدد من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، تفاعلا مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها، وفي هذا الصدد أجاب السيد رئيس الحكومة خلال 3 جلسات شهرية على 6 محاور تتعلق بأسئلة تهم السياسات العامة.

وأجاب أعضاء الحكومة خلال 10 جلسات أسبوعية على 193 سؤال، من ضمنها 42 سؤالا آنيا و151 سؤالا عاديا.

كما تناولت الجلسات الشهرية محاور ذات أهمية قصوى تميزت براهنيتها وارتباطها الوثيق بانتظارت المواطنات والمواطنين وانعكاساتها على معاشهم اليومي، وقد همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محوري السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، تحديات تأهيل الرأس المال البشري، السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي.

الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي، هذه محاور الجلسة الثانية.

فيما عالجت الجلسة الثالثة التي عقدناها قبل قليل محورين هما اللي تابعناهم ولا داعي للتذكير بهم.

وللإشارة فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2018، ما مجموعه 764 سؤالا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية خلال نفس الفترة ما مجموعه 730 سؤالا، أجابت الحكومة على 259 سؤالا منها فقط، أي بمعدل 36%.

وبالنسبة للجان الدائمة وفي انتظار تفاعل الحكومة معها، فقد توصلت خلال هذه الدورة بما مجموعه 10 طلبات لدراسة مواضيع تهم قضايا الساعة من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، أغلبها لا نزال ننتظر من الحكومة جوابا عنها، علما بأن لجنة الداخلية هي الآن في المراحل النهائية لتنظيم مهمة استطلاعية يومي 21-22 فبراير المقبلين إلى الطريق الوطنية الرابطة بين مراكش وورزازات.

أما على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد تمكن المجلس خلال هذه الدورة يوم أمس من مناقشة وتقييم السياسات العمومية المعتمدة من لدن 3 مرافق حيوية تقدم خدمات مهمة للمواطنين، وهي المراكز الجهوية للاستثمار وقطاعي الصحة والتعليم، وذلك بناء على خلاصات تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة

السنوية التي اشتغلت على تقييمها انطلاقا من معايير ومؤشرات قابلة للقياس.

ومن جهة أخرى تم اختيار موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء كمحور جديد للتقييم خلال السنة الجارية، والذي سيوكل لمجموعة موضوعاتية مختصة التحضير لها، وسيتم انتخاب هياكلها في الأيام القليلة المقبلة.

وفي سياق آخر وتفعيلا لمقتضيات عدد من القوانين الخاصة بالمؤسسات الدستورية والوطنية، بادرت الرئاسة بتنسيق وتشاور مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس إلى إعلان إبداء اهتمام موجه للجمعيات الوطنية قصد تقديم مرشحيها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في أفق اختيار 4 منهم للعضوية في المؤسسة المذكورة، وإن التشاور لا يزال مستمرا بخصوص مقاربة منهجية التعيين في باقي المؤسسات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال دورات أو لجان كل من الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لمنظمات حلف الشمال الأطلسي، والاتحاد البرلماني الإفريقي واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب بالاتحاد الأوربي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واللجنة التنفيذية ومؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، والبرلمان العربي، ومؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ (كوب 24)، والمنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا والمؤتمر رفيع المستوى للقيادات العربية بجامعة الدول العربية، فضلا عن مهمات للبرلمان الأوربي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوربية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوربية في إطار مواكبة ملفي الاتفاقية الفلاحية والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي ومنتدى كرانس مونتانا.

كما كثف مجلس المستشارين علاقاته الدولية عبر استقبال عدد من الوفود والشخصيات البرلمانية والحكومية الوطنية والدولية، وبطبيعة الحال لا أريد أن أثقل على كاهلكم بذكر تفاصيل، لأن هناك تفاصيل أوفى عنها في التقرير الشامل الذي سينشر على موقع المجلس الإلكتروني.

ولعل ما ميز هذه الدورة 3 أحداث بارزة، ويتعلق الأمر ب:

1 - تصويت البرلمان الأوربي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية؛

2 - تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي الذي نترأسها بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية هامة حول تجارب المصالحات الوطنية والعدالة الانتقالية، والتي جرى خلالها الإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي عهد أشقاؤنا وأصدقاؤنا في هذه المنظمة لمجلس المستشارين رئاستها؛

3 - تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة، الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10-11 دجنبر 2018، من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة منظمة ومنتظمة.

وفيما يخص الاتفاق الفلاحي فقد شهدت هذه الدورة تصويت البرلمان الأوربي يوم الأربعاء 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاق الصيد البحري الذي تم التصويت عليه اليوم وقرأنا بشأنه بلاغا في مستهل الجلسة السابقة.

والأمر الذي برهن على إقرار بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوربي وبرهن على المكانة التي تحظى بها بلادنا اعتبارا لموقعها الجيو استراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها بلادنا كشريك لأوربا.

وهنا أود التنويه بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة في إطار التكامل مع الدبلوماسية الوطنية طبعا، وعلى رأسهم مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة (المغرب الاتحاد الأوروبي)، إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة الدبلوماسية الوطنية للدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية وإحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية والتشويش على مسار الشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وعلى مستوى ندوة المصالحات الوطنية وتأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، فقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية في هذه القاعة بالذات يومي 20 و21 سبتمبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة، منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وبمناسبة هذه الندوة تم تنظيم الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على

مشروع ميثاقها التأسيسي، واتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على منح رئاستها لمجلس المستشارين واحتضان المغرب لمقر الشبكة بالنظر إلى الخبرة التي راكمتها بلادنا في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

أما بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة فقد نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة منظمة ومنتظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان المغربي مقبل خلال الشهرين المقبلين على 3 محطات هامة وهي:

أولا، احتضان الدورة المقبلة لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمات المؤتمر الإسلامي؛

ثانيا، التحضير للدورة المقبلة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوربية؛

ثالثا، مواكبة التقرير حول تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي سيعرض للمناقشة والتصويت في الجلسة العامة للجمعية خلال دورة ابريل المقبلة، وذلك من خلال مواصلة اليقظة والتعبئة بغرض حشد الدعم من أجل التصويت الإيجابي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية، وهكذا نظم المجلس النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى، وقد قرر مكتب المجلس الاشتغال على برنامج تنظيم ندوات موضوعاتية جهوية في الجهات الإثنى عشر.

الموعد الثاني هو يوم دراسي حول حرية الجمعيات والتجمعات بمناسبة الذكرى الستون لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نوفمبر 1958 كما وقع تغييرها وتتميمها وبالتزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى السبعون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثا، يوم دراسي حول موضوع الديمقراطية وأسئلة الوساطة بغرض الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد استقبل خلال هذه الدورة 2676 زائرا.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

هذه الخطوط العريضة فقط لحصيلة متعددة وموثقة في أدق تفاصيلها، ضمن تقرير كما قلت سينشر للعموم على الموقع الإلكتروني للمجلس.

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين.

أولا، زملائي أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي حددها له الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة السيدات والسادة المستشارين، وبكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية.

وأيضا من الواجب أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس.

والشكر موصول كذلك، لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي تواكب بالموضوعية أنشطة ومبادرة المجلس ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

وقبل أن أعلن عن رفع الجلسة، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة، لتلاوة نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله، تفضل السيد الأمين.

<u>المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:</u>

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إليكم برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نعم سيدي أعزكم الله،

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر، للسنة التشريعية 2018-2019، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الولاء والإخلاص، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير المقرونة بخالص عبارات الولاء والوفاء.

لقد تميزت هذه الدورة يا مولاي، بحصيلة غنية همت مختلف مجالات العمل البرلماني، إذ عرفت التصويت على 44 مشروع قانون و3 مقترحات قوانين، كما شهدت تنظيم ثلاث جلسات عمومية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

وجلسة عامة سنوية مرتبطة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي.

كما تناولت الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية قضايا راهنة تتعلق بانشغالات وتطلعات عموم المواطنين والمواطنات.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية شهدت هذه الدورة نشاطا هاما وحيويا في سبيل الدفاع عن القضية الإستراتيجية والمصالح الحيوية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وإبراز الدور الريادي لبلادنا تحت الرعاية السامية لجلالتكم في العديد من المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة والتغيرات المناخية والهجرة والتعاون جنوب-جنوب وتحقيق السلم والأمن.

فقد استقبل مجلس المستشارين يا مولاي مجموعة من الوفود والشخصيات البرلمانية والحكومية البارزة، كما شارك في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية واحتضن تظاهرات دولية كبرى، كالندوة الدولية تحت تجارب المصالحة الوطنية بتنسيق مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي الذي يترأسها خديمكم الوفي.

وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهي الندوة التي كانت مناسبة لإبراز التجربة المغربية المتفردة في مجال العدالة الانتقالية تحت رعاية جلالتكم، والتي كان من ضمن نتائجها الإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، والمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي نظمه البرلمان المغربي بتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي احتضنته مدينة مراكش يوم 10 و11 دجنبر 2018، من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة منظمة ومنتظمة.

كما تميزت هذه الدورة يا مولاي بتصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية، حيث لعب البرلمانيون المغاربة إلى جانب باقي الفاعلين في المنظومة الدبلوماسية الوطنية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة دورا هاما في الدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية وإحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية الشريفة والتشويش على مسار الشراكة الإستراتيجية القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى انفتاح المجلس على محيطه، واستمرارا لاستراتيجية احتضان الحوار العمومي والنقاش المجتمعي الذي نهجه المجلس، فقد نظمنا تحت الرعاية السامية لجلالتكم النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات والذي تميز بالرسالة الملكية السامية لجلالتكم الموجهة للمشاركين والمشاركات في فعاليات الملتقى، وشكلت حقيقة خارطة طريق لمواصلة تتبع مسار تفعيل ورش الجهوية المتقدمة كورش مهيكل واستراتيجي يرعاه جلالتكم.

إن المجلس يستعد لتنظيم المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية في موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب، الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"، وهو بهذه المناسبة يعبر عن اعتزازه القوي بالرعاية المولوية التي تولونها لهذا المنتدى.

إن مجلس المستشارين وإذ يستشعر أهمية اللحظة الوطنية الراهنة يبقى حريصا على الانخراط الفاعل والمسؤول في مواكبة وتفعيل كل التوجيهات التأطيرية السديدة المتضمنة في الرسائل والخطب المولوية السامية لجلالتكم من منطلق الوظائف والأدوار التي أوكلها إليه دستور المملكة في كل القضايا، سواء تلك التي تهم الجانب الاجتماعي ذات الصبغة الاستعجالية كالتربية والتكوين والتشغيل والسكن والصحة وقضايا الشباب والنساء والحماية الاجتماعية أو القضايا ذات البعد الإستراتيجي الشامل والمندمج كمشروع بلورة النموذج التنموي الجديد.

حفظكم الله يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة، وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

حرر بالرباط، الثلاثاء 6 جمادى الثانية 1440 هجرية الموافق لـ 12 فبراير 2019.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أريد باسم زميلاتي وزملائي المستشارين أن أتوجه لكم شخصيا وللسادة الوزراء بجزيل الشكر على حضوركم معنا في جلسة اختتام الدورة.

الشكر موصول كذلك للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.